محسن الموسوي

النفط العراقي

دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم

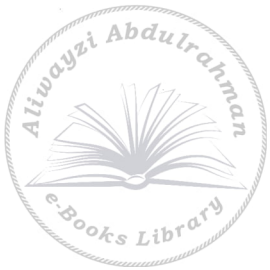

النفط العراقي ـ دراسة وثائقية
من منح الامتياز حتى التأميم

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الجمهورية العراقية
وزارة الأعلام

النفط العراقي

دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم

محسن الموسوي

Abdulrahman Al-Muyzi
e-Books Library

١٩٧٣ — السلسلة الاعلامية
(٤٨)

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل الاول

نفط العراق

بين جشع شركات النفط ونضال الشعب

- مقدمة عن « الامتيازات » كوجه من وجوه الامبريالية .
- الصراع بين القوى الاستعمارية لبلوغ نفط العراق .
- شركة النفط التركية : تاريخ ووقائع
- الحرب العالمية الاولى واحتلال بريطانيا للعراق .
- كشف للوضع الاجتماعي في العراق منذ منتصف القرن التاسع عشر

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

عند سرد تاريخ شركة نفط العراق والشركات الاخرى التي سبقتها والتي تعاونت معها في أطار نظام « الامتيازات » يمكن ان نكتفي بذكر بنود « الامتيازات » و « الاتفاقات » المعقودة فقط لتتوضح امامنا صورة عملية الابتزاز الضخمة التي تعرض لها الشعب في العراق ـ شأنه شأن بقية الشعوب التي أريد لثرواتها أن تبقى تحت قبضة الشركات الاجنبية ـ

لكن مثل هذه الصورة سوف لن تكون كاملة ما لم نعرف ردود الفعل الشعبية الواسعة التي مثلت دوما صفحات بطولية رائعة في حياة الشعب العراقي ، ومثلت طبيعة الامتيازات والاتفاقيات التي عقدتها الشركات مع الكيانات الحكومية (التي غالبا ما كانت أدوات لخدمة الشركات) وضعا ابتزازيا بدرجة رئيسة ، في حين أن سلسلة التعديلات التي تضاف للامتيازات او التي تستجد كشروط استثمارات مالية جديدة تميزت بالمخاتلة والدناءة والسعي الخبيث لتحقيق مواقع سيطرة اكبر تبقي قوت

الشعب خاضعا لمشيئة الشركات الاجنبية المسيطرة ·· وكانت هذه الحقيقة ثابتة في ذهن Wayne A. Leeman عندما كتب قائلا « ان المرارة وعدم الثقة والخوف من الشركات الاجنبية ـ والكراهية قلما تكون كلمة شديدة لوصف الموقف ـ بين اوساط الشباب المتعلمين العرب والايرانيين يجب أن تجرب بواسطة الاتصال المباشر لكي تصدق »(١) ·

وتقترن «**الامتيازات**» اقترانا وثيقا بمساعي الدول الاستعمارية لاقتسام وتوزيع بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الى مناطق نفوذ ، والمنطقة التي يعرف عنها انها تحتوي على ثروات طبيعية غزيرة تشهد اكثر من غيرها استباقا بين الدول والمصالح الاستعمارية ، وكانت منطقة الوطن العربي وايران ومازالت ميدانا لهذا التسابق ، ومطالعة لتاريخ صراعات القوى الاستعمارية ومخططاتها يمكن أن توضح كم من المخططات الاجرامية نفذت وتنفذ لكي تبقى على أرباحها اليومية الضخمة التي تقدر بـ ١٧٠٠ مليون دولار ، أذا أفترضنا أن البراميل المستخرجة من الحقول الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية للكارتل النفطي ١٥ مليون برميل بمتوسط ربح قدره ٣٠ سنتا للبرميل الواحد ·· وهذه الامتيازات تمثل الوجه القذر للامبريالية ، فهي اذ تحقق هذا الحجم الكبير من الارباح يوميا تحرم الشعب العربي من كل شيء ، وتبقيه يعاني من التخلف والفقر راسمة ومستخدمة كل وسيلة تتمكن من خلالها منعه من النهوض واقامة اية صناعات بتروكيمياوية واستخراجية ،، او اية مشاريع انتاجية أخرى ، مؤكدة على ابقائه اسير التبعية لـ « عوائد النفط » ـ التي رغم قلتها بالمقارنة مع ارباح الشركات ـ استخدمت للضغط والمناورة بقصد منع الحكومات من المطالبة ببعض الحقوق المهضومة أو الاقدام على أية تشريعات في ميدان استرجاع هذه الحقوق ·

---

(١) Leeman, Wagne A., The Price of Middle East Oil, New York, 1962, p. 243.

The bitterness, the distrust, and the fear of the oil companies — hatred is scaresly too strong a word-among the younger, educated Arabs and Iranians has to be experienced by direct contract to be believed.

ويتخذ الشعب العربي والشعوب الايرانية موقف المجابهة والمحاربة ازاء شركات النفط لان الاخيرة مثلت وتمثل ابشع الاحتكارات الامبريالية في مساعيها الدائبة لتحقيق الكثير من الأرباح واضعة من اجل ذلك تخطيطا عاما يقوم على أساس اعتماد كافة الاساليب والوسائل لابقاء الشعوب المنتجة للنفط عاجزة عن بلوغ تحررها السياسي والاقتصادي ٠

واقترن نظام البحث عن « **الامتيازات** » **بطبيعة** تطور الاستعمار الحديث في مرحلة الامبريالية ،، حيث اصبحت الاستثمارات المالية التي تدر الكثير من الارباح وجها رئيسا من وجوه امبريالية القرن العشرين ،،

وخضعت أنظمة الامتيازات ، التي توجدها الشركات منفردة كما هو الامر في البداية ،ومتحدة بعدئذ لطبيعة التطورات التي شهدها النظام الاستعماري ، فكانت منذ زمن بمثابة (**الطموحات**) الاستعمارية بلوغ ثروات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وابقاء هذه الشعوب في تخلف مريع يقتلها البؤس ويعمها المرض ويأكل جمهورها الفقر ، ومثل هذا الواقع المرير الذي أرادت الشركات الغربية والاميركية تكريسه كان في بال الناقد الانكليزي George Orwell في رده على روديارد كبلنغ شاعر الامبريالية الذي كان يذكر في أشعاره ما يعني أن الشعوب تود عودة الجندي الانكليزي ٠ ويرده الناقد بشدة مشيرا الى أن الشعوب ليست ترفض فقط مجيء الجندي الانكليزي أو أي ممثل آخر لمصالح الاحتكارات بل انها مستعدة لمعاقبة الدخلاء المعتدين بشدة ،، في حين انه يشير أيضا الى أن (الرفاه) الذي كثيرا ما تتحدث عنه السلطات الغربية مبعثه سرقة موارد الشعوب الاخرى ! أن كتاب « الشركات النفطية » يظنون أن بامكانهم أن يخدعوا الرأي العام بقولهم أن هذه الشركات تقوم على أسس تجارية وان لا علاقة لها بالاحداث ولكن حتى السذج من الناس أخذوا يعرفون الحقيقة ٠٠ ليس فقط لان الشركات هذه كانت أمتيازاتها بمثابة ثمار مساعي الحكومات الاستعمارية ، بل لان الوقائع والاحداث التي اقترنت بتاريخ عمليات الشركات على أرض بلد معين أثبتت كونها وجها استعماريا رئيسا فهي تبحث عن المزيد من

الارباح بكافة السبل والوسائل مهما كانت درجة قبح وخبث وعدوانية هـــذه ٠

وتاريخ شركة نفط العراق أكثر من غيره تجسيدا لواقع النهب الجشع الذي تمارسه احتكارات النفط بشكل خاص ٠

فبعد ان تمكنت القوى الاستعمارية من السيطرة على مواقـــع الثروة في الشرق سعت المانيا باتجاه الشرق الادنى بقصـــد السيطرة على منابع البترول التي بدت مغرية منذ أن ملأت رائحة النفط انـوف اعضاء بعثة للخبراء الالمان التي جاءت العراق باحثة عـن النفـــط في عام ١٨٧١ ، فكان أن قدمت تقريرا متفائلا جدا عن نتائج هـذه الزيارة اشارة اليه لونكريت في كتابه (نفط الشرق الاوسط) ، وكان القيصر الالماني الذي توقع بارتياح مثل هذه النتيجة ينظـــر بطمع بالغ للعراق الذي كان واقعا تحت السيطرة العثمانية ، فرسم السبل الكفيلة بتحقيق (تعاون) مع السلطان التركي يكفل اليـه اصطياد المواقع الغنية بالنفط في العراق فكان ان زار تركيا مرتـين، مرة عام ١٨٨٨ والثانية عام ١٨٩٨ ،، وبين الزيارة الاولى والثانيـــة كان يحلم بالاستحواذ على العراق الذي وصـفوه لـــه بانه « بحيرة حقيقية من البترول » ٠ وهدف كهذا يطبع نفسه على مخططـــات القيصر الالماني جعله يستخدم كافة السبل لبقاء جسر المودة مـــع الباب العالي ، وجاءت زيارته الثانية في عام ١٨٩٨ بأول الكسب حيث مدت القيصرية الالمانية ســاقها بارتياح وهي تطـــرح مشروع اتفاقية سكة حديد بغداد ، فكان اتفاق آذار ١٩٠٣ الذي ينص عـلى منح شركة سكك حديد الأناضول امتياز مـد سكة حديد من برلين الى بغداد ومن ثم الى بومباي ،، وبالطبع لم يكن هدف القيصـــرية الالمانية تيسير المواصلات رغبة منها في خدمة شعوب المناطق المعنيـة بقدر كونها معنية ببسط نفوذها على طول امتدادات خط الحديد !!

فكان أن حصلت على اول امتياز لاستثمار البترول في العـــراق والامبراطورية العثمانية ، ذلك لان اتفاقية آذار ١٩٠٣ المعنية بسكة حديد بغداد والموقعة بين شركة حديد الاناضول والحكومة العثمانية تضمنت اتفاقية استثمار الثروات المعدنية بما فيها البترول ضـمن مسافة عشرين كيلو مترا على طول جانبي امتداد السكة !!

وفي تموز عام ١٩٠٤ حصلت شركة سكك حديد الاناضول (حق) استكشاف ولايتي الموصل وبغداد وذلك بأمر من السلطان العثماني عبدالحميد صادر عن سليم باشا وزير المعادن والزراعة والغابات ، وتضمن « حق الاستكشاف » المذكور الصادر عن السلطان العثماني ـ وليس عن شعب العراق ـ منح الشركة المذكورة امتيازا استثماريا مدة أربعين عاما في حالة اكتشاف البترول ٠

وبحصولها « **حق الاستكشاف** » المذكور تكون المانيا قد كسبت الجولة الاولى في صراع المصالح الدائر لنهب سرقة موارد العراق ، ووفدت بعثة كبيرة من الخبراء الجيولوجيين باشرت تحرياتها بكل جد باحثة عن النفط ،، ولكن الشركة لم تكن قد استمرت في الاستكشاف فالغي الامتياز ٠٠ وفي عام ١٩٠٧ اعيد الامتياز ثانية والغي مرة آخرى ٠

ولم تكن ألمانيا وحدها في ميدان استرضاء السلطان العثماني والبحث عن رضاه وصداقته ووده بقصد بلوغ (بحيرة النفط) بل كانت هناك ايضا شركة (شل الملكية الهولندية) المتكونة من اتحاد شركة شل البريطانية ورويال داج الهولندية Royal Dutch كما ان الشركة (الانكلو فارسية) سعت هي الاخرى بهذا الاتجاه ،، في حين ان الادميرال جستر كان هو الاخر يلعب لعبته نيابة عن تجار النفط الامريكان الذين كانوا يطمحون الى الاستحواذ على منابع النفط «رغم توفر احتياطيات كبيرة من النفط لدى امريكا »،، وبالطبع تفيدنا هذه الاشارة في التدليل على أن البحث عن النفط لم يكن مقرونا بالرغبة في ضمان الحصول على الوقود اللازم من النفط من منابع استخراجه بل بـ (البحث عن الارباح) حيث أن تقارير خبراء الشركات كانت تؤكد على الاهمية المتزايدة للنفط كمادة طاقة رئيسة ذات أهمية متزايدة بتزايد التقدم وتطور الامكانات الحضارية الجديدة ٠

والادميرال جستر لم يكن يود ان يبدو (مكشوفا) في طرحه لاطماع الشركات الامريكية التي بعثته والتي ـ سنلاحظ مارست دورا مكشوفا واسعا في مساعيها للمشاركة في وليمة السرقة ـ فجاء مرتديا جلبابه التبشيري خافيا تحته (آمال) تجار النفط الامركان

ففاوض الحكومة العثمانية حول ما أسماه بـ (الأضرار) التي لحقت بـ «البعثات التبشيرية في تركيا» نتيجة للمذابح الأرمنية التي جرت عام ١٨٩٦ ،، ان واقع الامور نفسه يسخف هذه الوصاية التي منحها جستر لنفسه لكي يتدخل في قضايا لم تكن تهمه من قريب أو بعيد ، ولو كانت المسألة كما كان يدعي لما كان الجزء الثاني والرئيس من مفاوضاته يدور حول النفط ، حيث لم يغادر تركيا الا وهو يعلم السلطان العثماني برغبات الذين اوفدوه ، ويخرج حاملا معه وعودا بانشاء سكك حديد ومواني، واستثمارات نفطية . وبالتأكيد فان الفرق بين مهمته « التبشيرية » و « الوعود » كبير جدا !!

وفي العام نفسه ١٩٠٨ حلت الثورة التركية التي اطاحت بالسلطان عبدالحميد واوجدت وضعا مغايرا لما كان يسود في السابق، وكان على المنافسين الذين يلهثون لاستحصال مواقع البترول في العراق تصديق امتيازاتهم السابقة التي وقعت زمن السلطان عبد الحميد ،، ويلاحظ أن بريطانيا نشطت في التحرك بسرعة لاقامة روابط المصالح مع السلطة الجديدة ، في حين أن التغيير نفسه ادى الى انحسار النفوذ الالماني .

والشيء الذي يستحق الملاحظة اعتبارا من هذه النقطة هو ان المساعي الاستعمارية أتسمت بنزعة (التوحد) مع بقاء سيادة جهة ما على حساب البقية ،، وتوجه السعي نحو أيجاد (مساهمة دولية) تستحوذ على النفط في شمال العراق وكان هذا السعي « سببا في مناورات ومساومات مطولة بين الانكليز والالمان والحكومة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى[٢] .

والمنافسة القائمة بين الدولتين (المانيا وبريطانيا) الساعيتين الى السيطرة على الثروة النفطية في العراق انتهت حينئذ في تشكيل (شركة النفط التركية) بعد سلسلة من المساومات والصراعات وذلك في ٢٣ تشرين اول سنة ١٩١٢ حسب مبادرة السيرارنست كاسيل « مدير بنك بريطانيا » وفازت بريطانيا بحصة الاسد، أذأن ٢٠٪ ذهبت للبنك الاهلي التركي ، « وهو بريطاني » و ١٥٪ للسيرارنست كاسل و ١٥٪ لكولبنكيان « اي أن حصة البنك

---

(٢) الاستاذ عبداللطيف الشواف في مقالة بعنوان « تأميم شركة نفط العراق المعاني والمهام » جريدة الاخبار اللبنانية في ١٩ ايلول ١٩٧٢

الأهلي التركي ٥٠ بالمائة من ضمنها حصـــة كولبنكيان » في حـين ان حصة البنك الالماني ٢٥٪ والبقية هـي ٢٥٪ لشـركة الانكلـو ساكسون « تابعة لشركة رويال داج شل » ٠

ولم يكن في شركة النفط التركية مجال لاصحاب الرساميـل الامريكية ،، رغم أن الولايات المتحدة الامريكية بذلت جهودا كبيرة ،، ومارست تدخلا واضحا في برلين والاستانة ولندن وباريس ساعيـة بكل ما اوتيت من قوة للعمل حسب سياسة الباب المفتوح بقصـد بلوغ منـاطق الثروة ومشاركة البريطانيين نفوذهم المتزايد ،، وكان تأسيس الشـركة العثمانية الامريكية للتنمية بمثـابة واحـدة من المحاولات العديدة لبلوغ « **ممتلكات الدولة العثمانية** » ! ولم يسكت الامريكان طيلة الفترة ،، فكانت التوصيات مستمرة للســـفير **الامريكي في تركيا ان يسعى « دونما ملل » لكسب نفوذ ما وتفكيك** ذلك « **الحزام البريطاني الالماني** » ،، لكن بريطانيا التي كانت تزاول **نشاطات عسكرية واضحة وقفت بوجه المساعي الامريكية لتحصيل نفوذ** ضمن رقعة التحركات العسكرية ـ الاقتصادية البريطانية ٠

في حين ان بريطانيا نفسها سعت جاهدة لتوسيع نطاق نفوذها عبر تحركات واسعة للهيمنة كليا على شركة النفط التركية ،،وعلى هذا الأساس تقدمت في ٢٣ تشرين أول ١٩١٢ بطلبهـا للـدخول في الشركة « للاشراف عليها » وبعد ذلك مباشرة وفي ٢٩ تموز ١٩١٢ **ارادت ان تضمن السيطرة على بترول العراق وكان أن أحيط السفير التركي في لنـدن** بأن « الحكومة البريطانية تولي أهميـة بالغـة موضوع الحصول على أمتياز للبترول في مابين النهرين ، وانها واثقة من أن الحكومة التركية سوف لا تبخل ببذل الجهود اللازمة للوصول الى اتفاق في هذا الغرض » ٠

ويمكن أن تتوضح هذه « **الرغبة** » البريطانية على أساس انها « **ليست مجرد رغبة تجارية** » بل هي في قلب الستراتيجية البريطانية اذا ما لوحظ أن اللجنـة الملكية البريطـانية قدمت في آذار ١٩١٣ تقريرها الذى يقضي بأن يستخدم الاسطول البريطاني النفط بـدل الفحم كوقود ،، وبالطبع لم يكن هذا التقرير وليد العام نفسه ،، بل أنه يرجع في الواقع الى بداية التوسع الامبراطوري لبريطانيا ،،

حيث اخذت بحريتها تتحرك في القرن التاسع عشر لتجوب البحار والمحيطات بحثا عن موارد الثروة والاسواق ،، وفي عام ١٨٨٢ كان فيشر قائد البحرية البريطانية يؤكد :ـ

« ان استخدام البترول مكان الفحم كوقود للسفن الحربية سيزيد في طاقتها كثيرا ، ويجعل في الامكان تزويدها به وهي في عرض البحر ٠٠ »

وهكذا كان ونستون تشرشل وزير البحرية البريطاني انذاك يقول عام ١٩١٣ وامام مجلس العموم البريطاني :ـ

« أن خطتنا النهائية هي أن وزارة البحرية يجب ان تمتلك وتنتج بصورة مباشرة ما تحتاج اليه من نفط الوقود ٠٠ يجب علينا ان نكون المالكين او على اي حال المسيطرين على الجزء الذي نحتاج اليه على الاقل من مرافق النفط الطبيعية من مصدرها »٠

وهذا التصريح الذي ادلى به احد اعمدة مخططي ستراتيجية التوسع الاستعماري البريطانية يكشف النقاب عن اشتداد مساعيها **للسيطرة على منابع الثروة النفطية ،، ولهذا السبب، تحرك الانكليز** للسيطرة على نفوط ايران والكويت ومناطق اخرى ،، وجرى التخطيط لزحزحة النفوذ المنافس للانكليز في شركة النفط التركية **اي النفوذ العثماني ،، على أن تنطلق بريطانيا بعدئذ نحو «امتيازات» اخرى ،، وبالطبع لم تقدم بريطانيا على خطوة ما لزحزحة النفوذ الالماني لانها كانت تقدر اهمية التحالف المؤقت مع المانيا لزحزحة «الوجود التركي»** من جهة ولان هذا التحالف المؤقت يشكل حاليا سدا بوجه المصالح الامريكية التي أخذت تعلن صراحة عن فداحة الخسارة التي تتعرض لها جراء السيطرة البريطانية على نفط العراق ،، واسفرت المفاوضات التي دعت اليها وزارة الخارجية البريطانية والاطراف المساهمة في شركة النفط التركية في ١٩ آذار ١٩١٤ عن توقيع اتفاقية حملت اسم وزارة الخارجية وتضمنت هذه :ـ

أ ـ اخراج البنك الاهلي التركي من المساهمة في الشركة ودخول شركة البترول الانكلو ـ فارسية بحصة ٥٠ بالمائة في رأسمال الشركة (١٦٠ ألف جنيه) .

ب ـ تكون حصة البنك الالماني ٢٥٪ ، وكذلك حصة شركة شل في حين أن حصة كولبنكيان تخفض الى ٥٪ بدلا من ١٥٪ وتستقطع هذه الكمية مناصفة من حصة الشركات الانكلو ـ فارسية والشركة الانكلوسكسونية (شل)[٣] .

واصبح توزيع اسم هذه الشركة كما يلي :

٥ر٤٧٪ لشركة البترول الانكلو فارسية

٢٥٪ لبنك الرايخ الالماني

٥ر٢٢٪ لشركة البترول الانكلوسكسونية

٥٪ لكولبنكيان[٤]

واتفاقية وزارة الخاجية توجب على الاطراف المتفقة عدم استثمار الموارد البترولية في العراق والامبراطورية العثمانية بصورة منفردة ،، وكان أن أوجدت مبدأ الحرمان الذاتي الذى يرفض بموجبه الانتفاع الانفرادي وجاء في النص ما يلي :ـ

« على الجماعات الثلاث المشتركة في شركة النفط التركية ان تعطي تعهدا من قبلها وبالنيابة عن الشركات المنتمية اليها بأن لا تكون لها صلة مباشرة أو غير مباشرة باعمال انتاج النفط الخام وصناعته في الامبراطورية العثمانية بأوربا واسيا الا اذا كان ذلك بواسطة شركة النفط التركية ... »

وبالطبع لم تتوقف النشاطات الالمانية والبريطانية عند حد معين ذلك لانها

---

(٣) كالوست سركيس كولبنكيان ـ من أصل أرمني ولد في مدينة تالاس في الاناضول ودرس وتخرج في كلية Kings College في لندن . وقد تعين بعد تخرجه في وزارة المالية التركية ثم أصبح بعد ذلك مستشارا ماليا ذا منزلة رفيعة وقد كان كولبنكيان قد رفع في سنة ١٨٩٠ بصورة مباشرة الى السلطان عبدالحميد تقريرا يشير الى وجود حقول وآبار نفط هائلة في العراق مما حدا بالسلطان أن يحول الموصل وبغداد الى ممتلكات خاصة .

(٤) نقلا عن « بدايات الصراع الاستعماري على نفط المنطقة » عدد ٤٣ السلسلة الاعلامية ، ١٩٧٣ ص٤٠ .

تريد بالضبط بلوغ نفط العراق ، فكان أن قدم سفيرا المانيا وبريطانيا مذكرتين الى الصدر العثماني طالبين منه منح شركة البترول التركية أمتيازا لاستثمار البترول في ولايتي الموصل وبغداد ، ووافق على ذلك في الثامن والعشرين من حزيران ١٩١٤ ،، مشيرا في الموافقة على أن وزارة المالية التركية تحتفظ بحق تعيين حصتها وتحديد الشروط العامة للاتفاقية ..

وجاء في الموافقة :ـ

« ان وزارة المالية بعد أن حلت محل نظارة الخاصة الملكية ، أخذت بنظر الاعتبار موضوع النفط التي اكتشفت او التي سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد ، وهي توافق على منح العقد الخاص بهذا المشروع ان شركة البترول التركية ، الا انها تحتفظ لنفسها بأن تقرر فيما بعد اشتراكها في هذا المشروع ، وكذلك حق وضع الشروط العامة للاتفاقية الخاصة بالمشروع ».

وفي الرابع من آب ١٩١٤ اندلعت الحرب العالمية الاولى ،وحققت بريطانيا قفزتها في الهيمنة على المصالح التي كانت في حوزة الالمان وكان أن أخضعت حصص البنك الالماني في شركة النفط التركية للادارة البريطانية .. واذا كان العراق يمثل بالنسبة لبريطانيا عنصر الرهان الضخم فانها وبعد انتصارها في الحرب عجلت باحتلال العراق فشكلت الحكم المحلي فيه وعينت حدوده مؤكدة في ذات الوقت على عزله عن الولايات والامارات العربية في الشام والجزيرة والخليج العربي .

ويمكن ملاحظة ان الاتفاق الذي كان على شكل رسالة جوابية من السلطان التركي سعيد حلمي باشا هو « **الامتياز** » الذي اعتمدته بريطانيا فيما بعد « **كأساس قانوني** » لنشاطاتها المصلحية التالية في العراق وهو يفتقر لأبسط المقومات القانونية ذلك لأنه لم يصدر الا عن جهة كانت تستعمر العراق في حين أن السلطان التركي والشركات سعوا جاهدين لابقاء الامر في طي الكتمان لايعرف عنه الجمهور العراقي شيئا .

وكما سنلاحظ فان بريطانيا رغم كونها القوة التي احتلـــت العراق وهي التي تأتي بـ (**الحكومات المحلية**) بقصد :ـ

١ ـ جعـل هذه الحكومات الواجهات التي تتحرك بريطانيا خلفهـا دون ضجيج يمكن أن يثير الرأي العام في العراق .

٢ ـ تجنب الصدامات المباشرة مع العراقيين اذ تيسر لهـا ذلـك واذا تمكنت (الحكومة المحلية) من تبني مهمة تصفية المشاعـر الوطنيةالمضادة للسيطرة البريطانية ، لكنها ـ اي بريطانيا ـ اخذت تواجه معارضة من داخل هذه الحكومات التي كانت تضم عناصر تدرك اللعبة التي تلعبها بريطانيا من اجل بترول العراق ، ورغـم التكتم الشـديد الذي تحيط بريطانيا مشاريعها النفطية بـه لكنهـا كثيرا ما وجدت جمهرة المثقفين عارفة بما يجري ،،وهي نفسها كانت تلجأ لشتى التهـديدات بقصد فرض مشاريعهـا على العراقيين دون معارضة ولهذا السبب كثيرا ما كانت تهدد :

١ ـ بضم ولاية الموصل الى تركيا .

٢ ـ ممارسة شتى المضايقات والضغوط لاجبار كل حكومة جديدة على الاعتراف بـ (الامتياز) الذي سبق ان بينت اسســـه الباطلة ،، ونفذت بريطانيا « تصديق الامتياز » مـــن خلال حكومة ياسين الهاشمي .. وبالطبـــع لم يمر هذا (التصديق) دون أزمـــة لان وزيرين عراقيين رفعا استقالتهما احتجاجاوهاج الرأي العام في العراق .

ولكي نسترجع طبيعة السلوك البريطاني الذي كان يهتم ببلوغ آبار النفط في العراق لابد من ملاحظة أن جستر الذي تقدم بطلب لاستكشاف البترول عام ١٩٠٨ لم يترك الساحةرغم انالثورةالتركية حالت دون ذلك ،، وفي عام ١٩٠٩ كرر محاولته ثانية محاولا هـــذه المرة منح (طلبة) شمولا اكبر : فأن فشل في نقطة نجح في الاخرى، وكل موقع قدم يجر الى آخر ، فشمل طلبه الجديد مشروع تأسيس سكك الحديد ،، ولم تكن الظروف السائدة تسمح له بذلك : حيث ان المصالح الاستعمارية اخذت تتصارع بشدة في حين أنالامبراطورية

العثمانية اخذت تنهار بعد أن شاخت وهرمت : فبدأت الحرب العثمانية الايطالية ، وبعدها حرب البلقان .. ومن ثم الحرب العالمية الاولى ، واذا كانت الحرب الاولى قد تسببت في هزيمة المانيا واستيلاء بريطانيا على الحصص الالمانية في شركة النفط التركية فان بريطانيا كانت تضع في حساباتها بكل جدية مشروع تصفية المصالح العثمانية ايضا ،، وكانت تستعجل الامور في هذا الاتجاه ورائحة بترول العراق تملأ انوف وزير الحربية وصحبه ..

وحيث ان اتفاقية « لنجوفسكي » في ١٤ كانون الثاني ١٩١٤ لم تحل الخلافات (المصلحية) القائمة بين تركيا وبريطانيا فان الحرب الاولى بدت ملامحها في الافق ،، ورغم انهما سبق ان توصلا الى اتفاق يقضي بأن يكون العراق ومعظم بلاد ايران من حصة النفوذ البريطاني على ان (يتعاونا) في استغلال نفط الموصل وبغداد ، الا أن بريطانيا كانت ترى امكانية الاستحواذ على المصالح الالمانية التركية وبلغت صراعات المصالح الاستعمارية أشدها فكان أن حلت الحرب بين تركيا وبريطانيا بعد الحرب الاولى بأكثر من عام ،، وصادف ذلك الخامس من تشرين الثاني ١٩١٥ ويمكن ان نرى بوضوح من هم اصحاب المصالح في هذه الحروب ؟ لم تكن لشعوب انكلترا مصلحة في حروب كهذه ، وكذلك بالنسبة للشعب التركي لكن (**المصالح**) في « **المستعمرات** » كانت الرهان الذي **تتصارع** من أجله الجيوش لكي يغتني كبار الرأسماليين ، وكثيرا ما كانت تتحول البلدان التي تخزن في داخلها ثروات طبيعية الى سوح قتال تعاني الكثير من الالام والموت والدمار دون ان تكون قادرة وبحكم ظروف التخلف والفقر التي شجع وجودها الاستعمار على رفع صوتها تحديا أو مواجهة الغزو الذي تعاني من وطأته ..

أن نهاية القرن التاسع عشر شهدت تزايد تنامي الرأسمالية الاوربية والامريكية وتعاظم ارباحها وبالتالي بحثها عن اسواق خارجية لتصريف بضائعها المصنعة ، واشتداد بحثها عن المواد الخام ،، وبالطبع تقترن هذه المساعي أيضا باخضاع الماكنة العسكرية للامبريالية الى هذا التخطيط فكان أن أصبحت قوات الامبريالية اداة الحراسة النشطة في الخارج تجوب البحار والبراري وتقيم قواعدها

على المضايق والخلجان ومواقع الاشراف العسكري الاستراتيجي ،، وفي تلك الاثناء لم تكن تركيا غير « **امبراطورية** » تشهد مقدمات تحولها الى الرأسمالية ،، وهي في الحالة تلك كانت تمتلك قواتها الامبراطورية لكنها من الجانب الاخر لم تكن في وضع يتيح لها حماية نفسها من الامبريالية ،، واصبحت بحكم اشتداد حاجتها للرساميل سوقا للبضاعة الاوربية والامريكية واقترن وضعها هذا بتقديمها تعهدات لمنح امتيازات سكك حديد وبنوك ومعادن لرساميل اجنبية،، وهي في تلك الفترة اصبحت شبه مستعمرة لاوربا الرأسمالية ،،

ومما زاد في تكريس واقع التبعية للرساميل الغربية والامريكية حقيقة ان الحرب الشرقية (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) أكدت تعاظم خضوع تركيا للرأسمالية الاوربية ،، فهي حصلت على قروض بفوائد عالية جدا .. وهي بالتالي لم تستلم من أقيام القروض الاسمية الا بنسبة تزيد على النصف بقليل (٨ر٥٦٪) .

وبالطبع فان هذا يشمل في الوقت نفسه مستعمرات الامبراطورية التركية ، ونشط « **البنك العثماني** » وهو بنك مشترك بين فرنسا وانكلترا **(منذ عام ١٨٦٣)** في تصدير رساميله الى البلدان الخاضعة للسيطرة التركية والعراق بشكل خاص ،، وكانت الرساميل الفرنسية سباقة الى التفكير بالعراق

ذلك لان نابليون خطط منذ عام ١٨٠٥ للسيطرة على العراق على اساس انه الطريق الذي يؤمن له مرور قواته ،، وفي الوقت ذاته كانت الرساميل الفرنسية ترى فيه سوقا جديدة في المستقبل تمتلك في داخلها من المواد الخام والثروات الحيوانية والحبوب ما يتيح تنامي أرباح الرساميل الفرنسية التي نظرت نحو افريقيا وشرقي المتوسط « **النصف الشرقي من الوطن العربي وايران والهند** » بطمع بالغ .

واعتمدت فرنسا « **حافظ علي باشا** » لتنفيذ هذه المهمة ،، لكن انكلترا كانت تبصر الامور بحذر وهي تضع في حساباتها تحين الفرصة المناسبة للانقضاض ، لكنها في هذه الفترة تمنع الاخرين من التقرب،،

وكانت « **شركة الهند الشرقية** » هي « **الاداة** » المنفذة للستراتيجية البريطانية ،، فكان أن دبر الانكليز مقتل عميل فرنسا « **حافظ علي باشا** » و بقيت شركة الهند الشرقية تتحين الفرصة المناسبة لفرض سيطرة فعلية على العراق الذي كان حينئذ يعاني من الاوبئة والدمار ،، وسكانه يعانون الكثير من الالام حتى أن فلاحيه قاموا باكثر من انتفاضة قوبلت بالتنكيل ٠

كان الرأسمال الانكليزي يتدفق الى العراق ،، والانكليز يعلنون بين فترة واخرى اطماعهم فيه لانه الطريق الى الهند ولانه مليء بالنفط ٠٠ وبالتالى فهو سوق كبير لبضاعتهم المصنعة :

« أحتل الرأسمال الانكليزي مركزا سائدا في العراق ، القطر الذي أصبح سوقا لتصريف البضائع الانكليزية ومصدرا لتزويدها بالمحاصيل الزراعية (٤)

ولم تكن بريطانيا وحدها في ميدان السعي للسيطرة على العراق ماليا وعسكريا بل كانت هناك المانيا ايضا التي سارت نحوه بسرعة يحدوها أمل في أن تتمكن من سرقته ونهبه مادام أحد منظري طغمتها المالية (**باول روهر باك**) يقول :

« مستقبل المانيا في الشرق يكمن في اسيا الصغرى وسوريا وما بين النهرين وفلسطين ٠ ويوجد منبع من أغنى منابع النفط في العالم بجوار نينوى حيث تمر سكة حديد بغداد ـ برلين ٠٠٠ ويمكن ان يصبح سهل بابل اعظم مزود للحبوب والقطن في العالم ، وتوجد في مابين النهرين مراع تكفي لرعي ملايين الاغنام والنعاج ٠ وهناك لدينا القسم الاكبر مما نحتاجه من المراد الخام بالاضافة الى انها محصورة كلها في محل واحد » ٠

وازاء هذا التكالب مقرونا بتخلف اجتماعي مريع يعاني منه

---

(٤) لوتسكي (تاريخ الاقطار العربية) دار التقدم ، موسكو ١٩٧١ ص ٣٩٠ ٠

العراق تطورت اشكال المعارضة فيه الى انتفاضات في اكثر من مكان ويكتب لوتسكي في كتابه (**تاريخ الاقطار العربية**) :

« أثار التغلغل الرأسمالي الاجنبي والنظام البوليسي الصارم لعهد الظلم استياء واسعا كانت جماهير الشعب العربي في الامبراطورية العثمانية تقاسي نوعين من الاضطهاد : اي من اضطهاد الرأسماليين الأجانب ومن ظلم الباشوات الأتراك »(٥) .

وعندما صدر قرار الاتراك ببيع الاراضي الاميرية للاجانب كان القرار مثار استنكار العراقيين وشهدت الفترة الاولى من القرن العشرين تعاظم حس الفلاحين بضرورة الثورة ضد الباشوات الاتراك في حين ان المدن كانت تغلي بمراجل الثورة حيث تنامى وعي العراقيين بطبيعة المخططات التي تستهدف تكبيل البلاد بقيود جديدة .

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

(٥) المصدر نفسه ص٣٩٠ .

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل الثـاني

- اتفاقية سايكس بيكو : مخطط تجزئة الوطن العربي واقتسام ثرواته .
- طبيعة السياسة البريطانية في العراق : الارهاب والمناورة .
- اتفاقية سان ـ ريمو وطبيعة الصراعات الامبريالية .
- الصـــراع الانكلو ـ أمريكي يكشف عن بطـــلان ولا شـرعية الامتيازات .

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

تمثل المفاوضات السرية التي جرت بين الدول الاستعمارية لاقتسام البلدان العربية أبرز وجوه الامبريالية ،، حيث توضحت مساعيها تماما في اقتسام البلدان العربية الى مناطق نفوذ ، ومع اشتداد البحث الامبريالي عن مناطق الثروة اصبح الوطن العربي هدفا لشتى المشاريع التي تستهدف تمزيقه وتحويله الى اشلاء مشتتة ..

وكان دور انكلترا في حينه يمثل اكثر الادوار خبثا في حقيقة انه لم يكن يقوم على خداع الثوار الذين سعوا لتحرير الوطن العربي من السيطرة العثمانية فحسب بل انه كان يضع في الحساب امكانية استغلال الدم والطاقة العربية استغلالا بشعا لخدمة أهداف بريطانيا الاستعمارية . وبينما كان العرب يحاربون بعزم بقصد التمكن من تحرير الوطن من الاتراك كانت بريطانيا والدول الاستعمارية الاخرى تجري مفاوضات التقسيم فكان ان (**تنازلت**) انكلترا لفرنسا عن (**الاراضي الواقعة غرب خط حلب ـ حماة ـ حمص ـ دمشق**) . على أساس أن تكون هذه مستعمرة فرنسية ،، وتصبح شرقي سوريا منطقة نفوذ فرنسية واصرت انكلترا وفرنسا

على رفض اقتراح وزير خارجية القيصر الروسي سازونوف القاضي بوضع سلطنة مستقلة مؤلفة من ست ولايات **(اربع منها عربية** تحت سيطرة**جمال باشا** الذي من المقرر ان يقطع علاقته بالسلطان التركي » ،، وكان ان فشلت الخطة الروسية وشهد آذار عام ١٩١٦ نشاطا فرنسيا انكليزيا ، حيث قدم الى بطر سبورغ سايكس **(نيابة عن انكلترا)** وبيكو عن فرنسا حيث وضعت بنود اتفاقية سايكس بيكو ٠

وبمقتضاها وزعت القوى الاستعمارية الوطن العربي الى مناطق نفوذ ،، فاستولت فرنسا على غربي سوريا ولبنان والجزء الجنوبي الشرقي من الاناضول (الذي اسموة بالمنطقة الزرقاء) في حين أن ان انكلترا استولت على جنوبي وأواسط العراق وميناءي فلسطين **(حيفا وعكا)** ، اي المنطقة التي اصطلحوا على تسميتها بـ **(الحمراء)** في حين ان ما تبقى من فلسطين وضعوه ضمن **(ادارة دولية)**! وضمن منطقة النفوذ الفرنسية ادخلت منطقة شرقي سوريا والموصل،، في حين ان شرقي الاردن والجزء الشمالي من بغداد كانا في منطقةالنفوذ الانكليزي(٦) ٠

ويفسر الوتسكي السلوك الانكليزي في السماح لغير انكلترا بامتلاك مناطق يسيل لهالعاب الرأسماليين الانكليز على اساس انذلك يتفق مع القاعدة الدبلوماسية القائلة **(يمكن اعطاء ما يحلو من الوعود فالوضع يتغير فيما بعد)** ٠ وبالضبط كان السلوك البريطاني طيلة الفترة التالية يدخل ضمن هذا الاتجاه ٠

ان خطورة اتفاقية سايكس بيكو ترجع الى كونها أكبر مشروع سياسي اقتصادي رأسمالي يستهدف تجزئة الوطن العربي ، والتمهيد لتمرير الاحتلال الاستيطاني وموجات التهجير الصهيونية ٠٠ ووضع معوقات تحول دون تحقق الوحدة العربية ،، ويحمل في داخله ضمن

---

(٦) في كتاب « **النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التأميم** » كامل التفاصيل عن (سايكس ـ بيكو) وزارة الاعلام سنة ١٩٧٢م ٠
ويذكر اريكين جلدرز في كتابه

The common sense about the Arab World

ان وثائق الاتفاقية السرية لم تر النور الا بعد سقوط القيصرية وقيام ثورة اكتوبر الاشتراكية حيث نشرت وثائق الخارجية القيصرية ٠

على رفض اقتراح وزير خارجية القيصر الروسي سازونوف القاضي بوضع سلطنة مستقلة مؤلفة من ست ولايات (**اربع منها عربيـــة** تحت سيطرة **جمال باشا** الذي من المقرر ان يقطع علاقته بالسلطان التركي » ،، وكان ان فشلت الخطة الروسية وشهد آذار عام ١٩١٦ نشاطا فرنسيا انكليزيا ، حيث قدم الى بطر سبورغ سايكس (**نيابة عن انكلترا**) وبيكو عن فرنسا حيث وضعت بنود اتفاقيـــة سايكس بيكو ٠

وبمقتضاها وزعت القوى الاستعمارية الوطن العربي الى مناطق نفوذ ،، فاستولت فرنسا على غربي سوريا ولبنان والجزء الجنوبي الشرقي من الاناضول (الذي اسموة بالمنطقة الزرقاء) في حـين أن ان انكلترا استولت على جنوبي وأواسط العـراق وميناءي فلسطين (**حيفا وعكا**) ، اي المنطقة التي اصطلحوا على تسميتها بـ **(الحمراء)** في حين ان ما تبقى من فلسطين وضعوه ضـــمن (**ادارة دولية**)! وضمن منطقة النفوذ الفرنسية ادخلت منطقة شرقي سوريا والموصل،، في حين ان شرقي الاردن والجزء الشمالي من بغداد كانا في منطقةالنفوذ الانكليزي(٦) ٠

ويفسر الوتسكي السلوك الانكليزي في السماح لغير انكلتـرا بامتلاك مناطق يسيل لهالعاب الرأسماليين الانكليز على اساس انذلك يتفق مع القاعـدة الدبلوماسية القائلة (**يمكن اعطاء مـا يحلو من الوعود فالوضع يتغير فيما بعد**) ٠ وبالضبط كان السلوك البريطاني طيلة الفترة التالية يدخل ضمن هذا الاتجاه ٠

ان خطورة اتفاقية سايكس بيكو ترجع الى كونها أكبر مشروع سياسي اقتصادي رأسمالي يستهدف تجزئة الوطن العربي ، والتمهيد لتمرير الاحتلال الاستيطاني وموجات التهجير الصهيونية ٠٠ ووضع معوقات تحول دون تحقق الوحدة العربية ،، ويحمل في داخله ضمن

---

(٦) في كتاب « النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التأميم » كامل التفاصيل عن (سايكس ـ بيكو) وزارة الاعلام سنة ١٩٧٢م ٠
ويذكر اريكين جلدرز في كتابه
The common sense about the Arab World
ان وثائق الاتفاقية السرية لم تر النور الا بعد سقوط القيصرية وقيام ثورة اكتوبر الاشتراكية حيث نشرت وثائق الخارجية القيصرية ٠

خطوطه السياسية المذكورة (**توزيعا**) للثروات النفطية التي يزخر بها الوطن ،، والاتفاقية التي اخذت بنظر الاعتبار اصلا حجم الثروات النفطية التي تزخر بها بعض المناطق العربية التي عرف عنها اختزانها للنفط انسحبت وبشكل تلقائي على المصالح النفطية في المنطقة ، وبالذات على (نفط الموصل) « وسرعان ما شعرت بريطانيا بأن « الوعود » التي أصبحت واقعا في الاتفاقية مع فرنسا قد تؤدي الى سيطرتها على موارد الثروة النفطية في الموصل ،، والذي أثار مخاوف المساهمين الانكليز » في شركة البترول « **هو ان تحاول فرنسا استخدام حقها في الاتفاقية للاستحواذ على بترول الموصل ، لذلك عمل لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية انذاك على أدخال تعديلين هامين عليها** »(٧)

ولكن تتوضح طبيعة المخططات السياسية والعسكرية للاستحواذ على العراق نهائيا لا بد من الاشارة الى أن أسلوب الارهاب والمناورة هو (الذي أوجد الامتيازات) التي كثيرا ما تحدثت عنها الشركات النفطية الاجنبية وكأنها « **التزامات قانونية عادلة** » .

اخذ الجيش الانكليزي يستولي على العراق منذ كانون اول ١٩١٦ ،، وشمل الهجوم البر والممرات النهرية ، واقتحم الجيش الانكليزي تحصينات الوجود العسكري التركي ،، وبعد دحر القوات التركية زحف الانكليز نحو الشمال ،، ففي شباط ١٩١٧ تم الاستيلاء على الكوت والعمارة ودخلت القوات الانكليزية بغداد في ١١ آذار ،، واستأنفت هجماتها بعدئذ لتحتل الرمادي في الثامن والعشرين من ايلول وتكريت في ٦ تشرين الثاني ،، .

« وقد برهن احتلال العراق بصورة ساطعة على أن المستعمرين الانكليز كانوا يسعون الى تحرير الاقطار العربية من النير التركي بالاقوال فقط . الا انهم في الواقع مارسوا سياسة الاستيلاء الاستعمارية »(٨) .

وتميزت سياسة الاحتلال الانكليزية بـ :

---

(٧) « النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التأميم » وزارة الاعلام والسلسلة الاعلامية ١٩٧٢ ص٢٠ .

(٨) لوتسكي ص ٤٦٣ .

١ ـ حصر السلطة في ايدي القيادتين العسكرية والمدنية الانكليزية .
٢ ـ يشرف برسي كوكس وبعده الجاسوس ارنولد ولسون على تنفيذ الادارة في الداخل .
٣ ـ جرى تنفيذ وتطبيق الاجراءات بما يضمن أن يكون العراق « **احد الاقاليم الهندية البريطانية** » .

٤ ـ استمالت سلطة الاحتلال (الملاكين) و (**البرجوازيين الكومبرادوريين**) و (وجهاء العشائر) ،، ووزعت عليهم الاعانات والالقاب والمناصب ، ولم « يبق في صفوف المعارضة الا عدد قليل من الاقطاعيين » و « **أرسل الانكليز حملات تنكيلية ضد القبائل العاصية والتي غالبا ما تحولت الى معارك حقيقية بين القوات الانكليزية والبدو**(٩) .

وبالضبط لم يكن غريبا ان تبادر بريطانيا دوما الى حساب « **كل خطوة** » واجراء التصحيحات التي تراها مناسبة لمصالحها في الاتفاقيات ، وأعربت بريطانيا صراحة عن طمعها في نفط العراق ، في حين ان بيكو كان يدعو فرنسا لارسال فيلق عسكري والا فان (**الانكليز لن يبقوا لنا شيئا**) على حد تعبيرة ،، والامريكان يعربون على لسان تيغل رئيس شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي . « ان السيطرة البريطانية لاتقل خطرا على اعمال شركة نيوجرسي عن انتصار المانيا في الحرب » .

واتسم التخطيط البريطاني بتناسق (سياسي ـ اقتصادي) ملحوظ ،، فكانت تعد العدة مسبقا لمنع الوحدة العربية أخذة بنظر الاعتبار ان « **الوحدة** » توجد كتلة قوية في المستقبل وتتيح نموا اقتصاديا متناسقا وتكاملا في الثروات العربية يرسم في المستقبل نهاية السيطرة الاقتصادية والسياسية لشركات النفط .

« ان الغرب ، وربما بريطانيا بشكل خاص وباتباع سياسة قريبة جدا لفرق تسد تميل نحو توفير حماية عسكرية لـ (استقلال ـ يعني ـ تجزئة ـ) الدول المنتجة للنفط . ان حركة الوحدة العربية يعتقد انها تهدد شحنات النفط الغربي ويعتقد

---

(٩) المصدر نفسه ٤٦٤ .

عديدون ان الدول المنتجة للنفط ـ يعني العربية ـ يجب ان تمنع من ان تكون امة عربية موحـــدة ، وبالقوة اذا كان الامر ضروريا »(١٠)

وبدا الوجه الامبريالي القبيح مطلا على الوطن العربي يدفعه جشعه لمواطن الثروة فيه ،، بعد أن نفذت اجهزته العســـكرية مشاريع التجزئة والتقسيم ،،، ومعاهدة سايكس ـ بيكو التي أبقت الموصل في حوزة فرنسا أصبحت ـ كما أشير سابقا ـ مثـار قلق البريطانيين الذين خافوا من سيطرة فرنسا على نفط الموصـــل ،، وكان السفير الفرنسي في لندن قد ادرك ذلك عندما طمأن الانكليز بكتاب قال فيه :

« **الحقوق البريطانية في منطقة الموصل لن تتأثر بالمعاهدة** » .

لكن فرنسا اعربت عن رغبتها في ان تحول لها حصة المانيـــا بصفتها عدوهما المشترك ،، وتم التباحث حول هذا الامر بين كليمنصو اثناء زيارته لبريطانيا عام (١٩١٩) وبين لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وتمت قسمة المغـانم بشكل جـــديد ، فمقابل التأييـد البريطاني لمطالب فرنسا في الروهر تنازلت فرنسا عن بعض مناطق حدود فلسطين وولاية الموصل لبريطانيا ... وحصل الفرنسيون على وعد باستلام حصة في بترول الموصل ..

وكان ان توصل الطرفان الى اتفاقية (لونك بوكر) التـــي سميت باسم وولتر لونك وزير البترول البريطاني وهنري بونكر (المستشار الفرنسي العام لمنتجات البترول) .

وبموجب الاتفاقيـــة الموقعـــة في الثامن من نيسان ١٩١٩ تقرر ان تكون

---

(١٠) Leeman, Wagne A., p. 235.

"Following a policy which is very nearly one of divide and rule, the west, perhaps Britain especially, inclines toward a military defence of the independence of oil — producing states. The movement for Arab Unity is believed to threaten western oil supplies and it is thought by many that oil — producing countries must be kept out of a unified Arab Nation, by force if necessary.

حصة بريطانيا من نفط العـــراق ٧٠ بالمائة وحصة فرنسا ٢٠ بالمائة وتبقى ١٠ بالمائة للحكومة العراقية !! ٠

والمسألة هنا لا تحتاج الى كثير من التعليق اذ أن مطالعة الارقام وحـدها تكفي لتبيان واقع السياسة الاستعمارية وما توجده مـن امتيازات واتفاقات تهمل أولا واخرا مصلحه البلد المنتج ولا تترك له غير النزر اليسير الذي يبقيه متخلفا أمد الدهر ٠٠

وبعد ذلك لم يتح للاتفاقية المذكورة ان تكتسب صفة قطعية بـــين بريطانيا وفرنسا لا لسبب اخر غير الصراع المصلحي بينهما ،، ذلك ان كليمنصو رفض الرغبه البريطانية في امرار خطوط سكك الحديد والأنابيب في العراق الى المتوسـط عبر سـوريا التي وقعت ضـــمن «انتداب» فرنسا حسب «معاهدة سايكس ـ بيكو» ٠

وفي ٢٩ كانون الاول ١٩١٩ وقعت اتفاقية جديدة بينهما تنص على منح فرنسا ٢٥ بالمائة من حصص شـركة البترول التركيـه مقـابل موافقتها على «مد خطين منفصلين لانابيب البترول وسكك الحديـد الضرورية لانشاء وصيانة خطوط نقـــل البترول في العـــراق وايـــــران ٠٠٠» ٠

وفي عام ١٩٢٠ عقدت اتفاقية سان ـ ريمو التي وزعت بموجبها حصص شركة البترول التركية على اساس

٥٠٪ لشركة الانكلو ايرانية
٢٥٪ لشركة رويال داج شل
و ٢٥٪ لفرنسا

وأصبحت حصة بريطانيا من شركة البترول التركية ٧٥٪ على اساس ان (شل) اصبحت عمليا ضمن السيطرة البريطانية ،،

وجاء في البند الخاص بالعراق في معاهدة سان ريمـو (٢٦ نيسان ١٩٢٠) ٠

« ان الحكومة البريطانية تتعهد بمنح الحكومة الفرنسية ، ومن يمثلها ٢٥٪ باسعار السـوق الجارية ، من الانتاج الصافي للبترول الخام الذي تحصل عليه حكومة صاحب الجلالة من حقول بترول العراق ٠٠٠٠ » ٠

والولايات المتحدة الامريكية التي رغم احتضانها لاحتياطي كبير من النفط رأت في السيطرة البريطانية على منابع النفط العراقي اخطر عليها من انتصار المانيا في الحرب سعت بكامل جهدها لكي تحصل على حصة ما مستفيدة قدر الامكان من تنامي قدراتها العسكرية والسياسية واتساع نطاق نشاطاتها في الخارج مستهدفة بسط نفوذها في الوطن العربي ٠

وجاء في مذكرة السفير الامريكي الى وزارة الخارجية البريطاني في ٢٨ تموز ١٩٢٠ :

« ان هذا الامتياز باطل وغير شرعي ولا يستند على أساس قانوني » ٠

وشجبت المذكرة اتفاقية سان ريمو ايضا ،، والذي تجدر ملاحظته هو أن الكتب التي تبودلت بين الخارجية الامريكية والبريطانية كشفت عن « السرقات الكبيرة » في ظل « الامتيازات » فحيث ان بريطانيا اعتبرت امتياز شركة البترول التركية عام ١٩١٤ حجتها القانونية كلما تحدثت عن حقوقها » في نفط العراق كانت الخارجية الامريكية التي لايهمها غير مصالح احتكاراتها ـ تعتبر ذلك الامتياز وما تلته من اتفاقات باطلة تماما ٠ واذا كانت العداءات نفسها ومارافقتها من مذكرات قد كشفت بطلان ولا شرعية كافة المواثيق والامتيازات فان الذي يستحق الملاحظة أيضا ان شركات الكارتل النفطي لم تكن تود اذاعة مثل هذه الخلافات فهي اذ « تتفق فيما بينها على بطلان هذه الامتيازات » تعلن مشتركة شرعيتها عندما تتعرض مصالحها للخطر !!

وبالمقابل فان بريطانيا التي أزعجها كثيرا الضغط الامريكي لاحراز بعض مواقع النفوذ في العراق ردت بلسان ناطق الخارجية البريطانية على الضغوط الامريكية اذ قال :

(ان المسؤولين في واشنطن بدأوا يفكرون ويكتبون كما لو كانوا موظفين في شركة ستاندرد أويل)

وينسحب الكلام نفسه على الحكومة البريطانية ايضا اذ يقال **الشيء نفسه عنها وهي تتصرف وتتحرك حسب «مصلحة» بنك** انكلترا وشركة نفط العراق ٠

واستمرت الضغوط الامريكية ،، ووجه وزير التجارة الامريكي « هربرت هوفر » دعوته لممثلي الشركات الامريكية السبع الكبرى للحصول على بترول العراق ،، وكانت مذكرة السفير الامريكي في ١٧ تشرين ثاني ١٩٢١ التي تلت نداء هوفر المذكور تتضمن صراحة عدم اعتراف امريكا بشرعية امتياز شركة النفط التركية ٠

ان اللعبة على بترول العراق لم تكن عادية ، وكانت الأطراف الامبريالية تلعب لعبة « **جر الحبل** » بدهاء ، وكل واحدة تسعى لاصطياد الفرصة المناسبة للانقضاض على الغنيمة ،، وكما فعلت بريطانيا عندما تحينت « **الظروف** » المواتية للانقضاض على الرجل المريض كانت أمريكا التي شهدت تنامي الاحتكارات العملاقة في داخلها ترقب العراق مصرة على الا تدع بريطانيا وحدها مسيطرة على بتروله ٠٠ والعراق بعد عام ١٩١٤ اخذ يشهد وعيا سياسيا ،، ووضحت بعض ملامح الوعي في حركات الفلاحين « ١٩١٣ ـ ١٩١٤ » وكذلك في بعض اشكال المعارضة الاخرى ،، واثر الاحتلال البريطاني أخذ الجمهور يحس اللعبة البريطانية ويتنبه اكثر لحقيقة الاوضاع الجارية ٠٠ وسعت بريطانيا جاهدة لايجاد طبقة من ذوي الامتيازات في الداخل لخدمة مصالحها ،، واوجدت نظام دعاوي العشائر واللزمة وقانون حقوق وواجبات الزراع ،، وثبتت بعض مناصب ذوي المصالح ،، فكان ان اوجدت نظاما « **اقطاعيا استعماريا** » يكرس لها طبيعة أوضاع الاستغلال القائمة ، في حين ان ثروات النفط كانت تصبح يوما بعد آخر مثار ترقب بريطاني كبير ٠٠

على أن ثورة العشرين التي عمت اغلب المدن العراقية كثورة شعبية واسعة اعتمدت التنظيم والعفوية في آن واحد أوجدت مقاييس جديدة اثرت كثيرا على تطورات الوضع السياسي في العراق، ذلك :

١ ـ لان العراقيين رفضوا منذ ذلك الحين الاحتلال الانكليزي وبذلوا جهدا في محاربته ٠

٢ ـ لان الثورة ساعدت في ظهور بؤر ثورية منظمة تخدم الوضع السياسي في المستقبل ٠

٣ ـ اكدت قدرة الجماهير من فلاحين وكسبة وحرفيين وطلبة على مواجهة قوات الاحتلال بقوة ،، خاصة وأن بعض المناطق شهدت اندحار وهزيمة قوات الاحتلال البريطانية لدرجة ان الكولونيل البريطاني ولسون اعد مشروعا للانسحاب العسكري من العراق ،، لكن بريطانيا قررت ممارسة سياسة اخرى حسب نصيحة سير برسي كوكس الذي اقترح إيجاد حكومة عراقية (اسما) و « بريطانية » قلبا وقالبا تخدع الرأي العام لكنها تنفذ المشاريع البريطانية ..

في حين ان الولايات المتحدة ـ كقوة استعمارية جديدة في المنطقة ـ قررت مزاولة اساليب اخرى مغايرة للاسلوب البريطاني فاعتمدت شتى الصيغ (التسللية) كالمعونات والحرب والايديولوجية وتربية بعض القطاعات الاجتماعية لخدمتها في المستقبل .

وفي هذه المناسبات يجري التنسيق بين القوى الامبريالية حسب القدرات التي تتمتع بها كل واحدة ،، وبريطانيا التي شهدت تزايد النفوذ الامريكي سعت الى ارضاء الشركات الامريكية بمنحها بعض حصص شركة النفط التركية .. والذي كان يخيف بريطانيا هو ان شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي سبق أن أفلحت في انتزاع امتياز لاستثمار البترول من بريطانيا في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٢١ .

وكان الموقف الامريكي يعتمد على كل شيء ابتداء من الضغوط العلنية او الالاعيب التي بدأها جستر ،، فحيث ان « **انتزاعات الامبريالية** » تعتمد على (**اقتسام موارد الثروة**) أخذت كل قوة تستخدم مالديها من ضغوط لضمان حصة من تلك (الغنيمة)التي سعت بريطانيا لابقائها وقفا عليها ،، والبست الضغوط لباسا مطلبيا ،، معينا ،، فكان الموقف الامريكي يستند على سياسة «**الباب المفتوح**» التي تتلخص بما يلي : ـ

١ ـ ان يعامل (رعايا) جميع الامم معاملة متساوية أمام القانون في الاراضي المشمولة بالانتداب ٠

٢ ـ ان تكون الامتيازات الاقتصادية والتي تمنح في الاراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة ٠

٣ ـ ان لا تمنح امتيازات احتكارية بشأن اية مادة وثبتت المطالبة الامريكية (عدم الاقرار بشرعية امتياز مالم يمنح من قبل الحكومة التي ينتخبها الشعب في العراق ٠

والمطالبة الامريكية المذكورة رغم جمال صياغتها لم تكن معنية بمصلحة الشعب العراقي بقدر كونها تكمن في قلب تخطيط جديد وضعته الشركات الامريكية لبلوغ نفط العراق وحيث انها تعني ضمنا لاشرعية امتياز شركة البترول التركية ، فأنها تعني ايضا ان التخطيط يجري بسرعة للنفاذ في « الحكومة الجديدة التي أوجدها الانكليز » كما أن المطالبة الامريكية كانت تكتيكية بالدرجة الاولى من اجل الضغط على بريطانيا التي يخيفها ذكر الانتخابات الشرعية ٠

والذي يعني الرأي العام من هذا الصراع الامريكي البريطاني حقيقة انه يكشف النقاب عن كذب وبطلان ولاشرعية كافة الامتيازات الامبريالية ٠٠٠ وتحت وطأة الضغط الامريكي اتفق ممثلو الشركات الانكلو امريكية على تحديد مناطق امتياز شركة البترول التركية ،وعرض بقية اراضي العراق للمزايدة العلنية على أن لاتدخل شركة البترول التركية في المزايدة ٠٠

وسعت بريطانيا بكامل جهدها لتمسك بـ « الغنيمة » فاعدت « الضغوط » التي رأتها ضرورية لفرض ما تريد على الحكومة العراقية القائمة انذاك ٠

وبقيت الشركات الامريكية تنظر بعين الحسد لحصة بريطانيا الـ ٥٠ بالمائة من شركة البترول التركية في حين أن ٢٢٪ المقترحة لكي تكون حصة الشركات الامريكية لم تكن ترضى الشركات

الامريكية ،، خاصة وان هذه الحصة كان من المعد لها أن تستقطع من اسهم الشركات الاخرى الشريكة « راجع الهامش » .

الا أن بريطانيا كانت تعد العدة لكي تخرج « ناجحة » في هذه الصراعات معتمدة على حقيقة انها تمتلك قدرة المناورة في داخل العراق ،، وبعد مؤتمر لوزان في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ وجدت بريطانيا انها تمتلك فرصة تحقيق « اتفاقية » مع الحكومة العراقية التي كان جل اعضائها ممن يمثلون واجهة انكليزيه اصلا بعد سلسلة من التطورات تمثلت بالاحداث التالية :

عندما تقدمت شركة البترول التركية بطلب لكي تحصل على امتياز جديد لاستثمار بترول الموصل وبغداد قرر مجلس الوزراء العراقي برئاسة عبدالمحسن السعدون في ١٣ آب ١٩٢٣ :

١ ـ عدم الاعتراف بالامتياز الذي تدعيه شركة البترول التركية .
٢ ـ تفوض الحكومة العراقية ساسون افندي للمفاوضة مع الشركات المتقدمة بطلب الامتياز مدة بقائه في لندن .. ومارست بريطانيا ضغوطها في التهديد بسلخ ولاية الموصل وضمها الى تركيا (اضافة الى تهديدات اخرى لم تسلط عليها الاضواء تماما) .

وقرر مجلس الوزراء العراقي في ١٤ آب ١٩٢٤ استئناف المباحثات مع ممثلي شركة البترول التركية ،، وبالطبع كانت الضغوط جارية فاوفدت عصبة الامم (كانت في حينها خاضعة للشركات) لجنتها التحقيقية للاستفسار من اهالي الموصل واستجوابهم عن مستقبل الموصل ،، وبالطبع لم تكن العصبة تنوي معرفة رأي أهل الموصل وهو معروف بل كانت تنفذ خطة الضغط نفسها كواجهة «عالمية» للشركات تريد أن تسقط في أيدي المعارضين أية محاولات أخرى لبلوغ الرأي العام العالمي ،

« ومن الحقائق المعروفة جيدا ان هيئة الحدود التي عينتها عصبة الامم لتسوية نزاع الحدود بين العراق وتركيا على ولاية الموصل ، رفضت اعطاء قرارها لصالح العراق قبل منح امتياز نفطي لشركة نفط العراق . ولم تسمح الحكومة البريطانية بابرام

الدستور الجديد قبل منح الامتياز النفطي »(*) ٠

(★) من محاضرة الامين العام لمنظمة اوبك

(عالم النفط ـ المجلد الرابع ـ العدد ٤٤ ـ ١٧ حزيران ١٩٧٢)

هامش : يمكن ملاحظة ان السياسة الاستعمارية شهدت جملة مساومات بين الدول الاستعمارية : أمريكا ، والمانيا وبريطانيا « دور روسيا القيصرية انتهى في هذا الميدان بعدما أسقطت ثورة اكتوبر الاشتراكية ذلك النظام الاستعماري » ، فالمساومة بين هذه الدول تتوخى تحصيل مكسب ما ، وعندما زار الامبراطور الالماني لنـــدن عام ١٩٠٧ للتوصل الى اتفاق مع بريطانيا بشأن بناء خط سكة حديد بغداد قدم لهم عرضا بان يتخلى عن الكويت والقسم الجنوبي من العراق ، لكن الانكليز أرادوا أيضا المنطقة بين البصرة وبغداد بقصد تمتين وحدة المصالح البريطانية من جهـــة والهيمنة على أوسع الامتدادات داخل الامبراطورية العثمانية ، وكانت أمريكا تتحرك للسيطرة على الموصل بعد انعرفت ان « باطن أرضها يحتوي على بحيرة منزيت البترول » لكنالانكليز والالمان حالوا دون المصادقة على امتياز الامريكي تشستر ، وتمكنت شركة البترول التركية من الحصول على امتياز التنقيب عن نفط الموصل في ٢٧ حزيران ١٩١٤ ، وأصر الانكليز بعدئذ على احتلال العراق بأكمله عسكريا ، ولهذا السبب كان الجنرال مارشال القائد العام للحملة البريطانية ضد العراق يصر على شمول الموصل بالحملة العسكرية بعـدما عرفوا بأهمية مخزون البترول في هذه المنطقة ، وبأنها (تعني تكامل الهيكل الجغرافي للعراق حيث تشكل الجبال منطقة استراتيجية (للدفاع عن القسم الجنوبي) ٠

وتتجسد قباحة السياسة الاستعمارية تماما عنـــدما يناوب الانكليز والامريكان بعدئذ في التهديد بسلخ الموصل عن العراق ، فاذا كانت بريطانيا تهدد معارضي سياستها في العراق بهـــذا الاسلوب فان الولايات المتحدة هي الاخرى استخدمت هذا الاسلوب بعدما اشتد صراع شركات النفط السبع الكبار (الامريكية) ضد الامتيازات البريطانية ، وأعلنت أمريكا « حقها في مناقشة مسائل الوصاية » وكان بودها أن تؤيد مطالبة تركيا ب (الموصل) لعل هذه تكافئها فتمنحها امتياز استغلال البترول في الموصل ٠٠

وكل هذه المساعي تقترن باصرار أمريكا على عدم الاعتراف ب (شرعية امتياز شركة البترول التركية) التي لا حصة لها فيها ٠

ومن الجهة الاخرى فان البريطانيين الذين احتلوا العراق عسكريا في تلك الاثناء كانوا ينفذون المخطط الذي أوصت به البحرية البريطانية وشركات النفط والذي يقضي باستغلال موارد الثروة في العراق وايجاد حزام عسكري ـ اقتصادي يتشكل من العراق والخليج العربي امتدادا في المحيط الهندي حيث مصالحهم التجارية الواسعة ، وحسب أمر (برسي كوكس) منحت الشركة البريطانية الايرانية امتياز « استخراج نفط خانقين واقامة مصفى الوند » وذلك في ٣٠ آب ١٩٢٥ ٠

« المؤلف »

وهي من الناحية التكتيكية كانت تريد منح السلوك البريطاني « سمة الحقيقة والاصول » لكي تميت في المعارضين داخل مجلـــس الوزراء روح المعارضة من جهة وتمنح مساندي بريطانيا فرصة التحدث بصوت عال في احقاق سلوك الشركات ،، وكل الذي تبين بعد هذه المناورة ان هذه العصبة ليست اكثر من واجهة أخرى للشركات ٠

« ولم تسمح ببقاء هذه الولاية للعراق مالم يمنح العراق شركة النفط التركية امتيازا بالبحث عن مكان النفط في هذه الولاية » ٠

وتبينت هذه الامور في اجابة مجلس الوزراء الموجهـــة في ٢٦ شباط ١٩٢٥ والتي جاء فيها :

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المؤرخ ٢٦ شباط ١٩٢٥ وفي اسئلة جديدة من لجنة الحدود الموفدة من قبل عصبة الامـــم متعلقة بمسألة امتياز النفط في ولايتي بغداد والموصل فقرر مجلس الوزراء الاجابة على الوجه التالي :

« تأييد ماجاء في قرار الحكومة العراقية الوارد في برقيتهـــا المرسلة الى وزارة المستعمرات البريطانية في ٢١ آب ١٩٢٣ وهـــي كما يأتـــي :

« ان الحكومة العراقيـــة بينما لا تعترف بأن شـركة النفط التركية قد منحت اي امتياز ما وقد اطلعت على الموعـــد المـدرج في فرمان رئيس الوزراء التركية المؤرخ في ٢٨ حزيران ١٩١٢ الـــى السفير البريطاني في استنبول ، وهي مستعدة للوفاء بهذا العهد ، بشرط ان توافق الشركة على الشروط التي تعدها حكومة العـراق مرضية ٠٠ وأن الحكومة العراقية لاترغب في تأجيل البت في هـذا الامتياز وليس هناك نقطة جوهرية معلقة سوى مسألة الحصص وهي تحت البحث الان ٠٠ »

ان معـــاهدة ١٩٢٢ وتهديدات بريطانيا بضم ولاية الموصـــل لتركيا وضغوط الوجـــوه المتعاونة مع بريطانيا في الداخـــل جعلت مجلس الوزراء يغير قراره السابق ويصدر قرارا جديدا في الخامس

حقيقة ان الاستعماريين يستعجلون الغاء اية «نصوص» أو « بنود » تحتمل مطالبات تالية للحد من « امتيازاتهم » في المستقبل وذلك عندما يشهدون تواجد نضج مضاد لمشاريعهم ونفوذهم ٠

ولا غرو بعد ذلك أن تشتد المطالبات الشعبية بالغاء اتفاقية ١٩٢٥ والتي جاءت في الحقيقة بمثابة (**تصفية**) نهائية لاية مطالبات وطنية في الحد من السيطرة الكلية للرساميل الاستعمارية والانكليزية خاصة ،، وتعاظم السخط الشعبي بشكل واسع ، واستقال وزيرا المعارف والعدل ،، وجاء في استقالة محمد رضا الشبيبي وزير المعارف آنذاك :

« لايسعني الموافقة على اتفاقية شركة النفط التي هضمت بموجبها ـ كما اعتقد حقوق العراق »

لم تكن مطالبة الحد من « الهيمنة الكلية » للرساميل الغربية وفسح المجال للدولة صاحبة الثروة ومالكتها للمشاركة في رأسمال الشركة غير قضية كافة الوطنيين والعمال والمثقفين الذين ادركوا خطورة مثل هذه « **الاتفاقيات** » ٠ وجاءت استقالة وزير العدل رشيد عالي الكيلاني تحمل في داخلها خلاصة المطالبات المشتدة في تلك الاثناء ضد الاتفاقية ٠٠

« ان هناك حقين : حق استثمار الزيت ، وحق الاشتراك في رأسمال الشركة لغاية ٢٠ بالمائة ، فالاول عائد للحكومة تستوفيه مقابل منحه للشركة للانتفاع من الزيت في ولايتي الموصل وبغداد ٠ كما تستوفي من الزراع والمتصرفين في الاراضي الحصة العشرية ٠٠ وقد سلمت الشركة بهذا الحق ، وتعهدت بأن تدفع باسمه للحكومة اربع شلنات عن كل طن ، واما الثاني فهو يعود للحكومة او أهالي العراق ٠٠ »

لقد كانت الشركة تمارس الاعيبها بخبث طيلة الفترة ،، وهي لم تقتصد في وسيلة الا واستخدمتها ،، ولجأت الى « **المراهنة** » على الموصل والمصادقة على القانون الاساسي العراقي الذي لم تصادق عليه بريطانيا الا بعد ثلاثة أيام من تصديق اتفاقية البترول ٠٠

من آذار ١٩٢٥ يفوض فيه وزير الاشغال والمواصلات صلاحيـــة التوقيع على الاتفاقية بعد سلسلة من المقدمات الجزئية ،

وعند مطالعة ظروف هذا (الامتياز) تتبدى حقيقة الممارسات التي لجأت اليها الشركات والتي تعني (**قبح**) و(**قذارة**) انماط الامتيازات التي كثيرا ما تحدثت الشركات عنها كـ (عقود مقدسة) ورغم ان العقود السارية المفعول يجب أن تعتمد « **الارادة الحـرة للطرفين المتعاقدين** » الا أن بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية نفذت هذه في ظل « **ظروف انتداب او نفوذ القوى الاستعمارية** » ،، ومثل هذا الواقع يعني لاشرعية مثل هذه الامتيازات التي هـــي تكبيلات وقيود فرضتها الدول الاستعمارية حســب مصالحها ورغباتهـــا الرئيسة ،، وحتى هذا الواقع ليس هو الوحيـــد الذي يدحض « القدسية » التي تحدثت عنها الشركات كثيرا في ممارساتها الدعائية العديدة ، ذلك « **لان الظروف المتغيرة تشكل سببا شرعيـــا قويا لاعادة النظر باتفاقيات الامتيازات** »(*)

وجاء في نص « الصلاحية » ما يؤكد ان مجلس الوزراء واجـه ضغوطا بريطانية واسعة لفرض هذا الامتياز » :

« استأنف مجلس الوزراء النظر في أمتياز شركة النفط التركية وبعد المداولة حول تقرير اللجنة الوزارية والمخابرات التى دارت بين الحكومة العراقية للاشتراك بحصص رأسمال الشركة ، وبعـــد الاطلاع على بيانات أعضاء اللجنة الموفدة من قبل عصبة مجلس الأمم والاسئلة التي وجهتها اللجنة المذكورة في مشروعيـــة الامتيـــاز ، وتسريع البت فيه ، واستماع بيانات رئيس الوزراء فيما يتعلـــق بالوضعية السياسية الخارجية والداخلية قررت .... »

والاتفاقية وقعت في ١٤ آذار ١٩٢٥ من قبل وزير الاشـــغال في حين أن الشخص المفوض وصاحب الدور البارز في «التفاوض» مع الانكليز هو ساسون أفندي وزير المالية ،، وجاءت الاتفاقية خالية من « حق العراق للاشتراك في رأسمال الشركة » :

وهي بالتالى عبارة عن تكريس للســـيطرة الاستعمارية ،، وهي من الناحية الاخرى تكشـف

(*) من محاضرة الامين العـــام لمنظمة اوبك (عـــالم النفط المجلد الرابع ـ العدد ٤٤ ، ١٧ حزيران ١٩٧٢) كذلك الاقتباسات المحصورة داخل فوارز .

وفي البداية كان الشركاء في شركة نفط العراق يريدون « **شراء** » الاتفاقية بأربعين الف جنيه تمنح لملك العراق واسرته لتمرير ما يريدون على حساب مصلحة الشعب ..

« غير ان البريطانيين أحسوا ان ذلك عمل غير لائق ، وامروا حكام العراق بالتجاوز عن منحتهم ، وعندما اثبت حكام العراق ان مراسهم لايزال صعبا احيطوا علما بان دستورهم الجديد لن يصدق عليه ، الا بعد تسوية مسألة البترول .. »(١١)

ويضيف المصدر نفسه :

« وقام أحد الوطنيين العراقيين وهو كامل الچادرچي ـ الذي قدر له ان يقضي سنوات طويلة من عمره في السجن فيما بعد ـ باتهام البريطانيين علنا بانهم هددوا بتسليم الموصل للاتراك اذا لم يصدق الامتياز »(١٢) .

وكان امتياز سنة ١٩٢٥ ومدته ٧٥ عاما طوقا قويا يحيط كافة أراضي العراق عدا ولاية البصرة ،، وفي فترة تعاظم النفوذ البريطاني لم تبتعد شركتا جرسي وسوكوني الامريكيتان عن مسرح الاحداث ،، وسعى « تيجل » في الفترة نفسها جاهدا لتحصيل ما يمكنه لشركة ستاندرد اويل ،، وهو في ذلك مستمر على ارسال برقياته التي لم يقدر لها ان تبلغ مقر الشركة في نيويورك دون ان تخضع لمراقبة دقيقة تقيمها وتفرضها رويال داچ وانگلو ... وكل ذلك يتم بشكل سري ضمن حرب خفية بين الاطراف الاستعمارية لاقتسام ونهب نفط الوطن العربي ..

واتفاقية ١٩٢٥ التي واجهت غضب الشعب اريد لها أن تمر بالقوة ولهذا السبب فهي لم تعرض على المجلس التأسيسي للمصادقة عليها .. وحتى توقيع الوزارة عليها كان مطعونا فيه بعد ان استقال اثنان من اعضائها احتجاجا ،، وهي لهذا السبب ابعد ما تكون عن « **الشرعية** » حتى في قواميس « **الامتيازات** » الاستعمارية نفسها ..

---

(١١) اوكونور ، هارفي ، الازمة العالمية في البترول ، ١٩٦٧ (الناشر Monthly Review, New York, 1962, p. 376.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٧٦ .

والاعراف والقوانين التي تعتبر اساليب الضغط والتهديد والاكراه منافية لكافة التشريعات تعتبر « **امتياز ١٩٢٥** » كذلك ،، لكن شركة نفط العراق (شركة البترول التركية قبل ٨ حزيران ١٩٢٩) اعتمدته اساسا لعمليات نهبها الضخمة مانحة اياه مختلف المبررات لكي تظهره بمظهر « **الشرعية** » ،، وابرز النقاط في اتفاقية ١٤ آذار ١٩٢٥ :

١ ـ موافقة الحكومة العراقية على منح شركة النفط التركية حق البحث والتنقيب والاستخلاص والتحضير للتجارة والنقل وبيع مادة النفط والنفط الاسود والغاز الطبيعي والاوزركايت ٠

٢ ـ تكون مدة الاتفاقية ٧٥ عاما وعند انتهاء المدة المذكورة تعود كافة ممتلكات الشركة ومنشأتها الى الحكومة العراقية دون مقابل ٠

٣ ـ حددت مناطق الامتياز (الاحتكار) جميع أنحاء العراق ما عدا ولاية البصرة والمناطق الممولة ٠

٤ ـ قيام الشركة بعملية كشف جيولوجي واسع النطاق خلال ثمانية اشهر وفي ثلاث مناطق منتجة ٠

٥ ـ تختار الشركة خلال ٣٢ شهرا بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية ٢٤ بقعة على أن تزيد مساحة كل منها على ٨ اميال مربعة للارتياد والاستغلال ، على أن تبدأ اعمال التنقيب فيها خلال ثلاث سنوات ٠ وبعد مضي مدة الثلاث سنوات تقوم الشركة وذلك خلال مدة ٣٦ شهرا بتنقيب ما مساحته ٣٦ ألف قدم كمعدل ادنى ، وبعد مدة الـ ٣٦ شهرا تقوم الشركة بتنقيب ١٢ ألف قدم سنويا الى ان يوصي بعمل خط انابيب لمده الى البحر الابيض المتوسط ٠ ويجب ان يوصي بعمل خط انابيب عند ملائمة الظروف التجارية وبأسرع وقت ممكن ٠

٦ ـ تختار الحكومة العراقية خلال مدة الاربع سنوات بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية ، وفي كل سنة تلي الاربع سنوات ٠ مالا يقل عن ٢٤ قطعة مساحة كل منها ٨ أميال مربعة عدا ما انتجته الشركة ـ تعرضها للمنافسة بين الشركات والافراد دون النظر الى اي اعتبار يقوم على الجنسية ، شريطة ان تقوم شركة النفط التركية

بالنيابة عن الحكومة العراقية باعلان ذلك في الصحف التجارية الواسعة الانتشار والجرائد الرسمية للحكومات ٠

٧ ـ تدفع شركة النفط التركية للحكومة العراقية حصة قدرها ٤ شلنات ذهبية عن كل طن لمدة قدرها ٢٠ سنة ، وذلك بعد اتمام خط الانابيب الى ميناء التصدير ، وبعد ذلك التاريخ تقدر الحصة على اساس القيمة السائدة في اسواق النفط ، وخلال فترات كل فترة منها لمدة عشر سنوات على ان تكون كميات النفط التي تستعملها الشركة لعملياتها داخل العراق معفاة من رسوم العائدات ٠

٨ ـ تكون الشركة ـ شركة النفط التركية ـ ملزمة بتزويد حاجة العراق من النفط بسعر معين ثابت ٠

٩ ـ يجب أن تكون وأن تظل الشركة ، شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا وان يكون مقر اعمالها الرئيسي ضمن مناطق النفوذ البريطاني ، وان يكون رئيس الشركة دائما وفي جميع الاوقات من التبعية البريطانية ٠

١٠ ـ يجب أن يكون للعراق الحق في تعيين مدير في مجلس الشركة تكون له ذات الحقوق التي يتمتع بها بقية المدراء ٠(١٣)

وتعاظم طمع الاستعماريين في بترول العراق تعاظما كبيرا بعدما تدفق النفط من بئر بابا كركر في ١٥ تشرين أول ١٩٢٧ بمعدل ٩٠ ألف برميل في اليوم ٠٠

وتقدمت فرنسا في تشرين الثاني ١٩٢٧ بخارطة للمنطقة ،، واحاطت (في هذه الخرائط) الاراضي العربية التي تحتلها الامبراطورية العثمانية بالخط الاحمر بقصد « **جمع** » اعضاء شركات النفط المختلفة في « **كارتل** » يستهدف المحافظة على هذه الامتيازات وعمليات نهب الثروة النفطية العربية الغزيرة ،، كما أن « **الخط** » المذكور كان عبارة عن عملية تنسيق سياسي ـ عسكري بين

---

(١٣) اقتباس البنود عن « النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التأميم » وزارة الاعلام ، ١٩٧٢ (ص ٢٩ـ٣١) « الفقرة الاخيرة كما هو ملاحظ مجرد « لافتة » دعاية لا اكثر ، اذ ان الشركات في تاريخها الطويل في العراق والى الاول من حزيران (التأميم) مانعت في ان يكون للعراق اشراف على ماليتها ومصروفاتها وسياستها ، ومانعت في نقل مقراتها الى العراق ٠

« دول الكارتل » لمواجهة اية تطورات سياسية محتملة في الوطن العربي للحد من سيطرة الاحتكارات النفطية ،،

ونظرت الشركات الغربية ـ الامريكية مجددا في شكل « الاتفاقيات » التي فرضتها سابقا وعملت جاهدة لالغاء اية بنود من شأنها الحد من نشاطها في المستقبل ،، وفي منتصف عام ١٩٢٨ تقدمت شركة النفط التركية بطلبها لالغاء « نظام حصر الامتياز بمساحة ٤٩٧ كيلو مترا مربعا » ٠

ان مرحلة جديدة بدأت في العلاقات الاستعمارية ،، وهذه المرحلة تتمثل في « تسوية » بين القوى الاستعمارية حسب «قدراتها» في تلك الاثناء وسعة نفوذ كل واحدة ،، والمرحلة الجديدة في العلاقات الاستعمارية المنسقة تمتد من ٣١ تموز ١٩٢٨ حيث تم التوقيع على اتفاقية الخط الاحمر ٠ وشهد هذا التاريخ تمكن الشركات (الست الكبار) الامريكية ان تحصل على ٢٣ر٧٥ من الاسهم في شركة نفط العراق بعد سلسلة الضغوط والمساعي العديدة والمنافسات ،، وبالتالي فأن اتفاقية الخط الاحمر عبارة عن عملية نهب وسلب وسرقة نفط العراق ،، وتتم هذه العملية في ظل « تماسك » جديد بين القوى الاستعمارية ممثلة باعضاءالشركات، فهي اذ تلغي المنافسة بين الاعضاء تؤكد من الجانب الاخر «وحدة» المواجهة ضد المطالب الشعبية !

ولهذا السبب فان شركة النفط التركية **(اعتبارا من تاريخ نفاذ اتفاقية الخط الاحمر »** اصبحت **« احتكارا »** ٠

وتم توزيع اسهم شركة البترول التركية بموجب اتفاقية الخط الاحمر كما يلي :

٣٢ ٣/٤ لشركة البترول الانكلو ـ فارسية وشل الهولندية الملكية والشركة الفرنسية والجماعة الامريكية و ٥٪ لمستر كولبنكيان ٠٠ ومنحت شركة البترول التركية الانكلو ـ فارسية عوائد ١٠٪ من منتوج البترول العراقي في المناطق الاربع والعشرين ٠٠

ولم يتوقف الجشع البريطاني عند حد وخاصة بعد ذلك التدفق الغزير من بئر بابا كركر ويكتب هارفي اوكونور عن ذلك قائلا :

« هكذا استهلت شركة نفط العراق لنفسها مستقبلا مجزيا لدرجة ان حصة الخمسة بالمائة التي يملكها كولبنكيان جعلته من اغنى الناس في العالم » ٠

فكيف يكون الامر بالنسبة لبريطانيا ؟؟ وكيف هو حال الشركاء الاخرين ؟؟ ان حصة الخمسة بالمائة جعلت كولبنكيان احد ابرز اثرياء العالم ٠٠ وهذا يعني كم هي الارباح عظيمة التي حصلت عليها الشركات من بترول العراق والوطن العربي ٠٠

في حين ان العراق كانت تعوزه كافة مقومات الحياة الحرة الكريمة ٠٠ وفي حين ان الفقر بقى يطبع عيشة الملايين من اهاليه ٠٠

واذا كان أقتباس مثال **(ثراء كولبنكيان)** مفيدا في توضيح **الأموال الكبيرة التي حققها الاستعماريون من وراء نفط الوطن العربي عامة والعراق خاصة** في تلك الاثناء فان « **تحايل كولبنكيان** » للتهرب من دفع الضرائب عن حصة اسهم ينفع في توضيح بعض حيل المساهمين في الشركة ، فهو حول اسهمه الى شركة المساهمات والاستثمارات الكندية ٠(١٤)

وبالطبع فان الرأي العام البريطاني يمكن ان ينخدع بدعاية شركة نفط العراق واحاديثها عن « الاعمار » و « الخير » و **«رفاه»** العراق خاصة وانها تتحدث بلسان مسؤوليها ب **(لباقة)** و **« هدوء »** وان الشركة سعت طيلة تاريخها للتستر على كل فضائحها وسرقاتها باذلة كل ما تقدر من جهد لتزييف وقائع تاريخها المشين٠٠

لكن البريطانيين المنصفين يدركون الحقيقة جيدا ويمكن ان نعيد مطالعة ما قاله ارثر بونسومبي عضو حزب العمال البريطاني وهو يرد باحتقار مزاعم الحكومة البريطانية بانها تهتم بمصلحة **(العراقيين ورفاههم)** سواء اثناء تنفيذها لمجازر ١٩١٣ ـ ١٩١٤ أو بعدئذ اثناء ثورة العشرين الواسعة ٠٠ يقول بونسومبي :

« حري بي أن أصاب بدهشة بالغة ـ على الرغم من المستنكرين الذين سمعناهم اليوم ـ اذا لم نسمع في خلال السنوات القليلة القادمة عن

---

(١٤) هارفي اوكونور ، ص ٣٧٨ ٠

اكتشاف البترول في العراق وعن الثروات التي تكتسب منه وان يغلف ذلك كله بما سوف يقال لنا عن ان رخاء شعب العراق سيزيد ايضا نتيجة اكتشاف البترول . ان ما اعترض عليه في سياق الاحداث التي تنهض من خلالها بهذه الالتزامات الجديدة هو عرق النفاق الذي يجري خلالها .. »

ان الاحتكارات لايمكن ان تعلن حقيقة سلوكها ، وهي ترسل القوات الى العراق لتحتله ، ولكي تنفذ المجازر التي تريد .. وهي سعت دوما لاخفاء حقيقة (**الارباح**) الفخمة التي تكتسبها من نفط العراق وعموم الوطن العربي .

وبقدر ما كانت اتفاقية الخط الاحمر تحديدا للمنافسة بين الشركات التي تمتلك شركة نفط العراق IPC ، وفي كونها أول تجمع احتكاري للشركات لكي تعمل كوحدة ضد أي بلد منتج للبترول فانها لم تثر اعجاب الامريكان الذين سعوا الى تحصيل المزيد ، فكان ان وصفتها الشركات الامريكية بانها غير ملزمة قانونا(١٥) .

(١٥) Statement of Claim Field in High Court of Justice, June, 1947, quoted in FTC Report, p. 104. "The Red-Line Agreement was in restraint of trade and contrary to public policy and void and unenforcible in law".

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل الثالث

- الاطماع البريطانية الجديدة في الموصل
- أسباب اتيان الانكليز بنوري السعيد
- النضال الشعبي المعارض للمعاهدة العراقية البريطانية
- اتفاقيـــة ٢٤ اذار ١٩٣١ وحجـم الاجحاف الـذي الحق بثروات الشعب
- شركة نفط العراق تمد ساقيها في جنوب العراق ٠

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

بعد التوقيع على اتفاقية الخط الاحمر ، بدا الصراع محتدما اكثر من ذي قبل ، خاصة وان الشركات الاميركية لم تقنع بما وقعته على صعيد المنافسة ، ولم ترضها التحديدات الموجودة في الاتفاقية .. ومن الجانب الاخر كانت شركات « اتفاقية ١٤ اذار ١٩٢٥ » والتي أثار النفط المتدفق من بابا كركر أطماعها القوية قد طمحت في (توسيع رقعة الامتياز) ليشمل مجموع العراق .

فقال لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية :

« ان الموصل ذات امكانيات كبيرة ، انها تحتوي على مستودعات للبترول » بينما اعلن السير كاومان رئيس شركة النفط التركية في تقرير له في نيسان ١٩٢٩ م :

« علي ان ابين بصراحة ، ان أهم نقطة تشغل بالي .. النقطة التي تزداد أهمية كلما افكر في مستقبل الشركة .. هي عدم كفاية مجموع مساحة المنطقة التي ستخصص للشركة نهائيا .. اذا أخذنا بنظر الاعتبار الالتزامات المالية المترتبة على اختيار تلك المنطقة » .

وكان مستقبل الشركة التي تحدث عنه كاومان .. مستقبل الرساميل والاحتكارات ، في حين ان هذا المستقبل كان يعني بالنسبة

للشعب العراقي مخططا جديدا يستهدف المجيء بحكومة « عراقية اسما » ولكن (قوية) تضمن تمرير المخطط الجديد الذي يستهدف توسيع رقعة المنطقة المسروقة بحيث تشمل كل العراق وترسم النهاية أمام أية مشاريع في المستقبل لاستثمار البترول من مناطق اخرى داخل العراق ، بينما لم تقم الشركات طوال تاريخها بعمليات مسح أو حفر فعلية خارج مساحة صغيرة كانت تدر عليها الارباح ، كما لم تقم بأية استثمارات ذات شأن أو تسعى لتحسين كفاءة وسائل استخراجها ٠

وشعر الانكليز ان بعض الحكومات التي يأتون بها تضم عناصر تبدي تمنعا ومعارضة لمثل هذه المشاريع ٠٠ فكان أن خططت للمجيء بنوري السعيد رئيسا للوزارة في ٢٣ اذار ١٩٣٠ ٠

ونوري السعيد أكثر الوجوه العميلة لبريطانيا التي تستطيع الاضطلاع بمهمة تقييد العراق وتكبيله بالمعاهدات والاحلاف ، وهو على علم مسبق بالمهمة التي يراد منه تنفيذها فقام بتعطيل مجلس النواب اعتبارا من ١٤ اذار ١٩٣٠ ، وحله نهائيا في تموز ٠

وقام بعد ذلك بتأسيس حزب أسماه ، حزب العهد الملكي ٠٠ ضم كافة المنتفعين وذوي المناصب والالقاب التي أسبغها عليهم الانكليز عند احتلال العراق ، وأجرى انتخابات قاطعها الشعب من كافة المناطق ، فكان أن فاز حزبه بسبعين بالمائة من مجموع ٨٨ مقعدا !!

والهدف من مجيء نوري السعيد ، سرعان ما توضح بتوقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا في الثلاثين من حزيران ، اوقعت العراق في تبعية كاملة لبريطانيا وجعلت الاخيرة مهيمنة على ثرواته ٠

وهو لكي يضمن نجاح الخطوة التالية : ــ سافر الى لندن في اوائل تموز لمفاوضة شركة نفط العراق في موضوع الامتياز ولم يجد الانكليز مغبة في التحدث بصراحة عن الدور الذي ينفذه نوري السعيد ٠٠ وجاء على لسان مستر بول ، ممثل شركة نفط العراق بصدد لقائه بنوري السعيد :

« انه تشاور مع رئيس الوزراء واعضاء الوزارة الاخرين قبل سفره من بغداد توا فبينوا له ، انهم يؤيدون تماما، اعطاء شركة نفط العراق كل ماتطلبه

لان العـراق يعتمد فـي الواقع على الشـركة في استثمار منابع النفط منه » ٠

وكما يتوضح ، فان الانكليز اخذوا يملون «أوامرهم» علانية على حكومة نوري السعيد ، وكانت النتيجة اتفاقية جديدة في ٢٤ اذار ١٩٣١ ، عدلت بموجبها اتفاقية ١٩٢٥ بما يكفل هدر حقوق العراق تماما ووضعـه في سيطرة شركـة نفط العراق ، حسـب اسس ومعـاهدات توجدهـا وتحميهـا وتناقشها بريطانيـا لوحدهـا !!

والمجيء بنوري السـعيد ، كان الطـريق الكفيـل بتمرير المعاهدة والاتفاقية في آن واحد ، بعـد أن عجـز حتـى بعض عملاء الانكليز عن كشف وجوههم بهذا القبح أمام الشعب العراقي الذي كان يزخر بروح الثورة ٠

« وفي تلك الايام جرت في بغداد مظاهرات صاخبة ، حمل فيها ابناء الشعب شعارات يحيـا العـراق مستقلا ٠٠٠٠ » (١٦)

وبعـد تصديق المعاهدة ، ولكـي يمعن في تجويع الشـعب واضطهاده ، فرض نوري السعيد قوانينـه الجائرة ، كقانون رسوم البلديات ، حيث الضرائب الباهضة ، واعلنت بغداد والكوفة وبعقوبة والنجف والكـوت الاضراب مدة ١٤ يوما ٠٠ ولا أحـد يدري كيف يكون (الرفاه) و (الرخاء) الذي كانت تريده بريطانيا لشعب العراق !!

ويقضي اتفاق ٢٤ اذار ١٩٣١ بيـن نوري السعيد وبريطانيا (أو بين بريطانيا وبريطانيا ، على أساس انها جاءت به لتنفذ باسمه) :

١ ـ بتخليص شركة نفط العراق نهائيا من كل الاحكام المتعلقة بسياسة (الباب المفتوح) وهكذا ٠٠ فبدل ان يحصر امتيـاز شركة نفط العراق بمساحة سعتها ١٩٢ ميلا مربعا أصبح يشمل الاراضي الواقعة شرقي دجلة ـ من ولايتي بغداد والموصل ـ ٠
أي بحوالي ١٦٧ مرة اكثر من مساحة اراضي امتياز ١٩٢٥ !
٢ ـ حذفت من الاتفاقية كل البنود والاحكام التي تتعلق بايجار القطع ووضعها في المزايدة ٠

---

(١٦) بطي ، فائق ، صحافة الاحزاب ، ١٩٦٩ بغداد ، ص ٢٧ ٠

٢ ـ تخلصت الشركة من كافة التزامات الحفر في الحاضر والمستقبل ومنحت نفسها حرية مطلقة من استثمار الامتياز ٠

ومرت هذه الاتفاقية رغم وجود شركة منافسة هي شركة استثمار البترول وهي « ايطالية بريطانية مشتركة » وكانت هذه الشركة المنافسة قد قدمت عرضا باستثمار (المناطق خارج امتياز شركة البترول التركية ، أي شركة نفط العراق ٠

وبالاضافة الى ذلك ، فان الشركة المنافسة كانت مستعدة لانشاء سكة حديد من بغداد الى البحر المتوسط ٠

وتمكنت شركة نفط العراق من ممارسة المناورة التي دأبت عليها طيلة فترة تاريخها داخل العراق ، فاقترحت ان تقوم هي في انشاء السكة ووضع هذا الاقتراح ضمن بنود اتفاقية اذار ١٩٣١ بقصد منع وجود ثغرة تستغل في الطعن بالاتفاقية المذكورة ، لكن السنوات مرت دون ان تقوم الشركة بذلك او اي استثمار اخر ٠

وهكذا تخلصت شركة نفط العراق من منافستها دون خسارة لها ودون ربح للعراق » (١٧) ٠

وهيأت شركة نفط العراق ـ وخلفها بريطانيا ـ كافة الظروف لتكفل لنفسها السيطرة على بترول العراق دون السماح لاية شركة عالمية بالدخول في منافسة ، ونقل امتياز (شركة استثمار البترول البريطانية) ـ وهي مستقلة عن الكارتل ـ لاستثمار بترول غربي دجلة لفرع شركة نفط الموصل (١٨) ، وفي كانون اول ١٩٣٨ حصلت شركة نفط البصرة (البنت التوأم لشركة IPC) على امتياز يقضي باستثمار جميع الاراضي غير المشمولة بالامتيازات السابقة ومساحتها ١٩٣ الف ميلا مربعا والامتياز هو الاخر طويل الامد اذ ان مدته ٧٥ عاما ، وهي الاخرى لم تباشر انتاجها الا بعد ١٣ عاما على حصولها الامتياز ، ويمكن ان يفسر تلكؤ الشركتين في الانتاج

---

(١٧) علاوي ابرهيم « البترول العراقي والتحرر الوطني » ص ٧٥ ، طبعة دار الطليعة ، بيروت ٠

(١٨) كانت شركة استثمار البترول قد حصلت عام ١٩٣٢ على امتياز البحث عن النفط في مساحة سعتها ١٠٧ الف كيلومترا مربعا ، وعندما سيطرت عليها شركة نفط العراق لتكون تابعة لها باسم شركة نفط الموصل في عام ١٩٣٦ لم تباشر بالانتاج الا في عام ١٩٥٢ ٠

على أساس ان شركة نفط العراق سعت جهد الامكان الى السيطرة على ثروات القطر النفطية لكي تمنع أية شركات أخرى من منافستها، وهي ، في تلك الفترة ، كانت معنية بتوسيع رقع « امتيازاتها » أكثر من اي شيء اخر ، وحتى التبريرات بشأن انخفاض الطلب على النفط عالميا لم تكن واردة لان الضائقة التي مرت بها البلدان الرأسمالية كانت عام ١٩٢٩ ، في حين ان الثلاثينات وما تلتها شهدت تزايد احتياج الماكنة الرأسمالية للوقود ٠٠ ويرى فريق من الاقتصاديين بان امتيازي الموصل والبصرة اقل اجحافا من امتياز شركة نفط العراق ، ولهذا السبب لم يكن يروق الشركة الام البدء بالانتاج مبكرا وكانت مذكرة الاستاذ كامل الجادرجي في حينها تضم كافة التفاصيل عن طبيعة سعة المناورات البريطانية ، وبعد مقارنة بين امتياز شركة (بي ٠ أو ٠ دي) وشركة نفط العراق وتوضيح ما في الاولى من شروط اكثر ملائمة يوضح الجادرجي مناورات الانكليز للسيطرة على الشركة المذكورة وجاء في المذكرة :

(علمنا أخيرا أن شركة النفط العراقية المحدودة اشترت كافة اسهم شركة بي ٠ أو ٠ دي المحدودة التي كان يحملها الهر براون وجماعته ٠٠٠٠ يتضح ان شركة النفط العراقية المحدودة ترغب في الاحتفاظ بأرباح الأسهم التي يحملها الفرقاء الخمس وتحاول بشتى الطرق حرمان العراق من منابع كنوزه) ويشخص هارفي اوكونور Harvey O'Connor عدة حقائق في حديثة عن سلوك شركة نفط العراق فيذكر .ـ(١٩)

(١) انه لم تكرر قطرةواحدة منبترول العراق المعد للتصدير في داخل العراق ، فقد دفع بالبترول كله في الانابيب الى معامل التكرير في لبنان وسوريا وفلسطين ٠

(٢) اضطر العراق الى التنحي جانبا والوقوف موقف المتفرج على الشركاء من IPC وهم يتنازعون حول اتفاقية الخط الاحمر ٠

(٣) لم يكن الشركاء والبريطانيون راغبين في عرض المسائل الخصوصية في شركة بترول العراق على الانظار وبالتالي حسمت

---

(١٩) Harvey O'Connor,
ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩ ٠

توفيقات مصلحية بين الاطراف المتنازعة دون ان يكسب العراق شيئا ٠

(٤) وصف أوكونور عموم الوضع بقوله :

« كان العـــراق كالغريب بالنسبة للصراع الدائـــر على بترولـه » (٢٠)

(٥) قال أيضا :

« شاهد العراقيون معامل التكرير الكبرى في الجزيرة العربية والبحرين وعدن وهي تعلو وترتفع بينما اقتصر نصيبهم على العائدات الهزيلة التـي يتقاضونها عن الخام دون أن يكون لهم نصيب من الارباح ولا من عائد رأس المال ٠٠٠ » (٢١)

والدراسات والتعليقات التي ظهرت عن سلوك شركات النفط كثيرة ، وهي تغص بالمعلومات عن أساليب واجـــواء الشركات الخبيثة ، لكن ما يقوله بعض المنتفعين منها تكون دلالاته مضاعفة ، وقال كولبنكيان في تعليقه على مساعي الشركات لتسليمه بترولا خاما بدل حصته مايصلح أن يكون تعليقا عاما على سلوك الشركات:

« كل هذه التفاصيل تبين اي جـــو خبيث تستطيع جماعات البترول ان تخلقه فيبعض الاوقات بتضليل الحكومات وتحريف القوانين ٠٠٠ »

وأضاف : « وبالنسبة لفيلسوف يهتم بشؤون البترول ما أكثر التأملات التي تتاح له اليوم (١٩٤٥) عندما يرى جماعـــات البترول هذه نفسها وهي تتجاهل كل تقاليدها السابقة ، تتبرع بتنفيذ مبادىء حلف الاطلسي ، ويرى مؤتمرات البترول في واشنطن تعلن بجـرأة انها رسل رفاهية العالم ٠ قد يكون الامر معجزة من المعجزات ٠ غير ان رأيي الشخصي هو مايقوله الاسكتلندي في مثل هذا الموقف (ان عندي شكوكي الخاصة فيه) ٠

وبالطبع ليس هناك مايغرب عن بال الناس في الوقت الحاضر، فدعم الشركات لحلف الاطلسي ليس مثيرا للاستغراب ـ كما كان يعتقد كولبنكيان ـ ذلك لان الشركات وخاصـــة شركات الكارتل

---

(٢٠) هارفي اوكونور ، ص ١٧٩ ٠

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٣٨٠ ٠

النفطي ـ مثلت وتمثل الوجـــــه الاقتصادي لرأسماليات الـــدول الاحتكارية ، وهي نفسها متداخلة مع السلطات القائمة في لندن وواشنطن تداخلا كبيرا لدرجة ان القائمين على شؤون السياســة والعسكرية هناك يفكرون ويتصرفون كموظفين في شركات الكارتل النفطي « راجع الهامش رقم (٢) » ٠

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

هامش رقم (٢) :

في المثقف العربي ـ العدد الاول تشرين الثاني ١٩٧٢ ـ بغداد ، دراسة موسعة بقلم المؤلف عن اساليب الكارتل النفطي المختلفة في « السياسة » و « العسكرية » و « الاقتصاد » وذكرت في الدراسة ثمان عمليات نفذتها شركات النفط في الفترة (١٩٦٠ـ١٩٦٥) ضد عدة شركات وطنية ووجوه نفطية معروفة بخبراتها الوطنية وعدة دول ، كما اشتملت الدراسة على توضيحات بشأن الممارسات السياسية التي نفذتها احتكارات النفط ضد الوطن العربي ، وإسهامها الرئيس في عدوان حزيران ٠

(★) نشرت في نفط العرب آذار ١٩٧٣ ٠

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل الرابع

- نهوض الوعي الوطني واستقالة نوري السعيد
- ملامح المطالبات بالحد من نهب الشركات
- اتفاقية المناصفة : بين المناورة والاستنزاف
- تخطيط سولتر لابقاء الاقتصاد العراقي متخلفا

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

تزايد الوعي السياسي في العراق بعد ثورة العشرين ،، واذا كانت تلك الثورة الشعبية الواسعة التي اكدت تلاحم قوى الشعب المضطهدة اجتماعيا قد جمعت بين العفوية والتنظيم فانها رغم ذلك اكدت حقيقة القدرة على نسف وتصفية الاحتلال الانكليزي العسكرى ، وهي عندما جعلت الانكليز يفكرون جديا بالانسحاب ومن ثم بايجاد « حكومة عراقية » كانت من الجرأة والسعة ماجعلهم يسعون بكل الخطط لارهاب العراق واحكام الطوق عليه لكي لاتنمو تلك الثورة ثانية ٠٠ وهكذا جاء الانكليز بنورى السعيد وغيره من سابقيه لكي ينفذوا « مهمات انكلترا الجديدة » وهي مهمات

تعتمد اضافة الى التكتيك السياسى تأكيد تخلف العراق الاقتصادى فكان أن عملت شركات النفط « شركة نفط العراق الام وبنتاها » على السيطرة على الثروة النفطية في العراق فارضة سيطرتها عليه قائمة في الوقت ذاته بحسم « المنازعات » مع الشركات الامريكية والفرنسية ضمن اتفاقات « **ذكرت فيما سبق** » ،، وحسم المنازعات يسر لها ان تخلد الى الاطمئنان بعد ما اصبح تهديد « **السبع الكبار** » الامريكيات قويا في فترة اخذ فيها النفوذ الامريكي يطرق مواقع النفط في السعودية ومناطق اخرى من الوطن العربي ، ان هذه « **الاتفاقيات** » مثلت « **طبيعة التفكير الاستعماري** » طيلة المرحلة، حيث ان ثمة تنسيقا كبيرا قد جرى بين الاطراف الرأسمالية لمواجهة التطور الجديد في الوضع العالمي متجسدا بثورة اكتوبر الاشتراكية واتساع نطاق حركة التحرر ،، على ان هذه الاتفاقات الاستعمارية حملت في داخلها «ثقل» القوة الرئيسة في كل منطقة ،، اي أن بريطانيا بقيت مستأسدة وذات شأن في الوطن العربي والمحيط الهندي ،، في حين ان تمركز امريكا الرئيس بدا في الباسفيك والكاريبي وامريكا الجنوبية وبعض جزر ومناطق اسيا ،، ويدخل نفوذ فرنسا ضمن نفوذها الواسع في قارة افريقيا ٠٠ لكن القوى الاستعمارية هذه والتي أقل شأنا منها آنذاك لم تخف

تناقضاتها فيما بينها : وهي تناقضات لابد منها في كل ظـــروف صراعات المصالح فيما بينها ..

ومثلت امريكا في تحدياتها لبريطانيـــا « **قوة استعمارية جديدة** » لاتمتنع عن المطالبة بـ « **حق الشعوب** » ولكن هذه المطالبة تتم دوما على طريقة جستر ،، اذ ان المطالبة الشكلية شـــيء ،، والحقيقة آخر ، فهي لا تقر اتفاقية ١٩٢٥ لانها تريد حصـة كبيرة في عملية نهب النفط العراقي .. لكن هذه التلويحات والايمـاءات الشكلية كانت تخيف الجانب البريطـاني ،، فأجـرت بريطـانيا « **تطويرا** » في اساليبها منذ مطلع العشرينات لكي توجد « **حكومات محلية** » منفذة تمنع سقوط سمعتها ،، ويدخل هذا « **التطوير** »ضمن اجتهادات ايديولوجيي الاستعمار البريطاني لايجاد كافة مستلزمات وسبل استمرار عملية النهب للثروات ،، وكانت مدد الامتيـازات تجسيدا صريحا لهذا الطموح البريطاني .

ورأت بريطانيا ان قضية « الحكم المحلي » الذي اعتقدت انه كفيل باخماد الرفض الشـعبي لوجودها لم يكن كذلك خاصة وان فترة نـوري السعيد الاولى شهدت تحالف حزبي الوطنـي الديمقراطي « بزعامة محمد جعفر ابو التمـن » وحزب الاخاء الوطني « كامل الجادرجي ورشيد عالي وياسين الهاشمي .. » ،، وكان بيان التآخي في ٢٣ تشرين ثاني ١٩٣٠ ايذانا بظهور تبلور جديـد في علاقات الصف الوطني « رغـم التناقضـات الموجودة بين بعض الاوساط » .

ومن ثم جاء الاضراب العام ضد قانون رسوم البلديات فـي الخامس من تموز ١٩٣١ والذي أفاد كثيرا في بلورة الوعي السياسي، خاصة وانه تحول الى أضراب سياسي ومظاهرات شعبية واسـعة لجأت السلطة ابانها الى شتى اساليب القمع والارهـاب ،، لـكن حالة الاستياء تزايدت بشكل يوحي بامكانية انفجار العراق مجددا ولكي يحول الانكليز دون ذلك اوصوا نوري السعيد بالاستقالة في ١٩ تشرين اول ١٩٣١ لئلا يكون العراق هذه المرة قادرا على قلـع نقاط تمركز النهب الاستعمارية متجسدة بمقرات شركة نفط العراق.

واذا كان الضغط الشعبي قد اضطر نوري السعيد الى الاستقالة فانه يعني ضمنا وجوب الغاء اتفاقية ١٩٣١ النفطية وكذلك المعاهدة العسكرية مع بريطانيا اللتين ابرمهما نوري السعيد ،، ان الاساس الذي تقوم عليه الاتفاقيات والمعاهدات عادة هو موافقة الشعب :ـ اكثرية الشعب وعندما تكون مثل هذه مرفوضة اساسا من قبله لايمكن ان تكون في يوم من الايام نافذة الا في ظل سياسة الاضطهاد والارهاب التي مورست من قبل بريطانيا والحكومات الخاضعة لها ضد الشعب العراقي ٠

ومما زاد في ان يكون (**الضغط**) مادة الصراع الواضحة بين الشعب والسلطة العميلة (**بعد ان سعت بكامل جهدها لابقائه بعيدا عن اهتمام الجمهور** » تأميم النفط الايراني في ١٩٥١ ،، اذ ان الحدث العظيم كان فاتحة يقظة جديدة للشعوب المنتجة للنفطومن بينها الشعب العراقي ٠٠٠٠ وفي منتصف العام ذاته قدمت مطالبات عديدة الى البلاط منها واحدة مرفوعة في مطلع شهر تموز طالبت « **بان لايصبح العراق قاعدة عسكرية للوثوب على ايران او اي بلد آخر** » ٠٠٠٠ وكانت المطاليب الاخرى معنية بتكريس رغبة وارادة الشعب في الغاء معاهدة ١٩٣٠ واتفاقية ١٩٣١ وفضح التلاعب بثروة العراق النفطية ٠ وكثرت احتجاجات الاقتصاديين العراقيين الوطنيين والتقدميين على معدلات الانتاج والاستثمارات الواطئة في العراق وكمثل على ذلك نص رسالة محمد سلمان حسن لمجلة ايكونومست البريطانية في عام ١٩٥١(٢٢) ٠

رئيس التحرير المحترم

اسمحوا لي بتعليق موجز على مقالة مراسلكم المنشورة في العدد الصادر في ١٤ نيسان لابين وجهة نظر الشعب العراقي ٠ بينما يقر مراسلكم بان معدل نمو الانتاج هو احدى شكاوي العراقيين الرئيسة فانه يواصل قوله ان (الحجة العراقية ٠٠٠ تضعفها كثيرا حقيقة خسران الشركة خسرانا بالغا من جراء رفض العراق لاستعمال الانابيب الى حيفا) و « حقيقة وجود نقد بين يديه اكثر مما يستطيع

(٢٢) The Economist, London, April 28, 1951; p. 977. Oil Negotiatoins in Baghdad.

انفاقه فورا من دون ان يسبب التضخم الاخطر) ٠

ان هذه الحجة ذات الحدين انما هي ، في احسن الاحوال ، تفسير مؤقت لمعدل نمو الانتاج في الأمد القصير ٠ انما لا تكاد تقوى على تفسير نمو انتاج النفط الواطيء جدا الذي كان سائدا في العراق لامد طويل ـ اوطأ الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط ولذلك ، بينما تضاعف انتاج النفط الايراني وازداد انتاج النفط السعودي من لاشيء تقريبا الى حوالى ٩٢ مليون برميل أزداد انتاج العراق بمليوني برميل فقط ، خلال الفترة في ١٩٣٨ ـ ١٩٤٧ فمن الواضح اذن ان حجة رفض العراقيين لاستعمال الانابيب من حيفا انها تعجز عن تفسير هذا الميل الطويل الامد للبطء الفائض في نمو معدل انتاج النفط ، رغم احتواء العراق على قرابة ٨٪ من مجموع احتياطي النفط العالمي الثابت وجوده ٠

بيد ان البحث عن التفسير الحقيقي لانخفاض معدل الانتاج ينبغي ان ينصب اولا على موقف الحكومة البريطانية للمحافظة على احتياطي النفط لحالة الحرب وثانيا على الانعدام التام للمصافي عدا ما يخص السوق المحلية في حدود الاراضي العراقية وغياب المصافي رغم تجاهله من قبل مراسلكم ، انما هو احد مطاليب العراقيين ضد شركات النفط ٠

وعند الانتقال الى القسم الثاني من حجة مراسلكم ـ الضغط التضخمي الذى يسببه ايراد اكبر من النفط ٠ اقر بوجود شيء من الحقيقة مادامت **البلاد تحت رحمة مستغلي النظام الاقطاعي ٠ ولكن لو كانت هناك حكومة مخلصة تشرع صادقة ببرنامج واسع التطور الاقتصادى والاجتماعي ، وتفرض نظاما للضرائب، عادلا وكفوءا ،لما بقيت حاجة لان تسبب الزيادة في عوائد النفط أية ميول تضخمية لاحقة** ٠ وبالعكس ، فان أي مشروع واسع للاستثمار في رؤوس الاموال سيؤدى فيما اعتقد الى زيادة النفقات على رؤوس الاموال أكثر من الزيادة المقابلة في سيل النقود ، بسبب من الأسعار الصاعدة للسلع الرأسمالية ٠ وعليه اذا استمرت الزيادة في العوائد وفق مصلحة الشعب ، فمن المحتمل أن تسفر عن كونها اجراءا تضخميا سالبا لا تضخميا موجبا » ٠

وكان تطور الاوضاع الجديدة مثار قلق شركة نفط العراق ،

خاصة وان فريقا من النواب قدم في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٥١ طلبا تضمن ما يلي :ـ

« بالرغم مما اصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المجحفة فان شركات النفط العاملة في العراق ، قد أظهرت تعنتا واصرارا على غمط حقوق العراق مما أدى الى أمعانها في مخالفة نصوص الامتياز مخالفة صريحة ومن ذلك :

١ ـ انها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه الابار والمؤسسات الموجودة ، والتي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعافا مضاعفة .

٢ ـ انها اوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل لان امتيازهما أقل استغلالا من امتيازات شركة نفط العراق .

٣ ـ امتنعت من تسليم الحصة المستحقة على اساس الذهب خلافا لنصوص الامتياز .

٤ ـ احجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية مما التزمت به نصوص الامتياز وقد مضى اكثر من ربع قرن دون ان تهيىء خبيرا عراقيا واحدا حتى الان »

وطلب بعض النواب أن يرفع طلبهم هذا الى الحكومة العراقية حسب المادة ٤٥ من القانون الاساسي العراقي ، وطلبوا ايضا سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط العاملة في العراق . وفي عام ١٩٥٠ وقعت اتفاقية المناصفة مع الكويت والسعودية ،، في حين ان ايران شهدت تأميم النفط على ايدى مصدق . وانعكست اثار هذه التطورات على الوضع ويلاحظ ان الضغوط الشعبية بلغت مبلغا كبيرا ، ومما زاد من وضوح آفاق المعركة مع شركات النفط دراية بعض المعنيين والمطلعين من الوجوه الوطنية بقضايا النفط ،، وكلفت الشركات الحكومة ان تشرع في ملاحقة وارهاب القوى الوطنية بقصد منعها من ممارسة ضغوط متزايدة ، ولكنها دخلت مرغمة في مفاوضات انتهت ببيان المناصفة الذى اذاعته مديرية الدعاية العامة في ٢٣ آب ١٩٥١ والذى جاء فيه :ـ

بعد مفاوضات استمرت عدة اشهر بين الحكومة وممثلي شركة النفط العراقية وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل توصل

الطرفان الى اتفاق حول قضايا النفط المختلف عليها بني على الاسس الاتية :ـ

أولا ـ تكون حصة العراق ٥٠٪ من أرباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق وذلك قبل استقطاع الضرائب الاجنبية على ان تستوفي وفق ما يلي :ـ

أ ـ يأخذ العراق عينا من الميناء البحري ٢٥٪ من النفط الخام من انتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل و ٣٣ وثلث في المائة من النفط الخام من انتاج شركة نفط البصرة على أن يكون حرا بالتصرف و ١٢ ونصف بالمائة من هذه الكميات حسب مشيئته ويبيع الباقي الى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البرى الذى يصب فيه النفط ، دون ان يتحمل كلفة النقل او اي كلفة اخرى مهما كان نوعها ٠

ب ـ أما ما يتبقى من حصة العراق من أرباح الشركات المذكورة أعلاه فيؤخذ على شكل ضريبة على الارباح ٠

ج ـ لغرض تعيين مقدار الأرباح اتفق الطرفان بعد أخذ الاسعار العالمية السائدة بنظر الاعتبار على تثبيت اسعار النفط الخام العراقي وبكلفة استخراجه ونقله داخل العراق على أن تكون هذه الاسعار عرضة للزيادة والنقصان حسب الاسعار العالمية السائدة ٠

ثانيا :ـ يكون الحد الادنى لانتاج النفط :ـ ٢٢ مليون طن من النفط الخام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل سنويا وذلك في سنة ١٩٥٤ وما بعدها ٠ و٨ ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنويا وذلك في اواخر سنة ١٩٥٥ وما بعدها ٠

ثالثا :ـ يكون الحد الادنى لايرادات العراق من النفط ٢٠ مليون دينار في سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و٢٥ مليون طن سنة ١٩٥٥ وما بعدها ٠

رابعا :ـ بالنظر للاسعار والكلف في الوقت الحاضر يكون معدل ايرادات العراق عن الطن الواحد من النفط ٣٥ شلنا ونصف الشلن في سنة ١٩٥١ ، ثم ترتفع الى ٣٩ ونصف شلنا في سنة ١٩٥٣ وما بعدها ٠

خامسا :ـ ستصبح واردات العراق من النفط وفق هذه الاسس كما يأتي :ـ

سنة ١٩٥١ حوالى ١٥ مليون دينار
سنة ١٩٥٢ حوالى ٢٣ مليون دينار
سنة ١٩٥٣ حوالى ٤٥ مليون دينار
سنة ١٩٥٤ حوالى ٥٢ مليون دينار

وفي نهاية سنة ١٩٥٥ حوالى ٥٩ مليون دينار

سادسا :ـ تجهز الشركة مصفى الحكومة بكل ما يحتاجه من النفط الخام لغرض الاستهلاك المحلي بسعر ٥ر٥ شلنا للطن الواحد وذلك في بيجي ٠

سابعا :ـ في حالة اجراء ترتيبات في المستقبل بين الحكومات المجاورة وشركات النفط بحيث تؤدي الى حصول اي من تلك الحكومات على عوائد تزيد على ما يحصل العراق بمعدل الطن الواحدة فان للحكومة الحق بمطالبة شركات النفط بهذه الزيادة

ثامنا :ـ اذا طرأت ظروف قاهرة تضطر شركات النفط على ايقاف استخراج النفط فان الشركات تضمن للحكومة بدون قيد او شرط حدا ادنى من الايراد قدره خمسة ملايين دينار سنويا وذلك لمدة سنتين ٠

تاسعا :ـ تدفع شركات النفط مبلغا قدره خمسة ملايين دينار لتسوية الدفعات المختلف عليها وذلك عند ابرام هذه الاتفاقية ٠

عاشرا :ـ يعين عدد من المدراء العراقيين في مجالس مديرى شركات النفط ٠

الحادي عشر :ـ ترسل شركات النفط على نفقتها ٥٠ طالبا عراقيا سنويا الى الجامعات البريطانية لدراسة مختلف العلوم الخاصة بالصناعات النفطية ٠

الثاني عشر :ـ تقوم شركات النفط بانشاء مدرسة في كركوك على نفقتها الخاصة لتدريب العراقيين على أعمال النفط الفنية تتسع

لـ ٢٤٠ طالبا بحيث يتخرج منها سنويا (٦٠ طالبا) ٠

الثالث عشر : لا يعين بعد الآن في شركات النفط أي موظف اجنبي فنيا ام اداريا الا بعد اخبار وزارة الاقتصاد وتأييد الوزارة المذكورة وعدم وجود من يشغل هذه الوظيفة من العراقيين ٠

الرابع عشر : ستطرح هذه الأسس بشكل اتفاقية على مجلس الامة للنظر فيها ٠

تعتبر هذه الاتفاقية في حالة ابرامها من مجلس الامة نافذة اعتبارا من ١٩٥١/١/١ وصودق على هذه الاتفاقية في ١٧ شباط ١٩٥٢ على ان تكون نافذة من ١٩٥١/١/١ وقوبلت الاتفاقية بمعارضة واسعة وجاء في بيان الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة في ٣ شباط ١٩٥٢ ٠

« ان أسس هذه الاتفاقية كما جاءت في البيان الرسمي لاتضمن حقوق العراق ومصالحه ، فضلا عما جاء فيها من مجالات التلاعب ، وما فيها من نواقص من شأنها أن تزيد من منافع الشركة ترى الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي رفض هذه الاسس ودعوة الشعب العراقي الى مقاومة هذه الاتفاقية المجحفة بحقوق البلاد ٠ »

ورغم هذه المعارضة للاتفاقية ببنودها المذكورة فان شركات النفط أمعنت حتى في التحايل على هذه البنود التي اعتبرت مجحفة اصلا !!

١ ـ لم يطبق مبدأ المناصفة فعلا

٢ ـ حددت الشركات بنفسها الاسعار والكلف وحصلت لنفسها على خصم من الاسعار

٣ ـ احتسبت الربح البالغ ٥ر١٢٪ من قيمة الانتاج اي من ضمن حصة الخمسين العائدة للعراق من الارباح

٤ ـ رغم ان اتفاقية المناصفة ١٩٥٢ نصت على الا يقل الحد الادنى للانتاج عن ٣٠ مليون طن سنويا وعلى ان لاتقل حصة الحكومة عن ٢٥ مليون باون استرليني (ابتداء من عام ١٩٥٥) فانها احتوت على بندين هما السابع والثامن اتاحا للشركات الاعضاء في IPC التلاعب في المستقبل ٠

اذ أن المادة السابعة نصت في حالة « القوة القاهرة » امكانية تخصيص الحدود المذكورة (٢٥ مليون باون استرليني للحكومة كحد ادنى) وجاءت المادة التاسعة لترسم حدود التلاعب بشكل كبير، فكان أن نصت (لتضيف الى المادة السابقة) على أن لا تقل حصة الحكومة العراقية عن ٥ ملايين باون استرليني لأية سنة تقويمية وبالطبع تعتمد الشركات مثل هذه البنود الفضفاضة اعتماداكبيرا في حيلها واساليبها الملتوية للتلاعب بمقدرات الاقتصادالوطني عندماتريد ممارسة ضغط معين في المستقبل ٠٠٠

٥ ـ لم تخضع الشركات للقانون العراقي فهي غير خاضعة لقانون الشركات ، وتمنع العراق من ممارسة حقوقه كدولة ذاتسيادة ومثل هذا التخريج يعد امتدادا لاتفاقيتي ١٩٢٥ و ١٩٣١ اللتين نصتا على سيادة (النص الانكليزي) ٠

٦ ـ اعفيت الشركات من الرسوم الكمركية والضرائب ، وأعفيت تصديراتها من أحكام قانون التحويل الخارجي ٠

٧ ـ كما ان الشركات كانت تدفع الربح على اساس سعر الذهب الرسمي الذي يقل كثيرا عن سعره في السوق الحرة فالعراق يتقاضى ٢٣٠ فلسا عن الطن الواحد بينما السعودية ٤٢٥ فلسا » ٠

٨ ـ كانت شركة نفط العراق تحتسب الاندثار ونفقات التحري والدعاية والعمالة ورواتب العملاء والجواسيس من كلفة الانتاج ٠٠٠٠٠

---

١ ـ يلاحظ مثلا ان الشركات لم تبدأ انتاج النفط في منطقة امتياز شركة نفط الموصل الا بعد ثلاثين عاما !! ولم تبدأ شركة نفط البصرة الا بعد ١٢ عاما ٠

٢ ـ بقي انتاج نفط حقول العراق يشهد بطئا واضحا بالمقارنة مع نسبة الزيادة في البلدان الاخرى ٠

جدول انتاج النفط في العراق وايران والسعودية والكويت حتى عام ١٩٥٠
(بملايين الاطنان)

السنة	العراق	ايران	السعودية	الكويت
١٩٣٤	١ر٠٦	٧ر٥٤	—	—
١٩٣٥	٣ر٦٦	٧ر٤٩	—	—
١٩٣٦	٤ر٠٢	٨ر٢٠	—	—
١٩٣٧	٤ر٢٩	١٠ر١٦	—	—
١٩٣٨	٤ر٣٢	١٠ر١٩	—	—
١٩٣٩	٤ر٠٤	٩ر٥٨	٠ر٥٣	—
١٩٤٠	٢ر٦٥	٨ر٦٢	٠ر٦٨	—
١٩٤١	١ر٦١	٦ر٦٠	٠ر٥٧	—
١٩٤٢	٣ر٥	٩ر٤٠	٠ر٥٩	—
١٩٤٣	٣ر٧٨	٩ر٧١	٠ر٦٤	—
١٩٤٤	٤ر٢٥	١٣ر٢٧	١٠ر٥٠	—
١٩٤٥	٤ر٦٢	١٦ر٨٤	٢ر٨٤	—
١٩٤٦	٤ر٦٠	١٩ر١٩	٧ر٩٩	٠ر٨٠
١٩٤٧	٤ر٦٥	٢٠ر١٩	١٢ر١٥	٢ر٢٠
١٩٤٨	٣ر٤٠	٢٤ر٨٧	١٨ر٩٥	٦ر٣٠
١٩٤٩	٤ر١٠	٢٦ر٨١	٢٣ر١٠	١٢ر٢٠
١٩٥٠	٦ر٥٠	٣١ر٧٥	٢٥ر٩٠	١٧ر—

وفي مطلع عام ١٩٥٨ وقبل ثورة الرابع عشر من تموز هاجم محمد حديد اتفاقية المناصفة مشيرا الى انها تتيح لشركة نفط العراق عائدا قدره ٥٠٪ على رأسمالها كل عام ٠٠ كما احتج بان العمليات الحسابية المختلفة تهبط بنصيب العراق في الواقع الى ٣٥ بالمائة بدل الخمسين بالمائة ٠

واضاف انه « يحدث اثناء حساب الارباح ان يفرض سعر جزافي على الطن هو ٩٠ شلنا رغم ان الخام يباع في نهاية خط الانابيب على البحر بسعر ١٢٠ شلنا رغم ان كلفة الانابيب قليلة جدا ٠(٢٣)

وأشار أيضا الى أن شركة نفط العراق منحت لشركائها خصما مقداره ١٢ر٥ بالمائة من الـ ١٢٠ شلنا التي تتقاضاها على بترولهم الخام ، ونصف الخصم المذكور يمنح دون موافقة العراق حسبماتقضى اتفاقية مناصفة ١٩٥٢ ٠٠

(٢٣) الاقتباس عن هارفي اوكونور ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ٠

ويضاف الى كل ذلك ان حصة العراق من مجموع انتاج بترونه ومقدارها ١/٨ (٥ ملايين طن) لم يتقدم احد لشرائها حسب خطة الشركة ٠

كما لم يتحقق فعلا « حق الافضلية الاكتتاب بعشرين بالمائة على الاقل » من اية اصدارية من الاسهم ،، وحسب اشارة الدكتور محمد سلمان حسن فأن شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها منحت كولبنكيان مساهمة بنسبة ٥٪ من رؤوس اموالها في حين انها حرمت اهل النفط من المساهمة بحجة عدم اصدارها للاسهم ٠

ويمكن ملاحظة أن الحجة الثانية التي أوردها مراسل مجلة Economist حول ما اسماه (**بالضغط التضخمي من اية زيادة في ايرادات النفط**) تسير متوافقة مع طبيعة تخطيط سولتر لابقاء الاقتصاد العراقي استهلاكيا بدرجة رئيسة ٠٠٠

فمنذ انشاء مجلس الاعمار عام ١٩٥٠ والعراق يصبح مستوردا كبيرا حتى للمواد الزراعية ، في حين ان صادراته انخفضت من عشرين مليون دينار عام ١٩٥٠ الى ١٣ مليون في عام ١٩٥٧ ٠٠

ودراسة الوضع الاقتصادي في العراق طيلة تلك الفترة تشير الى ان شركات النفط الاجنبية خططت لتوجيه (**مشاريع الاعمار**) توجها خاصا بحيث تبقى في نطاق البنايات الضخمة والسدود الكبيرة دون أية مشاريع صناعية أو زراعية انتاجية ،، وهكذا فبدل ان يقلص اعتماد العراق على وارداتالبترول زاد هذا الاعتماد زيادة كبيرة بشكل يوضح كيف ان الشركات تريد منه ان يبقى اسير ضغوطها في رفع او خفض الانتاج ٠

وعندما جيء بالاقتصادي البريطاني (سولتر) لاعادة النظر بمشاريع الاعمار خطط بذكاء ٠

١ ـ لكي يبقى النفط مصدر الاقتصاد العراقي مورد مشاريعه الرئيسة ٠

٢ ـ ان يوحي بان « اى تبدل كبير في انتاج او ارباح البترول سيجر في اذياله الدمار والبطالة والاضطراب والهياج الاجتماعي والفوضى في الخدمات المالية » كما اورد في توصياته نصا على أمل أن يحذر من أية مطالبات لانتزاع حقوق البلد من الشركات

٣ ـ ان يبشر ويروج لنظريات التخويف التي تشيعها الشركات

---

(٢٤) Economist, 1951, April 28.

فقال في توصياته (ان وضع البترول فيه جوانب مشؤومة) تتعلق باحتمال زيادة انتاج البترول في العالم او احتمال حصول اضطرابات سياسية تؤثر في الانتاج متناهلا حقيقة ان اهمية البترول اخذة بالازدياد وان الوطن العربي يحوي اضخم احتياطي من النفط .

وبعد أن يرسم سولتر في تقريره المرفوع في نيسان ١٩٥٥ طبيعة **(التخطيط)** المكلف بتنفيذه بقصد ربط العراق نهائيا بتبعية كاملة لشركات النفط يعلن عن الجانب الآخر من مهمته الذي يتعلق بالاقتصاد العراقي بشكل مباشر .

ويهدف سولتر في توصياته التي رفعها حصر الاعمار في أطار البنايات والسدود الضخمة فقط مطمئنا صحبه في الوزارة العميلة لانكلترا بان **(هناك اخطار عظيمة ينطوي عليها اجراء تغيير سريع في في اقتصاد بلد حدثت فيه في وقت قصير وعلى نطاق واسع تبدلات ..»**

وخلف « **ستار الخوف من التغيير السريع** .. » يمضي في طرح مشروع (الاعمار السريع) مدعيا وجود شكوك في احتمالات نجاح اية مشاريع تصنيعية او انتاجية ذات مردودات على الامد البعيد فيقول :

« لايمكن ان نقرر بصورة مضبوطة السرعة التي يكون فيها هذا التكيف عمليا دون حدوث نتائج اجتماعية وسياسية وخيمة جدا ... »

وهو يوصي (بالمشاريع ذات الفوائد السريعة والظاهرة المعالم) على اساس انها قادرة على امتصاص النقمة الشعبية ومظاهر السخط احسن بكثير من المشاريع ذات المردودات الكبيرة على الامد البعيد .

وهو اذ يستميل باقواله هذه رغبة حكام العراق الذين كانوا في ذلك الحين يطمحون للبقاء دون مواجهة سخط الشعب وغضبه يسعى لتكريس واقع التبعية الاقتصادية بابقاء العراق دون تصنيع أو مكننة ودون اقتصاد يقوم على دمج النفط بالمشاريع التصنيعية وايجاد استثمارات انتاجية .. وهو اذ يبرر اهمال مشاريع التصنيع يطالب الناس ان تكون واردات النفط ذات منفعة واضحة ، وهو يوصي (بانفاق مبالغ كبيرة على الاعمال والمشاريع التي تأتي بفوائد سريعة وظاهرة المعالم كمشاريع الاسكان واسالة الماء وتقديم المساعدات الفورية للمزارعين ... ومضاعفة تأثير هذه بدعاية منظمة » .

الفصل الخامس

١ ـ تخطيط سولتر لتأكيد تخلف العراق الاقتصادي
٢ ـ تعاظم الوعي السياسي ضد الانكليز
٣ ـ اضراب عمال نفط البصرة ٠
واضراب ١٥ـ١٢ـ١٩٥٣
٤ ـ مخاوف شركات النفط من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ٠٠
٥ ـ استمرار تدهور الوضع الاقتصادي
٦ ـ المفاوضات وتعنت الشركات
٧ ـ قانون رقم ٨٠ ولائحة تأسيس شركة النفط الوطنية ٠

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

يتأكد لمن يقرأ تاريخ شركة نفط العراق كيف انها مارست دورا كبيرا في تأكيد تخلف العراق وابقائه يعاني من اقتصاد جانبي يقوم كله على واردات النفط ،، وسنة بعد اخرى كان الاعتماد على واردات النفط يأخذ بالتزايد ،،

وفي ظروف اشتداد الوعي الوطني وتعدد الانتفاضات الشعبية طيلة فترة الاحتلال الانكليزي العلنى المباشر وغير المباشر خلف تواجد الحكومات الملكية كانت شركة نفط العراق تسهم اسهاما تخريبيا واسعا يقوم على مركزه نفوذ طبقة خاصة لخدمتها في الداخل ،، وعلى تأكيد تخلف الاقتصاد العراقي واهمال الزراعة والصناعة اهمالا كبيرا ،،

وحسب توصيات اللورد سولتر كثر البذخ والترف وشاعت الفوضى وانعدم التخطيط وانخفضت قيمة صادراته انخفاضا كبيرا ،، وبلغت زيادة قيمة الاستيرادات على مجموع عائدات البترول والصادرات كما يلي :

خمسة ملايين دينار استلمتها من الشركة (لتسوية الدفعات المختلف عليها !)

وتميز الوضع السياسي في العراق ابان الخمسينات بتحـــول كبير في الوعي ضد بريطانيا ، وفي الثاني والعشرين من تشـــرين الثاني ١٩٥٢ عمت المظاهرات مدن العراق حيث اشتدت المطالبات بمحاكمة جلادي الشعب وطرد المستعمرين الانكليز والامريـــكان اضافة الى مطاليب اخرى ٠٠ وشبهت جريدة (الجهاد) التي يرأس تحريرها محمد مهدي الجواهري ذلك اليوم بالســابع والعشرين من كانون ١٩٤٨ عندما كانت الوثبة ٠٠

وتفجر الوضع اكثر في الخامس عشر من كانــون اول ١٩٥٣ عندما اضرب عمال نفط البصرة مطالبين برفع اجورهم والغاء درجة الصفر للعمال غير المهرة ،، وفي هذه المرة ارادت الشركة ان تكشـف عن وجهها السافر في كونها كأمها ال IPC هي الحاكمة ، فأمرت السلطة هناك بسفك دماء العمال الذين تجمعوا في ساحة الشـــركة وكان ذلك السلوك الدموي الفاشي قد أثار جماهير الشـــعب في المدن ! حيث لم تكتف الشركات بسرقة قوت الشعب بل مضت في تدبير مجازر الاغتيال والقتل ٠

وكتبت جريدة الاشتراكي لسان حال حزب البعث مقالا حول تلك الاحداث قالت فيه :

عندما بلغ استهتار شركة نفط البصرة حدا لايطاق ، وعندما وقفت حكومة الخيانة والجاسوسية موقفا عبرت فيه عن حقيقتهـــا السوداء باسنادها هذه الشركة الاستعمارية وضربها عمالنا الاحرار بالنـــار ، وعندما أرسلت المئات من أبناء الشعب الى المواقف العـــامة والسجون في البصرة لتعبيد طريق الاستغلال أمام شركة نفط البصرة الاستعمارية وجه الاشتراكيون العرب في صباح الاثنين ٥٣/١٢/١٤» دعوتهم الى جميع الطلاب للاضراب يوم الثـــلاثاء ١٥-١٢-١٩٥٣ ،
وكانت حركة اضرابات عمال النفط منفصلة أو متوحدة مع عمـــوم النضال العمالي في القطر قد تزايدت قوة ، ففي شتاء ٣٦ ــ ١٩٣٧ كان اضراب عمال نفط كركوك وكانت بعدئذ حركة اضرابهم المشهورة في الاربعينات واضراب عمال النفط في حديثة عام ١٩٤٨ ، واضرابات الوثبة المشهورة في كل العراق ، وقبل اضـــراب البصرة كان شـــباط

عام ١٩٥٠ قد شهد اضراب الف عامل في شركة نفط البصرة ، وفي عام ١٩٥١ دام اضراب عمال شركة نفط البصرة ١٣ يوما ، كمااضرب عمال مصفى النفط في الدورة عام ١٩٥٣ ، واضرب عمـــال النفط (ميل لاين) عام ١٩٥٢ في الموصل احتجاجا على الطرد الكيفي وسوء ظروف العمل ، لكن هذه الاضرابات لم تكتسب عمقها المطلبـــي ـ السياسي الا عندما اضرب عمال نفط البصرة في كانون الاول ١٩٥٣ واشترك في الاضراب ثلاثة الاف عامل ، تظاهروا ونشطوا في تحريك الجو السياسي العام لكن شركة نفط البصرة تمكنت وبواسطة مديرها (تيسو) من تسخير الاجهزة العميلة لضرب العمال .

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

رغم ان شركات النفط كانت تسارع دوما الى اعلان الزيادة في واردات العراق من النفط طيلة الفترة التي تلت اتفاقية المناصفة ـ عدا عام ١٩٥٦ ـ لكنها كانت تصمت عن حقيقة ان قيمة استيرادات العراق من البضائع المصنعة والمواد الاستهلاكية وحتى الاغذية من بلدانهـا اخذت تتزايد باستمرار بمعدلات كانت تزيد على الواردات المتأتية من عائدات البترول والصادرات ، وكان ان تعاظم اعتماد الاقتصاد العراقي على عائدات البترول بشكل مخيف فعلا !

وعندما حلت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ كانت مخاوف شركات النفط عظيمة خاصة وان هذه الشركات تعرف جيدا مطامـــح العراقيين والعرب جميعا في استثمار ثرواتهم بانفسهم ، حتى كتبـت جريدة الفاينينشيال تايمز

« ان العراقيين يتوحدون حول موضوع النفط ولربما كما لا على موضوع آخر[٢٩]

واعلنت واناجايلونسكى محررة الشؤون الخارجية في مجلـــة بيتر وليم ويكلي مخاوفها من انتشار ما أسمته بـ (**جرثومة التأميم ويمكن للمرء أن يأمل في عدم انتشار الحريق . غير ان من الخير لـه الا يعتمد على ذلك**) .

---

(٢٩) The Financial Times, London Daily, 5th May 1961
"Iraqis are united on oil as perhaps on no other".

وفي جريدة نيويورك تايمز كتب كارميكال محرر شؤون البترول بقلق عن المستقبل الكالح الذي ينتظر شركات البترول الغربية والامريكية في الوطن العربي وهو يشير الى ان (اقوى الحكومات سقطت) ويعني بذلك الحكومة الملكية في العراق وكتب قائلا :

(ان حكومة العراق تعتبر اكثر الحكومات استقرارا وتقدما في العالم العربي والحكومة الوحيدة التي طالما أحس الغرب حقا بانه يمكن الاعتماد عليها) .

ويرد (هارفي اوكونور) على هذا الاعتقاد ساخرا بقوله :

« ان الغرب يعاني من سوء فهم للاوضاع في العراق فالحكومة العراقية ـ الملكية ـ التي وصفت بانها الاكثر استقرارا في الشرق الأدنى قد عانت في الواقع سلسلة من الانقلابات والثورات والانتفاضات والاغتيالات منذ ان اوجدها حكامها البريطانيون في سنة ١٩٢١ . اما استقرارها فلم يحفظ الا بفضل الـ ١٨الف من رجال الامن الذين كانوا يجوبون انحاء بغداد ، وبسجن مئات من المعارضين السياسيين وبوقف نشاط جميع الاحزاب السياسية على أثر توقيع حلف بغداد .. »[٣٠]

وتمثلت التطورات الجديدة في المعركة النفطية بعد ثورة الرابع عشر من تموز بعدة وقائع : **أولاها** سلوك ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ أسلوب التفاوض مع شركات النفط وامتدت المفاوضات حتى نيسان ١٩٦١ وثانيها انعقاد اول مؤتمر بترول عربي طالب بتحصيل نصيب أكبر من الأرباح ، وبتكامل عمليات الشركات لتتمكن البلاد من المساهمة في الأرباح الناتجة عن المصادر الاخرى ، والعمل على استقرار الاسعار وانشاء خط أنابيب عربي ، وان تقوم الشركات باستشارة البلاد المنتجة قبل تغيير الاسعار وطالب الطريقي ومحمد سلمان حسن بتكوين جبهة متحدة شبيهة بأتحاد الكارتل[٣١]

ويشير اوكونور الى ان هذه المطالعات رغم عاديتها ويسرها رأت فيها الشركات تحذيرا كبيرا حتى قالت نيويورك تايمز (هذا

---

(٣٠) Harvey O'Connor, p. 383. ص ٣٨٣ .

(٣١) الاقتباس عن Harvey O'Connor. ص ٣٨٥ ـ

حقا وقت المتاعب بالنسبة لنا) وبلغ الامر بـ Howard Page خبير ستاندرد اويل اوف نيوجرسى ان يسخر من مطاليب العرب قائلا انها **(قصور في الهواء في عالم الاحلام) !!**

وثالثها اشتداد الضغط الشعبي لمواجهة الشركات ،، **ورابعها** ان حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لم تجر تخطيطا يستهدف الحد من الاستهلاك والتبذير ،، واجهضت محاولات في هذا الاتجاه في مهدها بحكم السلوك الفردي الذي تحكم باقتصاد العراق ،، ولاحظت نيويورك تايمز بفرح طاغ ٠

« ان حكومة تموز تنفق الـ ٢٣٥ مليون دولار من عائدات البترول عام ١٩٥٨ ولا تقول الا القليل »[٣٢]

وبقيت الزراعة تشكل عبئا على الاقتصاد ،، وازداد استيراد المواد الغذائية وتقلص حجم الصادرات تقلصا كبيرا ، ويمكن ان توضع الاحصائية التالية طبيعة الوضع الاقتصادي المتدهور الذي أتاح للشركات ان تمارس ضغوطها على هواها ٠

العام	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
عائدات البترول بملايين الدنانير	٨٠	٨٧	٩٥	٩٥	٩٥	١١٠
الاستيرادات	١١٠	١١٦	١٣٩	١٤٦	١٢٩	١١٤
الصادرات	١٤	١١	٨	٨	١٩	١٦
الواردات (الميزانية الاعتيادية)	٧٥	٩٠	١٠٤	١٢١	١١٥	١٢٧
مصروفات الاعمار	٥٢	٥٠	٤٧	٦٧	٥٩	٤٤
مجموع عائدات البترول والصادرات	٩٨	٩٧	١٠٣	١٠٢	١١٤	١٢٦
زيادة الاستيرادات على عائدات البترول والصادرات	١٢	١٩	٣٦	٤٤	١٥	١٢٠

تقديرات البنك المركزي العراقي ١٩٦٣ والنشرات الفصلية فيما بعد
نقلا عن كتاب
(البترول العراقي والتحرر الوطني ص ١٩٦٧/٨٩ بيروت)

(٣٢) الاقتباس عن اوكونور ص ٣٨٥ -

والذي يمكن ان يتوضح من خلال مطالعة تخريجات كتـــاب شركات النفط عن العراق بعد ثورة ١٤ تموز ان هذه الشركات كانت تدرك بأن أجهزة حكم الثورة لم تكن بتلك (القوة والتخطيط) بحيث يمكن أن تدخـــل في قلبهـــا الخوف ،، وأخـذ هـؤلاء الكتـــاب **يكررون دوما بارتياح ما اعلنته حكومة العراق في عدم نيتها نـــزع** ملكية الشركات أو مصادرتها ..

ومما زاد في ثقتهم تدهور الوضعين الاقتصادي والسياســـي فبالنسبة للاول وبحكم اســتمرار البـــذخ **(زادت الواردات مـــن الكماليات بهبوط الصادرات لقد قدم العراق كل دليل على انه يتبع منوال فنزويلا ، التي انحدرت في طريق البذخ والغرور عندما بعثرت البترول وضعيته في ادراج الرياح »**[٣٣]

واخذت واردات البترول تؤلف ٨٥ بالمائة من الدخل يبعثر قسم كبير منها في أوجه صرف استهلاكية تافهة .

ورغم توافر عدة فرص لايجاد اتفاقيات عديدة مع شركة اينـــي الايطالية واقامة اتفاقيات مقايضة مع عدة دول بأن الوقت كان يمر دون ان يتم ذلك ،، ويشير هارفي اوكونور الى ان الانباء التي وردت حول استعداد مؤسسة (أيني) الايطالية لتزويد العراق بالفنيين اللازمين للصناعة العراقية بعثت الرعدة في لندن ،، في حين ان الاتفاقية العراقية ـ السوفياتية واتفاقية المقايضة كانتا مثار استياء الشركات البالغ .

وتوضح من خلال احداث الفترة ذاتها أن شركات النفطوضعت خطتها لمنع العراق من أن ينهض اقتصاديا ويتحرر من سيطرة التبعية الاقتصادية للغرب ـ وبريطانيا بشكل خاص ،، والسعي لمنع تحـرر العراق من الناحية الاقتصادية توضحه تماما سياسة الحاق الضرر التي مارستها شركات النفط عن عمد[٣٤] .

---

(٣٣) Harvey O'Connor, p. 388. ص ٣٨٨ .

(٣٤) يذكر الدكتور عبدالله السياب في (وعي العمال العدد ١٦١) :

« ان الشركات جمدت الاراضي قبل قانون رقم ٨٠ ، ورغم (ان احتياطي العراق من الحقول الباقية للشركات خارج نطاق قانون رقم ٨٠ يفوق في غـــزارته احتياطي امريكا) لكن انتاج امريكا عشرة ملايين برميل في اليوم والعراق مليون ونصف . وان (كفاءة الشركات العاملة كفاءة واطئة والشيء الذي يغطي هذا الواقع هو غزارة حقولنا وقلة كلفة الانتاج » .

والمطاليب العراقية التي تجاهلتها شركات النفط تضمنها البيان الذي اصدرته وزارة النفط في ١٠ نيسان ١٩٦١ ، والذي جاء فيه :
ان الحكومة العراقية تطالب شركات البترول الاجنبية بما يلي :

١ ـ اعادة النظر بطريقة حساب تكاليف انتاج البترول وما يترتب على ذلك من الامور ضمانا لحقوق العراق .

٢ ـ اعادة النظر بطريقة تثبيت الاسعار التي تحتسب بموجبها العائدات التي يتقاضاها العراق .

٣ ـ الغاء التخويلات الممنوحة للشركات .

٤ ـ تعيين مدراء عراقيين ، واشراكهم في هيئات ادارة الشركات في لندن ، والاشراف من قبل الحكومة العراقية على مصروفات الشركات بطريقة تضمن مصالح العراق .

٥ ـ التعريق التدريجي لموظفي الشركات .

٦ ـ التنازل عن المناطق غير المستثمرة من قبل الشركات تمهيدا لاستثمارها من قبل العراق .

٧ ـ تسليم الشركات الفائض من الغاز الطبيعي عن حاجة حقول البترول والغاز وايقاف الشركات عن الاستمرار في حرق الغاز اعتباطيا بالرغم من علمها ان ذلك اضاعة لثروة العراق دون مقابل .

٨ ـ ضمان استعمال ناقلات البترول العراقية في نقل البترول العراقي .

٩ ـ ضرورة مساهمة العراق في رؤوس اموال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع رؤوس الاموال المذكورة .

١٠ـ ضرورة زيادة حصة العراق من عائدات البترول .

١١ـ دفع العائدات بعملات قابلة للتحويل حفظا لمصلحة العراق .

١٢ـ ازالة الغبن والضرر الملحق بالعراق من جراء اجحاف اتفاقية البترول ونصوصها الغامضة .

والذي يستحق الملاحظة هو :

١ ـ ان شركات النفط تعتبر جميع مصروفات التنقيب والحفر من بين تكاليف الانتاج المباشرة ،، وهذه كانت تؤخذ من

حصة العراق من العوائد ، وطالب العراق عدم اعتبار مصروفات مقر شركة نفط العراق في لندن وما تنفقه على الدعاية والاعلان من تكاليف الانتاج ٠

٢ ـ عمدت شركة نفط العراق الى خفض سعر البترول ، واتخذت هذا الاجراء من جانبها فقط ، فكان أن خسر العراق بمعدل عشرة ملايين في السنة بين ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣ (أي مجموع خمسين مليون دينار لهذه الفترة) ٠

٣ ـ دعت حكومة العراق الدول المصدرة للبترول للاجتماع والتداول ومواجهة هذا الاجحاف من قبل الشركات فحضر ممثلو سبعة بلدان مصدرة في ١٤ ايلول وانبثقت منظمة الاوبك ٠

٤ ـ مارست الشركات كافة حيلها عن طريق ماوطدته في اتفاقية ١٩٥٢ فاجبرت العراق على تخفيض ١٧ر٥ شلنا لكل طن من النفط العراقي المصدر عن طريق موانيء المتوسط و ١٣ شلنا بالنسبة للمصدر عن طريق الفاو ٠٠٠
وسبق حتى للحكومة الملكية ان احتجت على هذا الامر فخفضته الشركة الى ٢٪ من سعر البترول بموجب اتفاقية ١٤ آذار ١٩٥٤ ، واحتجت الحكومة ثانية فكان التنزيل ١٪ بموجب اتفاقية كانون ثاني ١٩٥٧ ٠

٥ ـ اما بالنسبة للمديرين العراقيين في مجلس ادارة نفط العراق فقد بقي هؤلاء دون صلاحيات فعلية ٠

٦ ـ قدر مايخسره العراق من الغاز المحروق بـ ١٥٠ بليون قدم مكعب سنويا وبقيمة تسعة ملايين دينار ٠
ولم تكن الشركات تقبل ايضا تسليم الفائض من الغاز للدولة٠

٧ ـ رفضت الشركات مساهمة العراق في رأسمال شركات النفط بنسبة لاتقل ٢٠٪ من الاسهم المعروضة ،، رغم ان هذا (الحق) كان مثبتا في اتفاقية سان ـ ريمو لعام ١٩٢٠ ورغم ان الشركات تستعين بالنصوص التي تناسبها من الاتفاقيات السابقة فانها ترفض ان يفعل غيرها ذلك !! حتى ولو كان صاحب الارض والنفط نفسه !

٨ ـ عقدت الشركات اتفاقية تقر حصة أكثر من الأرباح مع الكويت وايران (أعلى من ٥٠ بالمائة من الارباح) كما ان عائدات فنزويلا من ارباح البترول زادت من ٥٠ الى ٦٨ بالمائة عن طريق تعديل ضرائب الدخل المفروضة على شركات البترول لكن شركة نفط العراق وابنتيها رفضت ذلك !!

والشيء الذي كان يجب ان تفهمه الشركات ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أنهت واقع التبعية السياسية لبريطانيا ، واذا كانت هذه التبعية السياسية هي التي يسرت « اتفاقيات » البترول فان الثورة جاءت باستقلال العراق السياسي ،، وهذا يعني ان الشعب اصبح يعيش مرحلة جديدة لضمان استقلال ثرواته وتحريرها من النهب الاستعماري القائم ٠

وبالتأكيد فان ثورة تموز ١٩٥٨ التي أدخلت الرعب في قلوب الانكليز والامريكان كان يمكن لها أن ترغم شركات النفط على الرضوخ لولا تدهور الوضع الاقتصادي وانعدام التخطيط وسوء الحكومة الداخلية وبالنسبة للوضع السياسي الذى بلغ حدا من التدهور كالوضع الاقتصادي فان غياب الديمقراطية واستئساد النزوع الفردي وتمزق الصف الوطني كلها عوامل منعت حصول مواجهة جادة ومضمونة النجاح في الصراع مع الشركات ٠

وعندما قامت الاوبك كانت الشركات تشعر بان الامور لم تعد ملكا في ايديها تماما كما كانت عليه في الماضي فكتب Dr. Paul Frankel في مجلة الايكو نومست !

« ولا يمكن للبلدين « امريكا وبريطانيا » ان يطمعا في ان يستمرا الى الابد يلعبان دور المتعهدين الوحيدين في عالم البترول الذي يعثران عليه ويقومان بتنميته في بلاد ليس بلادهما ٠٠٠ »

وبعد ان فشل اسلوب التفاوض مع الشركات التي عمدت الى اسلوب تخفيض الانتاج والاسعار كان لابد من التشريع للحد من احتكار الشركات **فصدر قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي نص على :**

المادة الاولى : يراد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة أزاءها :

الشركات : شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة ٠

المناطق المحدودة : هي الاراضي التي يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها ٠

الاراضي : اية ارض مغمورة بالماء او غير مغمورة ٠

المادة الثانية :

تكون المنطقة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون ٠

المادة الثالثة :

لحكومة الجمهورية العراقية اذا ارتأت تخصيص اراضي اخرى لتكون احتياطا للشركات على ان لاتزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة ٠

المادة الرابعة :

تكون الاراضي التي لايسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي ترتبت عليها للشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الاراضي معمولا بها بشرط ان لايخل ذلك بأي استعمال للارض قانوني او معقول ٠

المادة الخامسة :

١ ـ على الشركات ان تقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الى الحكومة مجانا جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والامور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالاراضي المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون ٠

٢ ـ اذا امتنعت اية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة بالفقرة الاولى من هذه المادة ، فتكون ملزمة بتعويض الحكومة عما

لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير او بسـبـبه .

المادة السادسة :

ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة السابعة :

على الوزراء تنفيذ هذا القانون . كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الحادى عشر من شهر كانون الاول ١٩٦١ . »

وقانون رقم ٨٠ اعتبر بمثابة اضخم تشريع يؤكد سيادة العراق على اراضيه وثرواته ، ويخضع الشركات لـه كقانون بعد ان كانت الشركات لاتخضع لقوانين الدولة ،، وهو من الجانب الاخر بمثابة الطريق الصائب نحو مواجهة تحدى شركات النفط وغطرستها ،، اذ انه انتزع ٩٩ر٥ بالمائة من الاراضي العراقية من ايدي الشركات التي لم تستثمرها من ناحية ولم تتح للعراق استثمارها بنفسه من ناحية أخرى .

وخضع القانون رقم ٨٠ للالتفاف من البداية ، ذلك لان الكثير من الضغوط مورست لتجميده ، وكذلك كان شأن لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية لعام ١٩٦٢ ،، اذ بقيا حبرا على ورق بفعل مساعى وضغوط الشركات ،، ويلاحظ اوكونور في كتابه[٣٥] ان الشركات كانت تسعى لانهاء صيغته التشريعية لئلا يكون طريق عودة ،،

وظهرت المؤامرات على قانون رقم ٨٠ من محاولة الولوج الى داخله عن طريق المادة الثالثة التي يمكن ان تخدم في (تخصيص امتيازات) جديدة للشركات ،، لكن لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية وضعت نهاية للاحتمالات التنازلية التي يمكن أن تحصل طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ ، أذ جاء في اللائحة انها منحت شركة النفط الوطنية (حصرا حق استثمار جميع المناطق التي تحتوي على الثروة الوطنية والهيدروكربونية الطبيعية في

---

(٣٥) O'Connor Harvey, p. 439.

العراق عـدا ما هـو بحكم تعيين قانون مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ »

وكانت ضغوط الشركات مباشرة اذ لجأت الى خفض معـدل انتاج النفط بشكل حاد ، وبلغت نسبة الزيـادة لسـنة ١٩٦٢ ٣ر٠٠٪ فقط وفي حين كان معدل زيادة انتاج النفط العالمي حـوالى ٥ر٨ بالمائة سنويا فأن معدل الزيادة كان ٥ر٤٪ سنويا في العـراق منذ صدور قانون رقم ٨٠ رغم قلة تكاليف انتاج النفط العراقـي وجودته ..

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل السادس

ردة تشرين والمؤامرة على النفط

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

جهدت شركات النفط نفسها لكي تجني من وراء حكومة ردة تشرين ما تريد على حساب مصلحة الشعب ،، فكان ان بدأت المرحلة الثانية من مفاوضات العراق مع شركات النفط بين ٥-٢ ١٩٦٤ و ٣-٦-١٩٦٥ ،، وجرت المفاوضات بتكتم شديد وأحيطت بجو من السرية على أساس (مبدأ حسم المشاكل مع الشركات) الذى اعلنته حكومة ردة تشرين الثاني ١٩٦٣ ،، وجرت تطورات الامور بشكل مناهض تماما لمصلحة الشعب ،، وكانت مواضيع التفاوض الجديدة (اضافة الى السابقة) تتعلق بـ ::

أ - تجهيز المصافي بالنفط الخام بسعر الكلفة .

ب - تبديل طرق كيل النفط .

ج - تصدير نفط خانقين .

د - الغاز الطبيعي المصدر الى سوريا .

هـ - تنفيق الريع .

وبدأ واضحا ومن خلال رفع حكومة ردة تشرين الرجعية (مبدأ حسم **المشاكل مع الشركات**) في رأس قائمة التفاوض ان النية متجهة لتصفية قانون رقم ٨٠ ولائحة تأسيس شركة النفط الوطنية ،، ونجم عن المفاوضات صدور (**تقرير**) ومسودة اتفاقيتين لتعديل امتياز ١٩٥٢ وتأسيس شركة نفط بغداد ، ولكن الاتفاقيتين قد ولدتا حاملتين بذور الفشل والموت بالنظر لموقف الرأى العام العراقى منهما [٣٥]»

ومن خلال المسودتين والتقرير توضح **أن** الوفد المفاوض كان **يؤدى في الحقيقة** دورا مرسوما له بعناية لكي **ينفذ** مصالح الشركات وليس مصلحة الشعب العراقي ، فكان التنازل عن قانون رقم ٨٠ واهمال فكرة (**شركة وطنية مستقلة**) و (**التنازل عن الغاز الطبيعي ورسوم الميناء**) في جوهر مهماته !!

وأعيدت الاراضي التي يحتمل وجود النفط فيها الى الشركات وتشمل هذه حقل الرميلة وطوبة وحقل الزبير وحقل جنوب كركوك وجنوب باى حسن وشمال جنبور وعين زالة الغربي في الموصل (**وهذه تحتوي على حوالي ثلاثة آلاف مليون طن من الاحتياطات الثابتة** » **وكل ذلك تم خلف ستار** (**عمليات الانتاج السليم فنيا**) ٠

وبقيت للعراق أراضى مشكوك بوجود البترول فيها ،، وحتى هذه الاراضى لم تسلم من أطماع الشركات فأبتدع « **الوفد المفاوض** » بالتنسيق مع وفد الشركات فكرة انشاء (**شركة نفط بغداد**) كشركة مشتركة بين شركة النفط الوطنية وشركات الكارتل النفطي بنسبة ثلث للوطنية في رأس المال وثلثين لشركات الكارتل حسب النسب التالية :

---

(٣٥) كتبت الثقافة الجديدة في نيسان ١٩٧٢ ص ١٤٥ ، كادت الاحتكارات النفطية أن تجني ثمار نشاطها الاجرامي بنسف جوهر القانون رقم ٨٠ حين توصلت عام ١٩٦٥ الى اتفاق أولي مع السلطة الدكتاتورية الرجعية يعيد الى الاحتكارات أغنى المناطق بالبترول بما في ذلك حقل شمال الرميلة » ٠

وجاء أيضا « في هذا الحقل احتياطي ضخم لا يقل عن ١٥٠٠ مليون طن من النفط ، ونفطه ذو نوعية جيدة وسهل الاستخراج ٠ ثم ان قرب الحقل من ميناء التصدير يعطيه مزية اقتصادية كبيرة » ٠

٥/٦ ١٥٪ للشركة الفرنسية و٥/٦ ١٥٪ للشركة البريطانية وموبيل أويل .

ومنح كولبنكيان ٣½٪ من رأس المال .

وبهذا تقوم اتفاقية (**شركة نفط بغداد**) على تنازل شركة النفط الوطنية عن ٣٣ ألف كيلو متر مربع مقابل المساهمة بنسبة الثلث في رأس مال الشركة المذكورة ،، وتبلغ نسبة المساحة المذكورة بالنسبة لمساحة العراق ٧ر٣ بالمائة في منطقة وسط جنوبه الشرقي[٣٥] الذى يزخر باحتياطى كبير من النفط ولم يقتصر دور « **الوفد المفاوض** » على اقتراح ما سبق متعاونا حتى لنسف جوهر القانون رقم ٨٠ حين توصلت الشركات عام ١٩٦٥ الى اتفاق أولى مع السلطة الدكتاتورية الرجعية يعيد الى الاحتكارات أغنى المناطق بالبترول بما في ذلك حقل شمال الرميلة » .

وجاء في المصدر السابق :

(في هذا الحقل احتياطي ضخم لايقل عن ١٥٠٠ مليون طن من النفط ، ونفطه ذو نوعية جيدة وسهل الاستخراج . ثم ان قرب الحقل من ميناء التصدير يعطيه مزية اقتصادية كبيرة) .

ولم يكتف وفد الحكومة بالتنازل حتى أبعد الحدود مع (وفد الشركات) بل ساعد ايضا في رسم صورة للمستقبل تقضى بأن يبقى العراق متخلفا في صناعة وتصدير البترول ومشتقاته والصناعات البتروكيمياوية حيث « فرضت الاتفاقيات » ألا تقوم شركة النفط الوطنية بأي نشاط من النشاطات المذكورة بمفردها بل « بموافقة الشركات » !!

بالاضافة الى ماسبق فأن « المفاوضات » المذكورة نصت على أن :

١ ـ يتكون مجلس ادارة شركة نفط بغداد من ثمانية ثلاثة منهم من العراقيين .

٢ ـ عندما وضعت مساحة ٣٢ ألف كيلو مترا كمنطقة استثمار للشركة المشتركة (شركة نفط بغداد) كان القصد تجميد هذه الاراضي ، واشار عبدالله الطريقي الى أن الشركات لو كانت

تريد توسيع رقعة استثماراتها النفطية لعمدت الى ذلك في السابق،، وهي تفضل استغلال المناطق الواقعة في ظل سيطرتها ..

٣ ـ تنازل الوفد المتفاوض الذى جاءت به ردة ١٨ تشرين عن الغاز الطبيعي مقدما « حدودا واسعة » في المناورة حملت نفسا بريطانيا واضحا عندما اشار الى ان الحكومة اذا سبقت الشركات في التوصل الى مشروع تصدير الغاز يكون ذلك من حقها ..

أما أذا كانت شركة IPC هي السباقة فالحكومة تحصل على حصة الربح النهائي .. وكالعادة في مثل هذه الحالات تكون الـ IPC هي السباقة !!

٤ ـ اذا كانت الشركات بعد ثورة تموز ١٩٥٨ قد اضطرت الى دفع الرسوم التي فرضها مجلس مصلحة الموانيء العراقية وقدرها (٢٨٠ فلسا لكل طن عام ١٩٥٩) فأن الوفد تنازل عن ذلك فقبل بـ ٢٨٠ فلسا ثمن أول ثمانية ملايين طن .. وتنخفض لتبلغ ٧٠ فلسا عن التالية و٣٥ فلسا عن التالية و٢٣ فلسا عما يزيد الاربعة أطنان وجهد « الوفد المفاوض » نفسه في أن يكون سلوكه مقرونا برضى الشركات ، فقال ان قانون رقم ٨٠ لا يمكن ان يطبق الا بمدى رغبة الشركات !!..

وجاء بالنص :

« وقد تبين ان هذا الجمود الذى صاحب صناعة النفط في العراق منذ صدور القانون حتى الان لايمكن ازالته الا برضوخ الشركات لاحكام القانون وتطبيقه برضاها » .

وما دامت غير راضية فالجمود قائم حسب تخريج الوفد « العراقى !! » ولم يقتنع «**الوفد**» في ان يكون راضخا فقط لرغبة «**الشركات**» بل اضطلع بدور اكثر سعة وشمولية فعنى بتفسير «الوضع النفطي » ولكن من زاوية نظر شركات النفط ، فالاسواق ملك الشركات ،، والشركات يستحيل أن يواجهها أحد وهذا مالخصه الوفد في النص التالى :

« تبين ان مجرد تأسيس الشركة « الوطنية » لايكفي لتحقيق هذا الغرض « ممارسة عمليات النفط » اذ لا بد من حسم المشكلة القائمة مع الشركات العاملة في العراق ليتسنى لها استثمار الامكانيات التي آلت حقوق استثمارها للحكومة ، سواء كان ذلك عن

طريق مباشر أو غير مباشر . حيث لا يمكن للشركة الوطنية أن توظف عشرات الملايين من الدنانير لانتاج النفط في تلك الاراضي ، ولاتتمكن من ايجاد الاسواق لبيع هذا النفط ، لانها لاتتمكن ، طبعا ، من مقاومة الاحتكارات العالمية التي تسيطر على هذه الاسواق » وهكذا حسم الوفد كل شيء حسب ما ثبته خبراء ستاندرد أويل في الدعاية ضد تأميم النفط الايراني ..

ورغم السرية والتكتم بلغت الشعب وقواه الوطنية أنباء الصفقة التي بلغت قيمتها ٢٠ مليون دينار نقدا ، والصفقة هذه لا تمثل « **تبرعا** » من الشركات بقدر ما تعني كونها « **بعض الديون المستحقة الدفع بذمتها** » ،، وكما هي عادتها في مثل هذه الحالات فهي تقدم دوما شيئا فقط مما تعرف مسبقا انه بذمتها ،، في حين ان «المبلغ» كان بالنسبة للمتفاوضين مبعث ارتياح وفرح !! وقدم الاستاذ كامل الجادرجي مذكرتين واحدة في ٢٧ أيلول ١٩٦٤ نبه فيها صراحة الى طبيعة ما يجري لنسف قانون رقم ٨٠ ، والثانية تلت تصريحات وزير النفط عزيز الوتاري في جريدة الجمهورية (١٩٦٥/٥/٢٢) .

وجاء في المذكرة ما يؤكد موقف الشعب ازاء حكومة ردة تشرين التي كانت تعيش في عزلة تامة يحيطها غضب الشعب وكرهه من كل جانب .

« ان أى اتفاق مع شركات النفط في مثل هذه الظروف الاستثنائية يعتبر اتفاقا باطلا ، ولذلك فأنه سيكون حتما عرضة للالغاء ، كما حدث في الارجنتين قبل سنوات قليلة .. ان أمثال هذه التجارب التي مرت بالعراق وغيره من الاقطار يجب أن تجعل الاطراف المعنية في المفاوضات الجارية الان ، من مسؤولين وغيرهم يتعظون من الاحداث ومن مغبة التفريط بحقوق الشعب لمنفعة الاحتكارات الاجنبية »

ونشرت الاحزاب الوطنية والقومية التقدمية السرية **بياناتها في ادانة وفضح الاجواء السرية التي كانت تدور فيها صفقات بيع ثروة العراق النفطية** » .

وادان الطريقي في دراسة نشرت في (الثورة العربيـــة ٨ آب ١٩٦٥) مثل هذه المساعي لاجهاض قانون رقم ٨٠ مشيرا الى أنـــه « **اصبح حقيقة واضحة ، واصبحت الرواسب البترولية في الاراضي التي استردت احتياطيا قوميا** » ،، وكانت الشركات وأنصارهـــا يمنعون التحكم أزاء هـذا « **الاتفـاق** » لانه يشكل خرقا واضحا ونسفا مشينا لتشريع سابق « قانون رقم ٨٠ » وهو تشريع مثل في حينها ويمثل ليس رغبة العراقيين وحدهم بل وكل الذين يناضلون ضد الامتيازات البترولية المجحفة ..

كانت ردود فعل الشعب وقواه الوطنية والقومية التقدميـــة واسعة، وسرعان ما أصبح الحديث عن (**صفقات**) التواطوء مكشوفة ينطق بها كل لسان .. وفرضت التطورات استقالة الوزارة آنذاك وأدت بالتالي الى نتيجة عكسية بصدور القانون رقم ٩٧ لســـنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٨/٦ .

وبالطبع كانت طبيعة التطورات الجارية هي التي فرضـــت صدور ذلك » فعربيا كانت نكسة حزيران التي اضافة الى كونهـــا اندحـــارا لـكافة العقليات الحاكمة في الوطـن والتي كانت تعتبر « المواجهة » مع (اسرائيل) عسكرية فقط ،، كانت اندحارا لكثير من « المشاريع » المعدة التنفيذ لترسيخ مواقع احتكارات النفط ،، واصبحت الدعوة لاستخدام النفط في المعركة قوية مؤثرة ، وحملتها الاحزاب والقـوى الوطنيـة والقومية التقدميـة ، ونمت المقـاومة بسرعة لتمثل تهديدا مباشرا لتبعية بعض « الجيوب » و «الحكومات» للشركات النفطية ،، ولم يكن سهلا في مثل هذه الظـــروف عـلى الحكومات ومنها « **حكومة العراق انذاك** » الاستمرار في تنفيذ مـــا كانت مضطلعة به ،، وهكذا كان قانون ٩٧ بمثابة ارتداد عـــــلى سلوكها السابق في محاولة «**لانقاذ ماء وجهها في مثل هذه الظروف**» **وشهدت تلك الفترة ظهور مطالبات بتقليم أظافر الشركات ، ونشرت جريدة النصر البغدادية تحقيقا فضحت فيه الكثير من العـــلاقات المشبوهة مع الشركات .. واهم ماجاء في القانون :**

١ ـ انه حصر المناطق النفطية الخارجة عـن حدود القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بشركة النفط الوطنية العراقية .

٢ ـ استثنى من حكم المادة الثالثة من قانون رقم ٨٠ الخاصة بجواز تخصيص مناطق احتياطية مناطق الابار المنتجة التى تستغلها شركات النفط العاملة ٠

٣ ـ حرم طريق الامتياز او ما في حكمه لاستثمار النفط العراقي استثمارا جديدا ٠

٤ ـ أكد على أن الاستثمار عن طريق التعاقد لا يؤثر على حقوق الملكية العامة للمواد النفطية والهايدروكاربونية ٠

٥ ـ عين طريق الاستثمار النفطي لشركة النفط الوطنية العراقية أما بـ **(الاستثمار المباشر)** او عن طريق **(الاشتراك مع الغير)** والقانون « **خطوة الى الامام في طريق التحرر النفطي من حيث المبدأ ٠ الا أن قيمته الحقيقية تتوقف على التطبيق السليم**»(٣٦) والقانون على هذا الاساس يمكن أن يعتبر اذعانا لرغبة الشعب ذلك لانه تخلى عن « تقرير مفاوضات النفط » السيء وكذلك عن مسودتى اتفاقيتى تعديل امتيازات النفط وتأسيس شركة نفط بغداد ٠

على أن القانون نفسه (٩٧) لم يكن متكاملا وثبت الاقتصاديون العراقيون التقدميون ملاحظتهم ضد نقاط الضعف الواردة فيه(٣٧) واشير الى ان

١ ـ من الارجح الغاء المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ ٠ أما الاكتفاء بتعديلها فيعنى ليس (ضمان استثمار مبدأ الامتياز على الآبار المنتجة حاليا فحسب ، بل على المناطق الاحتياطية للنفط أيضا) ٠

٢ ـ ضرورة استبعاد شركات النفط العاملة في العراق من الاستثمار ، ذلك لان مبدأ (الاشتراك مع الغير) يمكن أن يتسبب في المستقبل في المجيء بهذه الشركات نفسها ضمن (امتيازات) مجحفة جديدة خلف واجهة (المشاركة) ، ورغم أن (الغير) يمكن أن تكون نافعة في طريق عقد اتفاقيات تعاون ومقايضة مع دول صديقة خارج

---

(٣٦) نحو تأميم النفط العراقي ، ص٣ ٠

(٣٧) (المصدر السابق ص ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦) الدكتور محمد سلمان حسن ٠

● يعتبر ما كتبه المفكر الاقتصادي العراقي الدكتور محمد سلمان حسن حجة في هذا الميدان ، فهو في كتابه « نحو تأميم النفط العراقي » قدم دراسة مستفيضة لطبيعة الاتفاقات التالية لقانون رقم ٨٠ « بعد ردة تشرين » مسلطا عليها الاضواء بالنقد والتحليل ٠

نطاق الكارتل النفطي الا أن ألاعيب الشركات وضغوطها كثيرا ما جعلت مثل هذه الصياغات الفضفاضة باباً تدخل منه :

٣ ـ ضرورة اعادة النظر في شركة النفط الوطنية العراقية قانونا وجهازا وسياسية لكي تؤدي مهمة بناء قطاع نفطي وطني مستقل ، وكانت شركة النفط قد شكلت في الثالث من تشرين أول ١٩٦٧ لكنها بقيت تتعثر في ذلك الحين .. لقد تعرض العراق الى الكثير من الضغوط والمناورات وبدل أن يخدم نفطه في تطويره كثيرا ما أدى الى زيادة تخلفه بحكم :

١ ـ تأكيد الشركات على ابقائه أسير التبعية السياسية .

٢ ـ تأكيدها على ابقائه أسير التبعية الاقتصادية بالاعتماد على واردات النفط ، فكانت تخفض الاسعار والانتاج كلما أرادت عرقلة الوضع الاقتصادى وأرباكه .

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل السابع

١ ـ ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ واشتداد النضال ضد شركة نفط العـــراق ٠

٢ ـ قانون رقم ٢٤ لعام ١٩٧٠ يضع حدا لاحتمالات التحايل على قانون رقم ٨٠ ٠

٣ ـ المفاوضات تكشف عن المزيد من مناورات شركة نفـــط العراق ٠

٤ ـ انجاز تأميم عمليات شركة نفط العراق في الاول مـــن حزيران ١٩٧٢ ٠

٥ ـ ملحق انذار العراق لشركات النفط وقـرار وقانـــون التأميم واتفاقيـة الاول من آذار وبيـان السـيد وزير النفط والمعادن ٠

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨
والمواجهة الحاسمة مع الشركات

كانت الساحة العربية اثر النكسة تشهد غليان وحنق وغضب الجماهير العربية على ذلك الواقع السيء الذى كشفت عنه الهزيمة ، حيث بدت الرجعية العربية على حقيقتها كاداة طيعة في أيدي الامبريالية والصهيونية ، وسقطت كافة اقنعتها السابقة التي كانت تتيح لها التستر وخداع الرأى العام ٠

في حين ان المرحلة نفسها اثبتت عجز الانظمة القائمة آنذاك عن مواجهة مستلزمات النضال حيث تتلاحم قضايا النضال الاجتماعي ضد الاستغلال والقهر والتخلف بالنضال ضد الصهيونية والامبريالية ومؤسساتها وشركاتها (الثقافية – الاقتصادية – العسكرية) وكان ان ظهرت قوى طليعية تعتمد الجماهير في نضالها ضد الاحتلال والغزو والتخلف ،، ونمت المقاومة لتكون ضمير الامة ووجهها الباسل في مواجهة الاحتلال ومقاومته وفضح المخططات التصفوية ٠٠ في حين ان العراق الذي كان يموج بالغضب ضد

النظام القائم آنذاك ، استقبل ثورة السابع عشر من تمـــوز ١٩٦٨ بحماس كبير لانها جاءت استجابة لازمة لارادة الجماهير في قيـادة نضالها ومعركتها بنفسها ، فخاضت الثورة ببسالة نضالا عاتيـــا لاسقاط وتصفية بؤر التجسس والعمالة ومخططات التآمر المختلفـة ساعية في ذات الوقت لتغيير بنى العلاقات الاجتماعيـــة وتخليص الجماهير من القهر فكان قانون الاصلاح الزراعي وسلسلة الاجراءات لاستحداث ثورة زراعية توجها فعليا نحـو الريف لتصفية مظاهر التخلف والاستغلال التي عانى منها الفلاح ، ونفذت حملات واسـعة لايجاد المشاريع الاروائية والتعاونيات كلها تستهدف ان يكون الريف قطاعا انتاجيا بعدما كان ولسنوات طويلة عالة على الاقتصـــاد ، في حين ان اصدار قانون العمل مقرونا بترسيخ التنظيمات النقابيـــة استهدف تقوية وتعزيز دور الطبقة العاملة في بنـــاء المجتمع ، كما شهد العـراق نهوض مختلف المشاريع والمؤسسات المنضوية تحت القطاع العام ،، وتميزت الخطط التنموية باهتمام بالغ في ايجـــاد قطاعات انتاجية وتقليص حجم الاستيرادات ، ودمج الصناعة النفطية بالاقتصاد ، وكانت هـذه التطورات تتم والشركات النفطية تشعر برعب بالغ من هذا الطريق الذي سلكته الثورة والذي بدا واضحـا للشركات انه لابد أن يقود الى استحصال حقوق الشعب من دائـرة جشعها وسرقتها ، وعندما اصدرت الثورة قانون رقم ٢٤ لســـنة ١٩٧٠ (الذى الغى المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ والتى لم يتمكن **قانون رقم ٩٧ من سد الثغرة القائمة فيها بشـــكل نهائي) اصيبت الشركات بصفعة جـديدة ، حيث ان القانون الذي جـاء في أسـبابه الموجبة « تنفيذا للسياسة النفطية الوطنية التى انتهجتها حـكومة الثورة في حصر الاستثمار المباشر للثروة النفطية بشـــركة النفط العراقية »** يعني أن الباب بوجه مناورات الشركات وضغوطها بقصد التحايل على قانون رقم ٨٠ قد اغلق نهائيا بتشريع ٠

ومثل هذه الصفعة التي وجهتها الثورة للشركات كانت تصبح اكثر عنفا وضراوة وهي تقترن بتخطيط واسع لجعل الاقتصـــاد العراقي قويا قادرا على مواجهة الضغوط والمناورات التي لابـــد أن تمارسها الشركات كما هي عادتها عندما تشتد المطالبة بتقليـــم اظافرها واستحصال حقوق الشعب منها ٠

وهكذا كانت الثورة تهيىء مستلزمات مواجهة الشركات بشكل حاسم :

وضمن هذا التهيوء شهدت الصناعة انجاز سلسلة من المشاريع العديدة التي سعت الشركات وبواسطة عملائها لابقائها مهملة ،، كما نفذت مجموعة مشاريع لسد الحاجة المحلية وتقليص الاستيرادات وتعزيز الميزان التجارى للبلاد ،

ولكى تكون قدرة العراق متكاملة في الحاضر والمستقبل بحيث يقدر على تجاوز الضغوط بسهولة لابد من أن يعقد سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية على اساس المصالح المشتركة والتكافوء ،، وهكذا تمت مجموعة اتفاقات مع عدد كبير من البلدان ، في نفس الوقت عمق العراق علاقاته الخارجية مع كافة قوى التحرر والاشتراكية والقوى المنصفة انطلاقا من طبيعة مكانته في حركة التحرر العالمية كبلد نام ينهض في النضال لترسيخ استقلاله السياسى ـ الاقتصادى وبناء مستقبله بعيدا عن الاحتكارات ودولها الاستعمارية ٠

اى ان الثورة هيأت وضعا داخليا متينا وارست قواعد علاقات خارجية قوية ، فهي اذ سعت جاهدة لتعزيز الوحدة الوطنية ومتانة الجبهة الداخلية **باصدار بيان ١١ آذار وميثاق العمل الوطني في الميدان السياسي** قامت في الوقت ذاته بتوسيع القطاع العام ورسم الخطط الاقتصادية لتعزيز وضعه الاقتصادى ٠

وهي من ناحية العلاقات الخارجية اقدمت على **توثيق علاقاتها بالدول الاشتراكية ، وحطمت الطوق المفروض لمحاصرة ألمانيا الديمقراطية فكان العراق اول دولة خارج المعسكر الاشتراكي تتحدى ضغوط الامبريالية وتقيم علاقتها الدبلوماسية مع جمهورية المانيا الديمقراطية ،، كما بادر العراق للاعتراف بالحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام** ، في حين ان العلاقات مع دول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية شهدت عددا كبيرا من الاتفاقات ٠٠

واتمكنت الثورة من رفع مستوى العلاقات مع بلدان المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي الى درجة **التحالف الستراتيجي** ،، وكانت المعاهدة (**معاهدة الصداقة والتضامن**) في التاسع من نيسان ١٩٧٢ بمثابة ترسيخ لهذا التحالف المبدأى الذى يقوم على اساس مواجهة الامبريالية والصهيونية ومؤسساتها العدوانية البغيضة ٠

وضمن هذا النشاط الواسع الذي مارسته وتمارسه اجهزة الثورة تمت سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الاشتراكية والصديقة بقصد تمكين شركة النفط الوطنية من النهوض بمهمات استثمار النفط استثمارا مباشرا ،، وكان ان تمت في حزيران ١٩٦٩ اتفاقية مع شركة (مشينو اكسبورت) السوفياتية تعهدت بموجبها بتزويد العراق بالمكائن والاجهزة والخبرات والمعدات ،، وقدمت مشينو اكسبورت قرضا للعراق بقيمة ٢٥ مليون دينار لتغطية نفقات هذه الاجهزة والمعدات ،، كما عقد العراق اتفاقية اخرى مع الاتحاد السوفياتي لتزويده بقرض قيمة ٢٤ مليون دينار بقصد تغطية أثمان المعدات والأجهزة اللازمة لتطوير الصناعة النفطية الوطنية على أن يسدد القرض بشحنات النفط العراقي الذي تستخرجه شركة النفط الوطنية ،

ويمكن ملاحظة انه بعد زيارة الرئيس للاتحاد السوفياتي تم الاتفاق بشأن تسديد اقيام القروض السوفياتية بالنفط الخام . كما تعهد الاتحاد السوفياتي بشراء ما قيمته ١٥٠٠ مليون دولار من النفط الخام حتى ١٩٨٠ .

وتم عقد اتفاق مع الاتحاد السوفياتي لانشاء أنبوب النفط الممتد من الرميلة الى الفاو ، وكذلك لايجاد مستودعات ومحطة عزل الغاز ، واجراء تنقيبات عن النفط في ابار جديدة . وعقدت شركة النفط الوطنية اتفاقية مع هنغاريا تعهدت بموجبها شركة كيمو كومبلكس بحفر الابار لشركة النفط الوطنية (مقابل تزويد هنغاريا بالنفط الخام حال توفر وسائل النقل) ، وعقدت في ٢١ تشرين اول ١٩٦٩ اتفاقية مع مؤسسة كيمو كومبلكس لحفر اربعة آبار في حقل الرميلة الشمالي ، وتعهد الجانب الهنغاري بتقديم قرض لتغطية نفقات معدات واجهزة وتدريب الكوادر العراقية ، كما تم عقد اتفاق مع مؤسسة (سنام بروجتي) الايطالية لمد خط الرميلة الشمالي ـ بغداد الى المتوسط في آذار ١٩٧١ ، ويرتبط بالخط فرعان لربطه بحقل جمبور في الشمال وبزركان في ميسان ، كما ان اتفاقا آخر عقد مع شركة (كوسندنت الايطالية) تقوم الشركة بموجبه بتزويد العراق بالمعدات والاجهزة لبناء مصنع صناعات بلاستيكية ، وحصل

اتفاق آخر مع شركة اينى الايطالية ، ووقعت اتفاقية مع المانيا الديمقراطية لتزويد العراق بمصانع ومعدات تسدد اقيامها خلال ١٢ عاما ويشكل النفط ٧٠ بالمائة من اقيام هذا القرض ٠

وعقدت اتفاقية مع جيكوسلفاكيا لتزويد العراق بالمنشآت والمصانع وتسدد أقيام هذه بالنفط الخام ، وعقدت أخرى مع بولونيا تسدد اقيام كلفها بالنفط الخام بينما تقوم بولونيا بالمساعدة في تنفيذ مشروع انتاج الكبريت ٠

في حين ان الاتفاقية مع شركة كوفي الاسبانية والتي تقوم الشركة بموجبها ببناء سبع ناقلات زنة الواحدة ٣٥ ألف طن ،، من الاتفاقات المهمة التي تستهدف ايجاد اسطول لنقل النفط العراقي الى اسواق الاستهلاك ،، كما ان هذا الاتفاق والاتفاق مع ايطاليا (وبالتالي الاتفاق مع فرنسا) بمثابة كسر لذلك الحصار الذى ضربته شركات الكارتل النفطى حول الاسواق الاوربية ٠٠(٣٨)

وعقدت اتفاقيات اخرى بقصد ايجاد اسواق للنفط العراقي ،، وكل هذه اثارت حفيظة الشركات التي رأت ان الثورة اخذت تحطم وبالتدرج كافة « المقومات » التي كانت تعتمدها في المناورة والضغط ، فالعراق يجد اسواقا لنفطه المستثمر وطنيا ، وهو يبنى اسطوله البحرى لنقل النفط ، ويطور قدراته الفنية ، ويوجد اتفاقات لتنمية وتطوير امكانات الحفر والتنقيب والاستخراج لديه ٠٠ وتوجت كل هذه باستثمار النفط استثمارا مباشرا من حقل الرميلة الشمالى ٠٠

وكان ان مارست الشركات ضغطا واسعا على العراق ،، فهي بعد ان اسهمت بشكل بارز في المؤامرات التي استهدفت ضرب الثورة مارست ضغطا اقتصاديا كبيرا ، فهي لم تكتف برفض الانصياع لمطاليب الشعب في تسديد ما بذمتها من ديون مترتبة ، وتوسيع الاستثمار ، واتاحة الفرصة للعراق للاسهام في امتياز الشركات ، وتعديل سعر نفط الجنوب ونقل مركزها الى بغداد واخضاع حساباتها ومصروفاتها لرقابة العراق بل مضت خلال الأشهر شباط وآذار ونيسان السابقة للتأميم في عملية خفض للانتاج متسببة في الحاق اضرار كبيرة بالاقتصاد معتقدة ان هذه ستدفع العراق للرضوخ والتنازل أمامها ، فما واجهت غير انذار الثورة الذي جاء فيه :

---

(٣٨) نشرت فقرات الاتفاقيات في (التطور الاقتصادي في العراق بعد ١٧ تموز) منشورات الثورة ، ١٩٧٢ ٠

أيها المواطنون يا ابناء شعبنا المناضل ٠

في مطلع عام ١٩٧٢ دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع مجموعة شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق لحسم كافة المسائل المعلقة التي تشكل حقوقا مشروعة لشعبنا ورسم صورة لعلاقات المستقبل قائمة على اساس احترام السيادة الوطنية والتعامل من مواقع جديدة ٠ لقد وصفت الكتب المتبادلة بين وزارة النفط والمعادن وتلك الشركات الاطار العام الذى تسير المفاوضات وفقا له

لقد حددت تلك الاسس بالاقرار بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٩٦١ بأعتباره واحدا من أقدس المكتسبات والحقوق الوطنية التي يحرص عليها شعبنا ورفض أي اقتراح أو اجراء يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى المساس بهذا القانون أو تعطيل مضامينه والاعتراف الكامل بالمطاليب الاخرى المشروعة التي قدمها الوفد العراقي المفاوض وحسم مسألة تنفيق الريع بصرف المبالغ المترتبة بذمة الشركات والتي سبق للشركات ان نفقتها لبقية دول المنطقة باستثناء العراق والاتفاق على مناهج انتاجية واستثمارية ثابتة تلزم الشركات بانتاج النفط بموجبها ٠ ضمانا لاستقرار موارد العراق المالية ومنع التلاعب بمقدراته الاقتصادية ٠

لقد أدركت قيادة الثورة ان الشركات التي مارست لسنوات عديدة نهب ثرواتنا الطبيعية لن تستجيب بسهولة لمثل هذه المطاليب٠ ولقد انعكست هذه الصورة على سياسة وسلوك وفد الشركات المفاوض الذى لجأ الى الاساليب المعروفة في المناورة والتسويف واطالة امد المفاوضات حتى اوصلها الى طريق مسدود واستمرت الشركات بعد ذلك على سياسة التعسف والحاق الضرر المتعمد بمصالح العراق وبالتلاعب المستمر بمعدلات الانتاج دون الالتفات الى تحذيرات الحكومة المتكررة من مغبة الاستمرار على هذا النهج حتى وصل انتاجنا النفطي منذ بداية شهر آذار من هذا العام وحتى الان الى حدود متدنية لم يسبق لها مثيل في محاولة التفافية فاشلة للضغط على العراق لحرفه عن مواقعه الاستراتيجية في مجابهة الاحتكارات ومعاداة الامبريالية والدفاع عن الحرية والاستقلال لشعوب المنطقة لقد عرضت الشركات بسلوكها هذا برامجنا في التنمية والبناء الى الارتباك والحقت بها الضرر الا انها لن تجنى من

وراء ذلك الا الخيبة والخسران . ان سياسة الحاق الضرر بالشعب العراقي لن تعود على الشركات الا بنتائج وخيمة ولن تؤثر سياستها هذه على صمود العراق بقدر ما ستنعكس من آثار بالغة الخطورة على مصالحها ومستقبل وجودها ليس في العراق وحده بل وفي الوطن العربي كله لقد أكدنا أكثر من ذي مرة وفي مناسبات متعددة من اننا لسنا ضد أي شركة تعمل في بلادنا على أسس تجارية صرفة وانما نحن ضد الشركات التي تبنى سياستها على حساب اعلى الارباح وما يترتب عنه من اضرار بمصالح وثروات بلادنا .

اننا أذ نضع كل هذه الحقائق الكاشفة لموقف شركات النفط الاجنبية من قضية شعبنا أمام الرأى العام العربي والعالمى فأننا نوجه تحذيرا نهائيا لهذه الشركات ونطالبها :ـ

اولا :ـ

الاستجابة السريعة لطلب الحكومة في رفع معدلات الانتاج الى الطاقة القصوى للانابيب وان تبادر فورا الى اتخاذ الاجراءات التى تعكس هذا الاتجاه .

ثانيا :ـ

ان تلتزم الاتفاق مع وزارة النفط والمعادن لوضع منهج انتاجي ثابت وطويل الامد وفق اسس علمية من حقولنا النفطية وان تظهر البوادر الايجابية لتحقيق هذا الهدف .

ثالثا :ـ

ان تقدم عرضا ايجابيا حول المطاليب التي قدرها وفد الحكومة المفاوض اثناء المفاوضات الاخيرة ...

اننا نمهل الشركات لامكان النظر في تحذيرنا ومطاليبنا هذه خلال فترة اقصاها اسبوعين من تاريخ اذاعة هذا البيان .

وبخلافه ستجد الحكومة العراقية نفسها مضطرة الى اتخاذ كل الاجراءات القانونية لحماية المصالح الوطنية والحقوق المشروعة لشعبنا .

أيها المواطنون :ـ

ايمانا من قيادة الثورة بقدرة هذا الشعب العظيم واستعداده الدائم في التضحية والعطاء وشعورا منها بمسؤولياتها التاريخية في

الدفاع عن استقلال وسيادة هذا القطر تدعو ابناء الشعب الى الاستعداد لمرحلة جديدة من العمل الوطني في مقاومة الاحتكارات العالمية ومحاصرة نشاطها ونشاط عملائها المعروفين في الداخل والخارج ان الاستعمار وشركاته الاحتكارية لم يدركوا بعد ان عصرنا هو عصر الجماهير التي عقدت العزم بأصرار على انتزاع حقوقها والدفاع عنها مهما كبرت التضحيات وغلى الثمن ... لقد حان الوقت لكي يدرك الجميع ان شعب العراق لا يحتمل صبرا على ما يجرى فوق ارضه من هدر متعمد لثرواته وتلاعب بمستقبله ومستقبل أجياله .

ان شعارنا اليوم هو التضحية والصمود من اجل تحرير ثرواتنا النفطية من قيود الشركات الاجنبية المستغلة . ان شعبنا الذى قدم اغلى التضحيات في معاركه الوطنية القومية لقادر على تقرير مصيره بنفسه وتحقيق كامل اهدافه في السيادة والاستقلال ... والى الامام .

مجلس قيادة الثورة
١٧ ـ أيار ـ ١٩٧٢

Alibayzi Abdulrahman e-Books Library

وكانت مطاليب الشعب التي طرحت امام شركات النفط تتعلق بـ :ـ

١ ـ برمجة السياسة الانتاجية

اذ قامت الشركات بخفض معدلات الزيادة السنوية للانتاج وتجميد استثماراتها اللازمة لتوسيع وتطوير الحقول النفطية .

ان عنصر التفرقة ضد العراق وقصد الاضرار به يتوضح عند مقارنة معدلات الزيادة السنوية للانتاج في العراق خلال المدة ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ مع معدلات الزيادة للفترة التي اعقبت صدور القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ اى فترة ١٩٦٢ ـ ١٩٧١ حيث انخفض معدل الزيادة السنوية في الانتاج من ١ر١١٪ للفترة التي سبقت اصدار القانون رقم (٨٠) الى ٧ر٣/ للفترة الاخيرة .

لقد امعنت الشركات في سياستها هذه أزاء العراق في الوقت الذي كانت فيه معدلات الزيادة في حجم التجارة الدولية تزيد عن ١٠٪ سنويا بينما كانت الزيادة بمعدلات الانتاج السنوية في الدول

المصدرة للنفط في المنطقة خلال نفس الفترة ٢١ر١٤٪ في ايران و١١٪ في السعودية و٦٥ر٣٩٪ في ليبيا ٠

ان هـذه السياسة قـد الحقت بالعـراق خسارة مادية بلغت اربعمائة وخمسين مليون دينار ٠

وجاء في هذا الطلب « نريد ان تكون عوائد العراق من انتـاج النفط معروفة سلفا لكي يتمكن العراق من وضع برامجه في البنـاء والتنمية على أساس ثابت دون ان يكون هذا البرنامج خاضعا لارادة الشركات الاحتكارية التي تؤدى بالنتيجة الى عـدم الاسـتقرار والارتباك في السياسة الاقتصادية وما ينتج عنها من تعريض مستقبل اجيالنا الى الخطر » ٠

٢ ـ تنفيق الريع :ـ

الريع ويمثل نسبة من الناتج يدفع لمالك الارض لقاء الانتفاع بالثروات النفطية الموجودة في باطن ارضه والقابلة بطبيعتها الـى النضوب وعادة يعطى الخيار لمالك الارض في اخذ هذه النسبة امـا عيناً وقيمتها نقدا ٠

أما التنفيق فيعنى صرف المبلغ واعتباره جزء من نفقات الانتاج كبقية النفقات مثل اجور العمال والتشغيل والنقل ٠٠٠ والخ بحيث تنزل هـذه المبالغ من الدخل الاجمالي لاحتساب الدخـل الصـافي الخاضع للضريبة ٠

في عام ١٩٦٤ صرفت الشركات مبالغ الريع لدول الاوبـك ـ الدول المصدرة للنفط ـ بصورة جزئية وذلك نتيجة اصرار الشركات على اخذ خصميات من الاسعار مقابل التنفيق ٠ واستمرت هـذه الخصميات حتى سنة ١٩٧٠ حيث الغيت بموجب اتفاقيات الاسعار الاخيرة ٠ أما بالنسبة للعراق فقد اصرت الشركات على عدم صرف مبالغ تنفيق الريع الا بشروط تعجيزية تمس بسياسته واستقلاله الوطنى ٠ بالاضافة الى شروط مالية مجحفة ٠ اخطر هذه الشروط:ـ

١ ـ شرط التحكيم الاجبـاري ويعني اخضـاع قوانين وتشريعات العراق والقانون رقم ٨٠ لسـنة ١٩٦١ بالـذات الى فحص وتمييز من قبل هيئات اجنبية أخرى مما يتعارض مع سيادة العراق وحقه المطلق كدولة مستقلة في التشريع واصـدار القوانين ٠

٢ ـ شرط معاملة الاكثر حظوة اى اعطاء امتياز في المعاملة للشركات الاحتكارية على غيرها من الشركات العاملة في العراق ٠

٣ ـ شرط اعطاء صلاحية للشركات يتعهد بموجبها العراق بعدم المطالبة بأي حق مالى جديد ٠

أما مجموع المبالغ المستحقة كدين للعراق بذمة الشركات عن تنفيق الريع للمدة من عام ١٩٦٤ لغاية شباط ١٩٧٠ فهي ٧٨ مليون و ٣١٠ آلاف و٤٧٢ دينار تضاف اليها فائدة مركبة بنسبة ٦٪ فيكون مجموع ديون العراق بذمة الشركات ٩٨ مليونا و٧٧٩ ألفا و٥٣٧ دينارا ٠

لقد استطاع وفدنا المفاوض اثناء المفاوضات الاخيرة مع الشركات العاملة الحصول على تعهد تلك الشركات بسحب شرط التحكم وشرط المعاملة الاكثر حظوة الا انها اصرت على عدم دفع المبالغ بالالتفاف على قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ واضعاف اثاره وبمعنى اخر اضعاف دور شركة النفط الوطنية في خلق اقتصاد نفطي وطني مستقل عن الاحتكارات النفطية العالمية ٠ ان الشركات بسلوكها هذا تؤكد مرة أخرى حقيقتها البشعة في نهب ثروات هذا الشعب بهدف اضعافه والتحكم بمستقبله ٠

٣ ـ السياسة الاستثمارية لشركات النفط الاجنبية في العراق :

ان اكتشاف النفط وتطوير الحقول النفطية المكتشفة واعدادها للانتاج لايمكن ان يتحقق مالم تقم الشركة العاملة باجراء الاستثمارات المالية اللازمة لشراء المعدات وانشاء الابنية والمنشآت وتأمين مرافق النقل من انابيب وغيرها وتهيئة مرافق التصدير ٠ هنا يكمن السبب الرئيس بتشريع قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ فرغم ان الشركات طوال فترة عملها في العراق كانت تتمتع لوحدها بحق اكتشاف وانتاج وتصدير النفط من كل الاراضي العراقية تقريبا الا انها لم تقم باجراء الاستثمارات اللازمة لاكتشاف وتطوير الحقول العراقية حيث انها قد قصرت استثمارها على مناطق صغيرة لاتتجاوز خمسة بالعشرة بالمئة أي ١٪ من مجموع الاراضي التي كانت تحت تصرفها لذا فقد عمل قانون رقم ٨٠ على معالجة هذه الحالة عن طريق

تحرير كل الاراضي التي لم تستغلها الشركات وقصر نشاط هـذه الشركات على المناطق التى كانت تستغلها فعلا ٠

ان هذه المناطق تحتوى على احتياطات نفطية هائلة وعلى طبقات مختلفة يمكن لو اتبعت الشركات سياسة استثمارية صحيحة في في تطوير كل طبقة منها الا ان الشركات كانت تقصر انتاجها على الطبقات الرئيسية ولاتقوم باجراء الاستثمارات اللازمة لتطوير هذه الطبقات كما لم تقم باجراء الاستثمارات اللازمة لتوسيع مرافق النقل والتصدير بحيث أصبحت هذه المرافق عاملا يحدد امكانية زيادة انتاج حقول نفط كركوك والموصل والبصرة ٠ ان نظرة سريعة على مبالغ الاستثمارات التي قامت بها الشركات في العراق خلال السنوات العشر الاخيرة تعطينا فكرة عن ضآلة الاستثمارات التي قامت وتقوم بها الشركات منذ صدور قانون رقم ٨٠ وخطورة النتائج التي ترتبت على ضآلة هذه الاستثمارات فرغم ان استثمارات الشركات خلال الخمسينات واوائل الستينات كانت اقل مما ينبغي الا ان الشركات بدأت بانقاص هذه الاستثمارات الضئيلة اصلا ٠

وفي سنة ١٩٦٠ مثلا بلغت استثمارات الشركات في المكائن والابنية والنقل مبلغا يقارب ٢٣ مليون دينار وفي سنة ١٩٦١ استثمرت الشركات مبلغا مقاربا لذلك ولكن في عام ١٩٦٢ أى بعد قانون رقم ٨٠ مباشرة وصلت الاستثمارات الى اقل من خمسة ملايين دينار واستمر انخفاض استثمارات الشركات طوال السنوات التالية بحيث وصل عام ١٩٦٨ الى ٦٥٦ ألف دينار وفي عام ١٩٦٩ انخفض الى ½ مليون دينار فقط ٠

ان ضآلة مبالغ استثمارات الشركات يمثل زيادة هائلة في أرباحها بالمقارنة مع مبالغ الاستثمارات بحيث تصل تلك الارباح الى حوالى مائة ضعف من قيمة استثمارها ٠ ومن وجهة نظر العراق فان ضآلة استثمارات الشركات يؤدى الى اضرار بالغة تلحق بحقوله وموارده النفطية ٠ وكمثال على ذلك لو كانت الشركات قد وسعت طاقة الانابيب التي يضخ بها نفط الشمال بنسبة ١٠ بالمائة لامكن زيادة انتاج الحقول الشمالية بنفس النسبة وهي ١٠ بالمائة وما يقارب خمسة ملايين طن سنويا وطوال هذه السنوات لم تقم

الشركات بهذا الاستثمار الضروري رغم انه لا يتعدى نصب مضخات زيادة طاقة الانابيب رغم ان كلفة هذه المضخات لاتتجاوز المليونى دينار • مثال آخر عن نفط الجنوب من المعروف ان عدم سعة ميناء خور العمية يحد من حجم البواخر التي يمكن ان يستقبلها الميناء بما لا يزيد عن ١٢٠ الف طن وكان من الممكن باستثمارات بسيطة لاتتجاوز ست ملايين ونصف مليون الدينار توسيع الميناء بحيث يمكن ان يستقبل بواخر ضخمة طاقتها تقارب ٣٢٠ ألف طن •

ان عدم قيام الشركات بمثل هذا الاستثمار الضرورى عمل على تقليل انتاج الجنوب وزيادة كلفة نقله وبالتالى الحاق الضرر بالعراق بما لايزيد كثيرا عن المبالغ اللازمة لتوسيع الميناء • طوال كل هذه السنوات لم تقم الشركات بمثل هذه الاستثمارات الضرورية وخلافا لابسط المبادىء الاقتصادية ودونما اكتراث لحقوق العراق ومصالحه المشروعة •

٤ ـ المساهمة في امتياز الشركات :

عندما عقدت معاهدة سان ريمو عام ١٩٢٠ بين بريطانيا وفرنسا وتم اقتسام مناطق النفوذ اثر الحرب العالمية الاولى اقرت المعاهدة حق الحكومة المحلية أو مواطنيها في امتلاك ٢٠٪ من أسهم اى شركة تقام للعمل باستثمار النفط في المنطقة •

والزم الحكم المحلي في العراق باحكام اتفاقية سان ريمو :ـ واستفسرت الحكومة المحلية العراقية في -حينه عن استمرار الحق في المساهمة بأي امتياز يقام •

وأجابت السلطات البريطانية بالايجاب غير ان اتفاقية عام ١٩٢٥ حول امتياز النفط والاتفاقيات الاخرى اللاحقة بها جاءت بصيغ مميعة فيما يتعلق بالمساهمة • فقد نصت المادة (٣٤) من امتياز شركة نفط العراق على مايلي ••••

كلما عرضت الشركة على الجمهور العام اصدارية من الاسهم **يجب ان تفتح قوائم الاكتتاب في العراق عين الوقت الذى تفتح فيه**

في الاماكن الاخرى ويجب ان يعطى العراقيون الذين في العراق حق الافضلية للاكتتاب بعشرين بالمائة على الاقل من تلك الاصدارية • وقد تعسفت الشركات في استعمال حقها في طرح اسهم في السوق • ووضعت لنفسها نظاما داخليا كان من شأنه حرمان العراق ـ حكومة ورعايا ـ من الحصول على حق المساهمة المنصوص عليه منذ معاهدة سان ريمو •

ورغم وضوح حق العراق في امتياز الشركات فان هذه الشركات الاحتكارية استمرت بتعنتها واستهتارها بحقوق البلد صاحب الثروة النفطية •

وكان من جراء ذلك أن حرم العراق بسبب تعنت الشركات من جهة وضعف الحكومات المتعاقبة من جهة اخرى من الكثير من الحقوق والمكاسب •

أولا ••• حرم العراق من حقه في المشاركة بوضع خطط الشركة الاستعمارية والانتاجية والتسويقية • وبالتالي صفا لها الجو واخذت تلعب بمقدرات البلاد كما تفعل اليوم اذ خفضت انتاج الحقول الشمالية دونما مبرر تجارى •

ثانيا ••• حرم العراق من دخول اسواق النفط وتكوين اجهزة واستثمارات خاصة به في جميع مراحل الصناعة النفطية من نقل وتصفية وتسويق منتجات نفطية وتصنيع • وكان من نتائج ذلك ان بقيت اسواق النفط حكرا للشركات الكبرى لاينافسها فيها أحد •

ثالثا ••• حرم العراق من اكتساب الخبرات الادارية والفنية والتعرف على كل الجوانب الفنية للصناعة النفطية • مما يسهل على البلد السيطرة متى ما شاء على موارده وثرواته أن تطلبت مصالحه ذلك •

رابعا ••• وليس بخاف ان العراق كان سيسترجع من ثرواته المنهوبة حصة غير قليلة تزيد من عوائده من النفط وتعادل ٢٠٪ من ارباح الشركات الاحتكارية •

••• ولو كان للشركات بعد نظر لجرت الجانب العراقي الى جانبها ومنحت بعض الفوائد لتتجنب رد فعل اعنف الا ان الاحتكارات

النفطية خاصة اتصفت بقصر النظر والنهب المستمر الذى يقارب ما يسمى بسياسة الارض المحروقة ٠

٠٠٠ ولو استعرضنا التطورات التي جرت في الصناعة النفطية منذ عام ١٩٥١ خاصة لوجدنا ان معظم الامتيازات الجديدة لاتخلو من مساهمة قد تتجاوز ٥٠٪ وهذا ماجعل منظمة الدول المصدرة للنفط الاوبك تتبنى مطلب المساهمة في ضوء الظروف الجديدة ٠

وطالبت منظمة اوبك الشركات الامتيازية التقليدية بمنح الدول المنتجة حصة في الامتياز ٠ والعراق بطبيعة الحال كبلد عضو منظمة الاوبك اصبح له حقان حق تطبيق نص معاهدة سان ريمو وبعث الحياة ببنود الامتياز المعطلة من جهة وحق المساهمة ضمن منظمة اوبك حتى تم التوصل الى ذلك جماعيا ٠

وهكذا نرى ان الشركات تتعسف باستمرار حتى في تنفيذ بنود اتفاقيات قديمة اقرتها دول شركات الامتياز نفسها ٠

٥ ـ تسعير نفط الجنوب ٠

تتبع الشركات النفطية الاحتكارية سياسة اعتباطية في تحديد أسعار النفط فقد تقلبت هذه الشركات النفطية من قاعدة مجحفة للتسعير الى قاعدة اكثر اجحافا ٠ ولامنطق اقتصادى واضح يربط بين هذه التقلبات ٠ فالاسعار من الناحية الاقتصادية يجب ان تكون مرتبطة بأحد أمرين :

١ ـ مستوى اسعار المنتجات في البلدان المستهلكة ٠

٢ ـ أسعار المواد البديلة للنفط مثل الفحم الحجري ٠

تحاول الدول المنتجة السيطرة على مستوى الاسعار من جهة والعلاقة بين اسعار النفوط المختلفة في المنطقة الواحدة من جهة آخرى ٠ وقد نجحت الدول المنتجة نجاحا نسبيا في ايقاف انخفاض الاسعار منذ تأسيس منظمة الاوبك ونجحت في رفعها جزئيا في اتفاقية طهران والاتفاقيات النفطية اللاحقة حول الاسعار ٠

ولشركات النفط العاملة في العراق تاريخ حافل بالتلاعب وبمستوى الاسعار فقد كان السعر المعلن للنفط مزيج حقلي جنبور وباى حسن المصدر من الشمال يقل بمقدار عشرة سنتات أمريكية عن مستواه الحقيقي مقارن بالنفوط المماثلة ٠٠ وكانت الشركات

تتذرع بحجج واهية للابقاء على ذلك الفرق الى ان الغي نهائيـــا في اتفاقية شرق البحر الابيض المتوسط والتى عدلت اسعار نفـــط الشـــمال في أواسط العـــام الماضي وتمت تســـوية الفروق المتعلقة بالموضوع في حينه • أما بالنسبة للنفط المصدر من الجنوب فـــلا تزال للعراق بذمة الشـــركات ديون تتعلق بتلاعب هـــذه الشـــركات بالاسعار • وقصة هذه الديون كما يلى :

عام ١٩٥٢ كانت اسعار نفط الخليج العربي متساوية وخاصة النفط العراقي في الفاو والنفط السعودى في رأس تنورة •

عام ١٩٥٣ زادت اسعار المنطقة خمس سنتات وبقى سعر نفط الفاو على حاله •

عام ١٩٥٦ خفض السعر المعلن للنفط العراقي في الفاو خمســة سنتات أخرى من دون البقية وبقى الفرق بين سعر نفط رأس تنورة يتراوح بين عشر سنتات وأحيانا ١٢ سنتا للبرميل الواحد •••

عام ١٩٦٢ بدأ تصدير النفط من ميناء خور العمية بدلا مـــن الفـــاو وظهرت لعبة الشركات واضحة حينما أعلنت شـــركة النفط الفرنسية سعرا للنفط العراقي قدره ـ ١٧٨ ـ سنتا بينما اعلنت الشـــركات الامريكية والبريطانية ســـعرا قـــدره ـ ١٧٢ ـ ســـنتا للبرميل • وهكذا كما يقول المثل ظهرت السرقة عندما اختلـــف الحرامية • وقد نص قرار منظمة الاوبك المعروف بقرار «١٢٠» على أن النفوط المختلفة يجب ان تتساوى اسعارها مع الاخذ بنظـــر الاعتبار فرق الكثافة وفرق المسافة فقط وعند احتساب اســـعار الخليج العربي اثناء مفاوضات طهران على هذه الاسس ظهر ان الغبن اللاحق بتسعير النفط العراقي المصدر من الجنوب هو ٦ سنتات فعلا•

وقد أجبرت الشركات على تعديل سعر نفط الجنوب وازالـــة الغبن اللاحق به في اتفاقية طهران • غير ان الشركات حاولت التملص من نتائج تعديل الاسعار مدعية ان العراق يفرض رسوما عالية في الموانىء • وبعد ان هدد الوفد العراقي بالانسحاب من المفاوضـــات وافقت الشركات على التسعير الجديد ولكنها رفضت تسديد الديون المترتبة على الغبن السابق ••

والغبن السابق والديون المترتبة عليه هو كما يلي :-

اذا اعتبرنا غبن السعر بخمسة سنتات فقط فان الديون حتى تعديل الاسعار بموجب اتفاقية طهران ١٤ر٧ مليون دينار ٠

اذا اعتبرنا الغبن ٦ سنتات للبرميل فان الديون لنفس الفترة تبلغ حوالى ١٥ر٧ مليون دينار ٠ وقد ماطلت الشركات لسنين طويلة في موضوع تسعير النفط الخام ٠ وحتى عندما تنازلت عادت وحجبت تسديد الديون المتعلقة بالموضوع عن البلد ٠

٦ ـ نقل مركز الشركات الى بغداد ٠

تقوم الشركات بادارة اعمالها والتخطيط لعمليات الانتاج والاستثمار في مقرها الرئيسي في لندن ٠ وهذا يعني ان مكاتب شركات النفط العاملة سواء في بغداد أو كركوك أو البصرة هي مقرات تنفيذيه بالدرجة الاولى ٠ وقد نصت المادة الثانية والثلاثون من اتفاق شركة نفط العراق لعام ١٩٢٥ على ما يلي ٠٠٠

يجب ان تكون الشركة شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا العظمى وان تبقى كذلك وان يكون مركز اعمالها الرئيسى ضمن ممالك صاحب الجلالة وان يكون رئيس ادارتها دائما من الرعايا البريطانيين ٠٠٠ الخ ٠

وفي عام ١٩٥٣ طالب العراق بنقل مقر الشركات الى بغداد ٠ خاصة وان شركة النفط العربية الامريكية (ارامكو) العاملة في السعودية قد وافقت على هذا المبدأ قبل ذلك ٠ غير أن الشركات استمرت بالتسويف ٠ وللعراق الان عضوان في مجلس ادارة الشركات في لندن ، ولا صلاحية لهما سوى حضور اجتماعات شكلية لتبادل المجاملات وشرب الانخاب علاوة على الاطلاع على بعض التقارير هذا بينما السلطة هى للمدراء والتنفيذيين وممثلى الشركات الاحتكارية الكبرى المالكة للامتياز ٠ وقد حصلت في عالم النفط تطورات هامة لا يمكن تجاهلها ٠ فلم تعد البلدان المنتجة مزرعة صغيرة للاحتكارات الرسمية ٠

ـــ عام ١٩٥١ قام مصدق بتأميم شركات النفط البريطانية وبقيت آثار التأميم لحد الآن ٠

ـــ اقيمت منظمة (اوبك) في بداية الستينات وحددت رأى الدول المنتجة ٠

ـــ سيطرت فنزويلا على معظم الجوانب الادارية والمالية للشركات منذ سنوات عديدة ٠

ـــ سيطرت اندنوسيا على اهم جوانب عمل الشركات ٠

ـــ سيطرت الجزائر حديثا على اكثر من ٥٠ بالمائة من الامتيازات واستحوذت على الادارات ٠

ـــ سيطرت ليبيا على عدد من العمليات واممت حصة شركة البترول البريطانية ٠

ـــ كل الامتيازات الجديدة تنص على المساهمة الفعالة للـــدول المنتجة ٠

والاهم من كل هـذا أصبحت صيغة الامتيـاز نفسها مسألة قديمة غير مقبولة اذ ان قانون ٩٧ لعام ١٩٦٧ نص على ان كـــل الاراضي التي استحوذ عليها القانون رقم ٨٠ لا يجوز منحها بامتياز أو ما هو في حكم الامتياز غير أن الشركات الاحتكارية ما تزال على ذهنيتها العتيقة ولا تريد الاعتراف بتطور الزمن بل تصر على الاستمرار في عمليات الاستنزاف والنهب دونما رقيب او حسيب ٠

٧ ـ الرقابة المالية على شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق

في اتفاقية الامتياز القديمة كانت الرقابة على مصروفات شركات النفط الاجنبية العاملة في العـراق ليسـت ذات أهميـة لان عوائد الحكومة كانت تمثل مبلغا مقطوعا يعادل أربعة شلنات وتساوى ٢٠٠ فلسا عن كل طن مصدر آنذاك ٠ وبعد عقد اتفاقية ٣ شباط ١٩٥٢ تحولت عوائد الحكومة من مبلغ مقطوع عن كل طن الى مبلغ يعـادل ٥٠ بالمائة من الارباح أى نصف الفرق بين السعر والكلفة ٠ لهـذا كانت كلفة الطن دينار واحدا والسعر ١٠ دنانير ستكون حصـــة الحكومة حسب تلك الاتفـاقية أربعـة دنانير ونصف الدينـار ولو ارتفعت الكلفة الى دينارين لانخفضت حصة الحكومة في هذه الحالة الى أربعة دنانير ٠٠٠ ويتضح من ذلك ان حصة الحكومة أصبحت تتأثر بالكلفة ولذا اصبح من الضرورى ان تمارس الحكومة نوعا من الرقابة على الكلفة ومن الملاحظ ان الامتيازات التقليدية واتفاقيـة ١٩٥٢ لم تعط الحكومة حق الرقابة على مصروفات الشركات بصورة

صريحة ومباشرة بينما اعطت بقية الامتيازات المنوحة في الشرق الاوسط بشكل أو بآخر للحكومات مانحة الامتيازات حق الرقابة المالية على ما تصرفه الشركات

ويمكن تلخيص فقرة الرقابة الواردة كما يلي :ـ

١ ـ تعيين مدقق حسابات عن الحكومة لتدقيق حسابات الشركات وتقديم تقريره الى الحكومة ٠

٢ ـ تعيين هيئة مكونة من مكتبي تدقيق او ثلاثة ٠٠ على ان يعين كل واحد من قبل أحد طرفي الامتياز ٠٠٠ أما الثالث فيعين ان وجد من قبل جهة ثالثة ٠٠ وتقوم هذه بتقديم تقريرها الى طرفي الامتياز ٠

٣ ـ اعطاء الحق لممثل الحكومة في الاطلاع على سجلات الشركات وتدقيق الصرف في اى وقت مناسب ان وجود حق الرقابة في الاتفاقيات يرتبط عادة بالزام الشركات بمسك سجلات حسابية كاملة في داخل البلد الذى تعمل معه ٠ بدأت مطالبة الحكومة بحق الرقابة المالية وما يتبعه من مسك سجلات كاملة داخل العراق وذلك لما لاحظته في السنوات السابقة من وجود بعض المصاريف التى يمكن استبعادها من الكلفة ٠٠ فاعترضت على الحسابات وأحالت أمر الكلفة الى التحكيم وذلك عام ١٩٥٥ وقد تم بناء على احالة المسألة الى التحكيم بتعيين محاسبين قانونيين لدراسة عناصر الكلفة المقدمة من قبل الشركات وتبين من تقاريرهم ان هناك مبالغ يمكن استبعادها من الكلفة وقد تم التوصل الى اتفاق عام ١٩٧٠ حول الكلف للسنوات من ٥٥ الى ١٩٧٠ وحصلت الحكومة على نتيجة ذلك مبلغ يزيد على تسعة ملايين باون استرليني ٠ وحيث أن الحكومة كانت تتحمل ٥٠٪ من مصاريف الشركات وأصبحت الآن تتحمل ٥٥٪ نتيجة لزيادة حصة الحكومة من الارباح الى ٥٥٪ فانه لابد أن يكون للحكومة والحالة هذه رأى في مصروفات الشركات ٠٠ لذا فان مطاليب الحكومة تتلخص بمايلي :ـ

١ ـ مسك سجلات حسابية كاملة داخل العراق مع المستندات المؤيدة للصرف ٠

٢ ـ اعطاء الحق لممثلي الحكومة بالاطلاع على تلك السجلات وتدقيقها خلال السنة وقيام الشركات باعطاء المعلومات الكافية بشأن اى استفسار من قبل الحكومة ٠

واعتقدت شركة نفط العراق بأن سلوك طريق الضغوط يمكن ان يتيح لها تحصيل تنازلات معينة تستهدف جوهر قانون رقم ٨٠ الذى حرصت منذ زمن على الغائه ومنعه من ان يكون طريق عودة على حد تعبير مخططها ٠

ويمكن ملاحظة المغالطات الكثيرة التى اوردها ستوكويل في المفاوضات (التي نشرت كاملة ، ونشر المفاوضات كان دوما يزعج الشركات ، وكتب الكثير في ذم نشر المفاوضات بعد ثورة ١٤ تموز على اساس ان النشر يحيط الجماهير علما بطبيعة السلوك الذى تسلكه شركات النفط ، كما ان النشر يوجد وعيا نفطيا كاملا ، ويؤكد وحدة الشعب) ٠

ومغالطات ستوكويل كانت تتفاوت بين الاقرار بالشيء وتكذيبه في آن واحد ، مما حدا برئيس الوفد العراقي المفاوض ان يواجهه بما يلي :ـ

«اجوبة الشركات تذكرني بقصة اختلف صاحب المخزن مع احد المشترين حول بضائع اشتراها منه ولم يدفع ثمنها فذهبا الى المحكمة ٠ وكان الحاكم عندما يسأل المشترى ، هل اشتريت كيس تمن ؟ يقول لا ٠ وعندما يسأله هل اشتريت علبة كبريت ؟ فيقول نعم »[٤٠]

ان السياسة العامة لشركات النفط تميزت بما يلي :ـ

أ ـ بعد صدور قانون رقم ٨٠ انخفض معدل الزيادة السنوية في الانتاج من معدل ١ر١١٪ (قبل صدور القانون) الى ٧ر٤٪ بعده٠ ورغم ان معدلات الانتاج تميل الى الزيادة التدريجية السنوية عادة بنسب متفاوتة تزيد ١٠٪ سنويا فان مثل هذا التناقص بالنسبة للعراق تبلغ نسبته ٧ر١٤ بالمائة ، وهو يستهدف أصلا خسران العراق، وبالفعل خسر العراق من جراء ذلك خسارة مادية جسيمة قدرت بـ ٤٥٠ مليون دينار !! ٠ ورغم أكاذيب الشركات وتلفيقاتها فان الذي يجب تبيانه ان مثل هذا التخفيض لا يستهدف غير الحاق الضرر بالعراق ،، وتبين بطلان اية دعاوى تطلقها الشركات بهذا الشأن من حقيقة ان ٠٠

---

(٤٠) المفاوضات نشرت كاملة في ملحق مجلة الاقتصاد العدد ١٧ ، مايس ١٩٧٢ ص ١٧٤ـ١٧٥ ٠

١ ـ احصائيات البروفيسور ادلمان تشير الى ان شركة نفط العراق تنفق (٤ سنتات) لتخريج برميلا من نفط العراق وتضعه على السفينة . وكلف انتاج النفط الرخيصة في العراق مميزة ورخيصة ومعروفة[٤١] .

٢ ـ ان متوسط سعر النفط العراقي هو ١٧٢ سنتا للبرميل الواحد ،، اى ان الشركة تكسب ٧٤ سنتا عن كل برميل .

٣ ـ ان حقل نفط كركوك يعد من بين أضخم وأغنى الحقول فهو (ينتج حاليا بمعدل ٤٠ مليون طن سنويا من مجموع انتاج النفط العراقي البالغ ٦٢ مليون طن سنويا .)[٤٢]

٤ ـ تعتبر الآبار العربية منتجة ومتدفقة تلقائيا (أي انها توفر الكثير من الجهد والمال) كما انها تنتج ١٣ ألف برميلا في اليوم اى أنها تنتج باعلى معدلات الانتاج ولاتوازيها في ذلك غير بعض الابار الايرانية .

٥ ـ قيام الشركات بزيادة معدلات الانتاج في مناطق أخرى على حساب تخفيضه في العراق ،، وكانت تضع في حساباتها مسألة التعويض عن نفط العراق بانتاج مساو من ابار اخرى .

٦ ـ نوعية النفط العراقي جيدة وكثافته من ٣١ ـ ٣٦ (أي بي ، أى ، ونسبة الكبريت المئوية ١ر٩٣ علما بان حقول جنبور كثافة نفطه ٤٢) .

ب ـ ان الشركات لم تنظم خطة علمية واضحة محددة في الانتاج ، وهي تتهرب من كل التزام بهذا الخصوص ، بقصد ارباك الوضع الاقتصادى عن طريق منع العراق من تقدير وارداته وتقييس استثماراته ومصروفاته ومستلزمات خططه التنموية والاستثمارية تقييسا صحيحا .

ج ـ أمرت الشركات صرف مبالغ تنفيق الريع بشروط تعجيزية أوضحها بيان وزارة النفط والمعادن ، وندوات الاقتصاديين :

ان التحكم الاجباري الذي تسعى من أجله الشركات يعني السعي بتقويض قانون رقم ٨٠ وكل تشريع مصدره الشعب ،

---

(٤١) هو استاذ الاقتصاد في معهد ماسوشتسن للتكنولوجيا .

(٤٢) السلوم ، عبدالوهاب ، قضية البترول العراقي ـ دار الكاتب العربي ـ القاهرة ١٩٦٧ ص ٤٤ .

كما ان التحكيم يعني بالضبط الاساءة لسيادة واستقلال العراق ، والسعى المستمر من قبل الشركات لتأكيد اتفاقيتي ١٩٢٥ و ١٩٣١ المجحفتين اللتين كانتا تقران سيادة (النص الانكليزي) وحصانة الشركات من (القانون العراقي) ٠

وهذه المخالطات هي التي جعلت رئيس الوفد العراقي المفاوض أن يقول : « انني لا أشعر بأن المفاوضات تجري بين دولة وشركة ، وكأن الكلام يجرى بين شركتين متكافئتين يجب ان يكون هناك فهم لسيادة الدولة وحريتها في العمل ، وانني اعتبر ان اصرار الشركات فيه الكثير من الضرر عليها »[٤٣] ٠

وشروط التحكيم الاجباري والمعاملة الأكثر حظوة « اعطاء امتياز للشركات الاحتكارية في المعاملة » وشرط سد المطالبات « عدم مطالبة الشركات بأية حقوق اخرى » هي في جوهر سياسة الضغط التى تمارسها الشركات معتقدة انها (السيدة) في العراق ٠٠ وهي تعيش بالضبط كما وصفها ديمترى فولسكى ٠

(ان شركة نفط العراق دولة قائمة ، أو ربما ، قلعة في بلد اجنبي)[٤٤]

د ـ ان الديون المترتبة على الشركات (تنفيق الريع والفائدة المركبة المضافة على المبلغ وقدرها ٩٨ مليونا و٧٧٩ ألفا و٥٣٧ دينارا استخدمت كمادة للمماطلة من جانب الشركات في المفاوضات فهي لاتدفع الا بشروط تعجيزية اخرى تستهدف نسف قانون رقم ٨٠ ،،رغم أن القانون ـ كما يجب ان تفهمه الشركات ـ هو ثمرة نضال الشعب وهو رده الطبيعي في تأكيد سيادته بعد تعنت الشركات وخفضها للانتاج وتلاعبها بالاسعار وعدم اعدادها الحقول المكتشفة للانتاج ، واهمالها لاية عمليات تنقيب بقصد كشف آبار جديدة ، وايقافها لاجراء أية استثمارات مالية ٠

ويمكن ان توضح هذه الارقام اهمال الشركات المطلق للاستثمار داخل العراق[٤٥] :ـ

---

(٤٣) ملحق الاقتصاد ص ٩٨ ٠

(٤٤) New Times, No. 2, January 1968 P. 18.

(٤٥) ويمكن ملاحظة ان ميناء خور العمية يمكنه استقبال بواخر طاقتها ٣٢٠ الف طن لو وسع باستثمارات قيمتها ستة ملايين ونصف المليون دينار ٠

العام	قيمة الاستثمارات في المكائن والمعدات والابنية والنقل بالمليون
١٩٦٠	٢٣ مليون
١٩٦١	٢٣ مليون
١٩٦٢	أقل من خمسة ملايين ٠
١٩٦٨	٦٥٦ ألف دينار
١٩٦٩	نصف مليون دينار !!

« والواضح ان نسبة الاستثمارات هذه لا تغطي حتى الاحتياجات الضرورية لعمليات الاحلال لما يستهلك من معدات وآلات في الاصول الثابتة الموجودة ذاتها ضمانا لحسن سيرها »[٤٦]

هـ ـ دأبت الشركات على اهمال حق العراق في المساهمة في امتياز الشركة ،، واستهدفت شركة نفط العراق سد الباب بوجه العراق نهائيا امام اية امكانات تتيح له المشاركة في الاستخراج والانتاج والتسويق والاتصال بالمستهلكين مباشرة ، وايجاد منشآت ومصاف للتكرير وكوادر فنية وطنية مدربة ٠

و ـ رغم تزايد الطلب على النفوط الحسنة ومنها نفط العراق وسهولة تصدير نفط الجنوب وجودتها فان الشركات سعت للتهرب من تعديل الاسعار (مدعية ان العراق يفرض رسوما عالية في الموانىء)[٤٧]

ز ـ بقيت ملفات شركات النفط سرية مقفلة واحيطت طيلة هذه الأعوام بالتكتم ، وبالطبع فان الاسباب التي جعلت الشركات ترفض نقل مقرها الى بغداد أو السماح للمنتجين بمطالعة حساباتها هي نفسها الاسباب التي تقف وراء هذا التكتم الشديد !

ح ـ ان اصرار الشركات على ان يبيعها العراق من نفطه المنتج بواسطة شركة النفط الوطنية (بليون طن خلال عشرين سنة بسعر مخفض ١٦٣ سنتا للبرميل) يعنى ضمنا سعيها لتحصيل امتياز جديد يستهدف تقويض ماحققه العراق في السابع من نيسان ١٩٧٢ عندما تدفق نفط الرميلة المستثمر وطنيا حسب قانون رقم

(٤٦) الدكتور محمد عجلان ، الطليعة المصرية ، كانون الثاني ١٩٧٣ ٠
(٤٧) نص قرار وقانون التأميم في نهاية هذا الكتاب ٠

٨٠ ، وبالطبع لايمكن ان يتصور أى منصف أن في هذا « العرض الجزيل » فيه حسنة بقدر كونه محاولة لمنع العراق من مواصلة المستهلكين للنفط بالكميات التي يريدون دون وساطة الشركات أو اسعارها التى تفرضها على المستهلكين في اوربا وغيرها ٠

ط ـ ان المطالبة بالتعويض عما تسميه شركات النفط الاحتكارية بالاضرار الاقتصادية نتيجة قانون رقم ٨٠ والذى تريده بنسبة ١٢ر٥٪ من صافي نفط الشركة الوطنية مطالبة مضحكة تقرن بطبيعة سلوك الشركات التي ترفض حق الدولة في التشريعات المناسبة لمصلحة الشعب ، كما أن الشركة في (طلبها) تصر بكل تعنت لهدم قانون رقم ٨٠ ٠

ويمكن للقارىء ان يلاحظ كيف ان وفد الشركات الذى يرأسه ستوكويل كان يتحايل بكل اسلوب للتهرب من وقع الديون المترتبة على الشركات من جهة ،، ويحاول وضع هذه الشركات في موقف (المطالب) وكأنها هي التي الحق بها الغبن !!

لكن الاقتراحات الثلاثة التي قدمها الوفد العراقي المفاوض وضعت الشركات أمام الطريق الذي يكشف الكذب والمخاتلة ٠

١ ـ اذا كانت الشركات لا تريد تصدير أكثر من ثلاثين مليون طن فان بامكانها انتاج ٥٧ مليون طن تأخذ منها الثلاثين التى تدعى انها التي تقدر على تسويقها وتتكلف الحكومة بالتصرف بالبقية بنفس نسب الكلف والنقل لتتصرف بها الحكومة العراقية بمعرفتها٠

٢ ـ ان تقوم الشركة بانتاج ٣٠ مليون طن على أن يقوم العراق باستغلال الطاقة الفائضة في الانابيب حيث له ٥٥ بالمائة من تكلفتها ، وبذلك يضمن تخفيض تكاليف الانتاج ٠

٣ ـ اذا كان الانتاج كما تدعي الشركات غير مربح وان نفط الجنوب اكثر ربحا فبامكانها التنازل عن حقول الشمال والتعويض عنها بزيادة الانتاج في حقول الجنوب ٠

وبقيت الشركات ترفض الاذعان لرغبة الشعب في استرجاع حقوقه ٠٠ واستمرت تماطل حتى كان صوت الشعب في الاول من حزيران ١٩٧٢ يعلن تأميم عمليات شركة نفط العراق٠٠٤٨

---

(٤٨) نص قرار قانون التأميم في نهاية هذا الكتاب ٠

والشعب الذى قرر ان يحسم معركته الطويلة مع الشركات بهـــذا الانجـاز أعلن استعداده للبذل والتضحية لكي ينتصر معتمدا على نفسه وتضامن كافة الشعوب معه وتضامن كافة المستهلكين للنفط الذين عانوا كثيرا من وساطة الشركات السيئة التي أرهقتهم برفع اسعار النفط في حين انها كانت تمارس سياسة خفض الانتاج والمناورة ضد عوائد الدولة المنتجة ...

ان انجاز الاول من حزيران ١٩٧٢ المتمثل بقرار التأميم الكبير ليس انتصارا للعراق فحسب ، بل وكل الدول المنتجة للنفط ،وهو انتصار لكافة الشعوب لانه يمثل ثمرة النضال الشاق المرير ضـــد النهب والتسلط الذي لم يسلم منه المنتجون والمستهلكون على حـد ســواء ، ورغـم ان مساعي الشركات لاثارة الكثـير مـن الضجيج والدعاوى الباطلة بهدف منع الشعوب من ادراك ابعاد هذا الانتصـار وتأييده فان ردود الفعل المساندة المؤيدة كانت واسعة وعمت جميع انحاء العالم ، وانعقد في بغداد في ١٧ آب ١٩٧٢ مؤتمر للتضامن مع العراق ضـد مؤامرات وضغوط شـركة نفط العراق ، كما انعقـدت ندوة للنفط (١١ تشرين ثانى ١٩٧٢) ضمت مختلـف الوجـوه الاقتصادية العربية والعالمية والخبراء والساسة كلهم يؤكـدون اهمية تحرير الثروات النفطية من تلاعب وجشع احتكارات النفط .

وتحاول احتكارات النفط تخويف المستهلكين باشاعتها مختلف الاكاذيب التي تقول ان وصول الشحنات الثابتة من النفوط يتقرر فقط ببقاء ودوام سيطرة شركات الكارتل النفطي ، في حين ان واقع الامور لم يكن كذلك ابدا اذ ان للشعوب مصلحة مشتركة في ان تقيم علاقاتها التجارية بسهولة ويسر دون (وساطة) الشركات التى لم تكـن وساطة على الاطلاق قـدر كونهـا وسيلة لاستغلال المنتجـين والمستهلكين فهي اذ تتلاعب بالاسعار تحاول ان تمنح المنتجين القليل من العائدات وتحصل من المستهلكين على المـزيد من الارباح أثنـاء البيع في نفس الوقت الذي تحقق هي فيـه الكثير من الارباح أثنـاء التسويق والشحن والبيـــع ..

ان كسر طوق سيطرة الاحتكارات هو غاية النضال المشـــروع للتحرر من قيـود شركات النفط التي لعبت دورا في تجويع وافقار الشعوب المنتجة صاحبة الثروات النفطية ، وانجاز التأميم الـــذى

اعلنه العراق في الاول من حزيران ١٩٧٢ هو الثغرة الرئيسة الاولى لهدم أسوار التسلط الاحتكاري في النضال لهدم هذه الاسوار ..

وعندما تريد شركات النفط سد طريق التحرر أمام الشعوب بسعيها الدائب لتقييد اقتصادياته هذه بشتى الوسائل التي اتينا على ذكر بعضها فانها تعتقد ان بامكانها ان تفعل تلك . ان واقع الظروف الجديدة يشير الى أن حركات التحرر اخذت تتسع وتقوى باستمرار ، وان قوى التقدم والاشتراكية في العالم أصبحت كبيرة ضخمة ، وان الدول الرأسمالية نفسها أخذت تشهد تعاظم الوعي السياسي التقدمي لدى الشباب والطلبة والعمال وكل هؤلاء يشكلون قوة الضغط الكبيرة في التطورات العالمية ، وهؤلاء كلهم ينتصرون لنضال الشعوب من أجل حريتها ورخائها ضد المستغلين الذي يمثل الكارتل النفطي ابشع وجه لهم عرفه التاريخ ...

وهؤلاء كلهم وقفوا مع العراق يحيون صمود شعبه امام ضغوط الشركات والاعيبها ، وينتصرون لانجازه الكبير .

وفيما يلي نص قرار التأميم :

قـرار التأميم

ياجماهير شعبنا العظيم ياجماهير امتنا العربية .. ايها الوطنيون ايها التقدميون في كل مكان ..

ان نضال الأمم والشعوب التي عانت الذل والقهر والاستغلال الاستعماري وما تزال في نضال مستمر لاينتهي الا بالقضاء على الركائز الاساسية والمصالح الحيوية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري ولفترة طويلة . والاستعمار العالمي يوجه ضد الامة العربية والوطن العربي تيار الاضطهاد والاستغلال والتجزئة ، ويعمل على افقار الجماهير وتحطيم معنوياتها الكفاحية بما يؤمن له اخضاع هذه الامة المجيدة وتكريس مصالحه المادية على حسابها وعلى حساب مستقبلها .

لقد كان للاستعمار البريطاني دور رئيسي ومتميز منذ الحرب العالمية الاولى في تدبير الدسائس وعقد المعاهدات والاتفاقيات وتقسيم الوطن العربي وتسليم فلسطين للصهاينة وفرض اقسى

الشروط واكثرها جورا لانتهاك الحق العربي والتصدى لامكانات التحرير القومى والبناء المستقل لجماهير الامة العربية . ثم تلاه وشاركه وطور في اساليبه الاستعمار الجديد المتمثل بالامبريالية الامريكية التي وقفت وما تزال تقف موقفا عدائيا سافرا من قضية المصير العربي .

ومن الثابت ان جوهر السياسة الاستعمارية ضد الشعب العربي كان يرتكز على مصالح مادية مفضوحة .. تهدف الى السيطرة والاستيلاء على ثروات الوطن العربي وبخاصة الثروات النفطية والمعدنية وتحويل هذه الثروات الى موارد اساسية لمصالح الامبريالية وشركاتها الاحتكارية واستمرت هذه السياسة الاستعمارية سياسة النهب والعدوان كما استمر معها تكريس التجزئة القومية وتدمير مصالح الجماهير العربية في فلسطين العربية وفي الخليج العربي وفي كل بقعة عربية دنستها اقدام الغزاة المعتدين .

ولقد كان من ابرز مبررات قيام ثورة السابع عشر من تموز التى قادها حزب البعث العربي الاشتراكي هو الرد على نكبة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ .

وكان لابد ان تجدد هذه الثورة منذ البدء الخطوط العامة لمسيرتها في التحرر ومواصلة النضال الوطني والقومي وتحقيق ارادة الجماهير بوعي واصرار . واستجابة لهذه المنطلقات فان الثورة قطعت شوطا مهما وفي فترة وجيزة في تدعيم الاستقلال الوطني وتحرير الجماهير وتوفير الفرص الكاملة لنيل حقوقها المادية والمعنوية . وتأمين المناخ المطلوب لكي تؤدي فيه الجماهير دورها الاساسي في النضال الوطني والقومي وقد واكبت التحولات المادية الجذرية المنجزة لصالح الجماهير تحولات ديمقراطية ثورية وقومية نوعية عبرت عن نفسها في توفير الحقوق القومية لجماهيرنا الكردية وضمان الحقوق الثقافية للاقليات القومية .

وفي الاعلان عن ميثاق العمل الوطني الذى يمثل البرنامج العملى للوحدة الوطنية التقدمية الصامدة واستثمار البترول استثمارا وطنيا مباشرا والتوجه الوحدوي المنسجم مع طبيعة

المرحلة الراهنة كما ان توجه الثورة الجريء في تطوير العلاقات مع البلدان الاشتراكية وتحقيق معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي قد نقل مواقع ثورة السابع عشر من تموز الى مستوى جديد في علاقاتها الدولية ٠

لذلك فان هذه الخطوات والاجراءات التي قطعتها الثورة لم تكن لترضى الاستعمار والصهيونية وعملائها ٠٠ لذا لم يكن عجبا ان تتوجه القوى الاستعمارية والعميلة في طريق تشديد التآمر والضغط على الثورة غير ان تشديد وطأة التآمر الاستعماري ضد الثورة لم يكن في النتيجة الا سببا لازدياد عزم الثورة على الاندفاع نحو المزيد من الاجراءات المعبرة عن مصلحة الجماهير وتعزيز خطوط النضال ضد الامبريالية والصهيونية والسير الحثيث باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية الصادقة بوصفها الطريق الضامن لتحقيق الوحدة العربية على اسس راسخة ٠٠ وهذا ما دفع بالثورة لان توجه كافة قواها وطاقاتها لضرب المصالح الاستعمارية بالصميم ٠٠

ياجماهير شعبنا المناضل ٠٠

انكم تدركون ان شركات النفط هي الأداة الخطيرة التي جسدت المنطلق الاستعماري منطق النهب والاستغلال الاحتكاري وافقار الجماهير ولقد ظلت على الدوام رمزا وعنوانا للسيطرة الاستعمارية فيما أصبح واضحا وثابتا ان أي تحرر وطني حقيقي يبقى ناقصا بدون فرض مستلزمات السيادة الوطنية على هذه الشركات التي تصرفت وفق طبيعتها الاستعمارية المناقضة لمصالح جماهيرنا ومع طبيعة العصر ومسار التأريخ فكانت تعتبر نفسها دولة داخل دولة ٠

ولقد تأكد للجماهير المناضلة من خلال خبرتها وتجربتها النضالية ان وضع حد لتسلط شركات النفط الاحتكارية هو الطريق لضمان السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي الذي يشكل الجوهر الملموس للاستقلال السياسي ٠

وهكذا فأن التحرير الوطني قد عبر عن نفسه في معادلة اساسية هي معادلة التصدي لشركات النفط وتحرير الثروة النفطية والمعدنية باستثمارها استثمارا وطنيا مباشرا حيث يعزز المصالح القومية والوطنية للقطر ٠٠ ومن وحي هذا المنطلق اقدمت ثورتنا

بتأييد مطلق وحاسم من جماهير شعبنا على فتح الحساب مع شركات النفط التي حاولت الالتفاف على قانون رقم ٨٠ وعمدت الى خلق الضغوط والمناورات ضد الادارة العادلة للثورة ومع تحرك الثورة الجاد من أجل انتزاع الحقوق الوطنية للعراق في نفطه أقدمت شركات النفط على اجراء استعماري مكشوف بخفض نسبة الانتاج انتاج النفط بصورة لم يسبق لها مثيل في العراق ولا في بقية الاقطار المنتجة للنفط آملة من ذلك ان تدفع بالقطر الى محنة اقتصادية ومالية متوهمة انها بذلك تدفع الثورة الى التراجع عن اهدافها .. ولكن الضغوط والمناورات التي لجأت اليها شركات النفط ضد منطق الثورة في تعزيز السيادة الوطنية والحفاظ على مواقع قوتها لم تؤثر قيد شعرة على تصميم الثورة في متابعة معركة التحرر ضد شركات النفط هذه وانتهاج اشد الاساليب قوة . وحسما لذلك كان يوم السابع عشر من مايس من هذا العام هو يوم انذار شركات النفط وتبليغها بالحقيقة الوحيدة التي لاحقيقة سواها وهي ان الثورة عازمة كل العزم على استحصال حقوقها النفطية دون قيد أو شرط .

لقد رفضت الشركات الاحتكارية تقديم عرض جديد يستجيب لمصالحنا في هذا القطر وعبرت في ذلك عن أستهتار بحقوق هذا الشعب وتجاهل لمطالبه العادلة المحددة ضمن مدة الانذار ..

وازاء ذلك قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب اصدار قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ والذى اعتبر نافذا من تاريخ صدوره هذا اليوم الاول من حزيران .

يا جماهير شعبنا العظيم ان المعركة التي نخوضها ضد شركات النفط هي من طراز المعارك الكبرى التى تسمى بحق معارك التاريخ لانها مؤشر خط الانتقال الى مرحلة جديدة تضع جماهيرنا بقواها الوطنية والتقدمية في موضع الامتحان لقدرتها وصمودها .

وانها تتطلب منا الاستعداد لاقصى التضحيات ويجب ان تؤكدوا للعالم اجمع انكم شعب لايذل ولايضام . وانكم خبرتم اساليب النضال وجربتم الشدائد وخضتم المعارك التي لقنت الاستعمار أقسى الدروس .. أنكم شعب ثورة تموز الشعب الذي

رفض هزيمة الخامس من حزيران · الشعب الذى يقول الان لشركات النفط ارفعى يدك عن نفطنا ·· الشعب الذى يريد من نفطه ان يكون سندا له في كرامته في تقدمه الاجتماعي في نضاله القومي والديمقراطي في تطلعه للحياة الحرة الشريفة ·

يا شعبنا المناضل ··

اننا الان نبرهن للاستعمار وللاحتكارات النفطية ان ارادة الثورة والجماهير لاقوى من حساباتهم وتصوراتهم فنحن الذين رفضنا الانقياد للامبريالية وخضنا معركة التصدى ضدها لقادرون على تحديد شعارات المرحلة المقبلة وتحويلها الى تطبيقات مباشرة تجسد ارادتنا في ان نضحي بالجزء من أجل الكل وان نضحي بمظاهر الترف من اجل الصمود ·· ان شعار اليقظة والحذر والتضامن لمجابهة دسائس الامبريالية وتوفير مستلزمات النصر هو شعارنا الثابت الذى ترفعه جماهيرنا وتحوله الى حقيقة شامخة ·

وان هذه المعركة التاريخية ليست معركة فئة سياسية دون اخرى انها معركة كافة الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية والمنظمات المهنية والجماهيرية وكل الطيبين ·

انها ليست معركة طبقة اجتماعية بمفردها ·· بل هي معركة الشعب الوطنية الحاسمة التي يتحمل فيها الجميع شرف المساهمة أنها معركة الشعب والوطن ومعركة الامة العربية المجيدة لاستيفاء الشروط النضالية الملموسة لتحررها من الشركات الاحتكارية واستكمال تحررها من النفوذ الامبريالي وتخلصها من الوجود الصهيوني ·

ايها المواطنون ··

ايها التقدميون في الوطن العربي وفي العالم اجمع ان ثورتنا اذ تخوض معركتها الفاصلة ضد الاحتكارات النفطية فانها تدخل في مواقع اشتباك امامية مع الامبريالية واحتكاراتها وجها لوجه لتؤدى واجبا وطنيا وقوميا شريفا · وهي تنطلق في معركتها هذه من ادراك واع لطبيعة الصراع وكافة احتمالاته متسلحة بارادة جماهير شعبنا وامتنا ومساندة القوى الخيرة والصديقة في العالم ·

ان معركتنا الوطنية والقومية العادلة قد اختارت موقعها المؤكد في الخطوط الدفاعية والهجومية للثورة العربية وللثورة العالمية ·

وهذا ما يجعلها تحظى بأوسع تأييد وأكبر دعم وان جماهير قطرنا المناضل وجماهير امتنا العربية المجيدة التي هي القوى البشرية الرئيسية في المعركة سوف تفرض على الاستعمار وشركاته الاحتكارية ارادتها وسوف تجعل من ارضنا العربية في كل مكان مواقع تهديد دائم للمصالح الاستعمارية ٠

أيها الشعب المجاهد ٠٠

اذا كنا قد حسمنا واحدة من معاركنا الوطنية الكبرى فاننا قد استلهمنا ارادتك واستعدادك للبذل والتضحية والعطاء والصبر على المحن والشدائد من أجل تحقيق الاهداف المصيرية ومن أجل حقك في الحرية والكرامة والحياة ٠ فنحن نستمد منك العزم والقوة ونستلهم ارادة شهداء امتنا الذين سقطوا صرعى برصاص الغدر الامبريالي والصهيوني وهم يعانقون تربة وطننا الغالي في العراق وفي سيناء وفي الجولان وفي القدس وفي كل شبر من تراب وطننا المحتل ٠

ايها الشعب العظيم

اننا نعاهدك مرة أخرى عهد الرجال الاوفياء لمبادىء أمتهم ورسالتها في التحرر والتقدم والوحدة باننا سنكون في المقدمة بمعارك المستقبل وبروح لا تعرف المساومة والتردد وسندافع عن سيادتك وشرفك وحقك في الحياة وسنقاتل بكل الاسلحة ضد جميع مواقع الظلم والاستغلال والاضطهاد في كل شبر من ارضنا الطاهرة ونحمي المسيرة ونرعى العهد ٠

قالى امام من اجل تحقيق اهداف الجماهير العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية والسلام عليكم ٠٠

١ / حزيران / ١٩٧٢

قانون التـأميم

واعلن مجلس قيادة الثورة قانون التأميم رقم ٦٩ لعام ١٩٧٢ حدد فيه انشاء شركة حكومية باسم الشركة العراقية للعمليـات النفطية تقوم مباشرة ومنذ اعلان البيان بالاشراف على ادارة شـركة نفط العراق المؤممة ٠

وفيما يلي نص القانون رقم ٦٩ لعام ١٩٧٢ :

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى أحكام الفقـرة (آ) من المـادة (٤٢) من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١ـ٦ـ١٩٧٢ أصدار القانون الاتي :

قانون تأميم عمليات شـركة نفط العـراق المحـدودة رقـم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ ٠

المادة الاولـى :

تؤمم عمليات شركة نفط العراق المحدودة في المناطق المحـددة لها بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتؤول الى الدولة ملـكية جميع الاموال والحقوق الموجودة المتعلقة بالعمليات المذكورة ويشمل ذلك على وجه الخصوص منشآت ومرافق التحرى والحفر وانتـاج النفط الخام والغاز والمعالجة والتجميع والضخ والنقل والتصـفية والتخزين وخطوط الانابيب الرئيسية والحقلية وغيرها من الموجودات التى من ضمنها مكتب الشركة المذكورة في بغداد بـكافة منشـآته ومعداتـه ٠

المادة الثانية :

١ ـ تنشأ بحكم هذا القانون شركة حكومية تسمى الشركة العراقية للعمليات النفطية تعتبر قائمة عند نفاذه وتنقل الى هـذه الشركة جميع الاموال والحقوق والموجودات التى آلت ملكيتها الى الدولة طبقا للمادة الاولى من هذا القانون ولا تسأل هذه الشركة عن الالتزامات السابقة المتعلقة بالعمليات المؤممة الا في حدود ما آل الى الدولة من حقوق واموال وموجودات ٠

٢ ـ يعين بمرسوم جمهوري عند نشر هذا القانون ثمانية اشخاص كرئيس واعضاء مجلس ادارة للشركة المذكورة في الفقرة الاولى اعلاه على ان يكونوا مخولين جميع الصلاحيات والسلطات والاختصاصات اللازمة لاستمرار ادارة العمليات النفطية وضمان حسن سير العمل ٠

٣ ـ تطبق الاحكام الواردة في ملحق هذا القانون على الشركة المذكورة في الفقرة الاولى اعلاه وتعتبر تلك الاحكام بمثابة قانون لها ٠

٤ ـ تنظم العلاقة الضريبية بين وزارة المالية والشركة المؤسسة بموجب هذه المادة بقانون ٠

المادة الثالثة :

تؤدى الدولة الى شركة نفط العراق المحدودة تعويضا عما آل الى الدولة طبقا للمادة الاولى من أموال وحقوق وموجودات على أن يحسم من هذا التعويض المبالغ اللازمة للوفاء بالضرائب والرسوم والاجور واية مبالغ أخرى طالبت او تطالب بها الحكومة ، وكذلك الديون المحلية المتعلقة بالتعليمات المذكورة وتعيين كيفية تحديد التعويض وكيفية الحسم وما يقتضى لذلك بنظام ٠

المادة الرابعة :

تعين بقرار من مجلس الادارة المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون لجنة أو لجان تتولى مهمة جرد وتسليم الاموال والموجودات والحقوق المتعلقة بالعمليات المؤممة ويختار اعضاء تلك اللجنة او اللجان من بين القائمين على ادارة العمليات المؤممة وموظفي ومستسبي الدولة او اى منهم حسبما يرى المجلس المذكور ٠

المادة الخامسة :

يجوز بقرار من وزير النفط والمعادن الغاء كل عقد او التزام أو بصفة عامة جميع الروابط والالتزامات القانونية أو غيرها والتي من شأنها ان تنقل قيمة ما آل الى الدولة بموجب المادة الاولى من هذا القانون أو أن تجعل العمليات النفطية باهضة او اثقل عبئا ٠

المادة السادسة :

يعتبر باطلا بطلانا مطلقا كل عقد او تصرف او اجراء يتم خلافا لاحكام هذا القانون ٠

المادة السابعة :

تجمد الاموال والحقوق المتعلقة بالعمليات المؤممة في الجمهورية العراقية ويحظر على البنوك والهيئات والمؤسسات والشركات والافراد التصرف في تلك الاموال بأي وجه من الوجوه أو صرف أي مبلغ أو اداء أية مطالبات أو مستحقات عليها الا بقرار من المجلس المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون ٠

المادة الثامنة :

يحتفظ مجلس ادارة الشركة للعمليات النفطية بموظفي ومستخدمي وعمال شركة نفط العراق المحدودة المؤممة عملياتها بموجب هذا القانون ولا يجوز لاى منهم ترك عمله او التخلى عنه بأى وجه من الوجوه ولأي سبب من الاسباب الا باذن من المجلس المذكور او من يخوله ٠

المادة التاسعة :

استثناء من حكم المادة الثامنة اعلاه يكون للموظفين الاجانب الخيار بين استمرارهم في اعمالهم او ترك العمل ٠

المادة العاشرة :

مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة فان اية محاولة ذات صلة بالشركة المؤممة عملياتها بموجب احكام هذا القانون بقصد تخريب أو تدمير أو اتلاف أو اخفاء الاموال المؤممة او المستندات المتعلقة بها او بقصد تعطيل تنفيذ احكام هذا القانون يمكن ان تؤدي الى الالغاء الجزئي أو الكلي للتعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون ٠

المادة الحادية عشرة :

يعاقب كل من

١ ـ خالف أحكام المادة السابعة من هذا القانون بالحبس لمدة لاتتجاوز السنتين وبغرامة توازي ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة ٠

٢ ـ كل من خالف احكام المادة الثامنة من هذا القانون لمدة لاتتجاوز السنتين فضلا عن حرمانه من اى حق في المكافأة او التقاعد او التعويض ٠

٣ ـ كل من خالف أي حكم وارد في أية مادة من المواد الاخرى بهذا القانون بالحبس لمدة لاتتجاوز السنتين او بالغرامة او بهما ٠

المادة الثانية عشرة :

يجوز اصدار أنظمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون ٠

المادة الثالثة عشرة :

يخول وزير النفط والمعادن اتخاذ ما يراه مناسبا من الاجراءات لضمان تنفيذ أحكام هذا القانون ٠

المادة الرابعة عشرة :

لايعمل بالنصوص والاحكام التي تتعارض مع هذا القانون ٠

المادة الخامسة عشرة :

على الوزراء تنفيذ هذا القانون ٠

المادة السادسة عشرة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ ١٩٧٢/٦/١ ٠

كتب بغداد في اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٩٢ هجرية المصادف لليوم الاول من حزيران سنة ١٩٧٢ ميلادية

التوقيع
احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

أصدر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١ ـ آذار ـ ١٩٧٣ قانونا بتصديق الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية ومجموعة شركات النفط الموقع عليها ببغداد بتاريخ ٢٨ ـ شباط ١٩٧٣ ٠

واعتبرت الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من نشر قانون تصديقها في الجريدة الرسمية وفيما يلي نص قرار الاتفاقية والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ ٠

قرار رقم ١٨٢ تاريخ ١ـ٣ـ١٩٧٣

بأسم الشعب مجلس قيادة الثورة

استنادا لاحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين والفقرة (د) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت ٠

وبناء على موافقة رئيس الجمهورية وما عرضه رئيس لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات ٠

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١ـ٣ـ١٩٧٣ اصدار القانون الآتي ٠٠

رقم (٢٨) لسنة ـ ١٩٧٣

قانـــون

تصديق الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية ومجموعة شركات النفط المبينـة في هـذا القانون

المادة الاولى ـ تصديق الاتفاقية المرفقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية ومجموعة شركات النفط وهي ـ شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة وحملة الاسهم والشركات المؤتلفة معها ـ الموقع عليها في بغداد بتاريخ ٢٨ـ٢ـ١٩٧٣ ٠

المادة الثانية ـ يعمل بالاتفاقية المصدقة بموجب هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ٠

المادة الثالثة ـ ينشر هذا القانون والاتفاقية في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذ احكامه ٠

احمـد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

اتفاقية عامة

١ ـ ان الحكومة العراقية من جهة وشركة نفط العراق المحدودة (أي بي سي) وشركة نفط البصرة المحدودة (بي بي سى)وشركة نفط الموصل المحدودة (أم بي سي) مع حاملي الاسهم والشركات المؤتلفة معهم ـ من جهة أخرى يوافقون طبقا للقوانين والانظمة المرعية في العراق خصوصا القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ المعدل بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٧ والتعديلات الصادرة بشأنه والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٠ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ على ان التعهدات المتقابلة والمثبتة أدناه تكون تسوية نهائية لكل القضايا المعلقة بينهم والطلبات والمطلوبة التي بذمة أي من الطرفين ازاء الاخر ٠

٢ ـ تقوم الشركات بدفع ما مجموعه (١٤١) (مئة وواحد واربعون) مليون باون استرليني والتي تقبلها الحكومة العراقية كتسوية نهائية لكل المطالب التي لديها على شركة نفط العراق المحدودة ولكل المطلوبات التي بذمة شركة نفط العراق المحدودة أزاء الحكومة العراقية ولكل طلبات الحكومة على شركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة ولكل المطلوبات حتى تاريخ اليوم لشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة ازاء الحكومة العراقية ٠

وستدفع القسط الاول البالغ (٣٠) (ثلاثون) مليون باون

استرليني خلال اسبوع واحد بعد المصادقة على هذه الاتفاقية العامة.

٣ ـ ان الباقي من مجموع المبلغ المستحق الدفع بموجب الفقرة (٢) أعلاه سوف يدفع باقساط شهرية في اليوم الاخير من كل شهر في نفس الوقت الذى تتم فيه شحنات النفط بموجب الفقرة (٤) أدناه .

وسوف يحتسب كل قسط في او قبل اليوم الاخير من أي شهر ابتداء من حزيران ١٩٧٣ بحيث ان نسبة مجموع المبلغ المذكور والاقساط المدفوعة سابقا ـ بضمن ذلك القسط المدفوع ابتداء بموجب المادة (٢) أعلاه ـ الى مبلغ الـ (١٤١) مليون مائة وواحد واربعون مليون ـ باون استرليني مساوية لنسبة النفط الخام المسلم حتى نهاية ذلك الشهر بموجب المادة (٤) أدناه الى الـ (١٥) مليون طن طويل .

وسوف يحمل كل قسط من تلك الاقساط فائدة مركبة سنوية بنسبة (٧٪) سنويا من تاريخ تصديق الاتفاقية حتى تاريخ الدفع .

٤ ـ ستقوم حكومة العراق بتسليم أو ضمان تسليم (١٥) مليون طن من نفط خام كركوك بدون أية كلفة او أجرة او ضريبة أو عوائد أو أية مبالغ مفروضة أخرى مهما كانت طبيعتها تستوفيها الحكومات او سلطات حكومية للعراق وسوريا ولبنان مطروح على ظهر الناقلة في موانيء شرقي بحر الابيض المتوسط بمعدل مليون طن بالشهر ابتداء من ١ أذار ١٩٧٣ أو بأى معدل اسرع اذا ما ستقبل الشركات استلام الكميات المذكورة البالغة ـ ١٥ ـ مليون طن كتسوية نهاية لكل طلبات شركة نفط العراق المحدودة وكل مطلوبات الحكومة ازاءها وكل طلبات شركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة وكل مطلوبات الحكومة ازاءها لغاية تأريخه .

٥ ـ بناء على طلب الحكومة توافق شركة الموصل المحدودة على انهاء الاتفاقية الخاصة بها في ٣١ـ٢ـ١٩٧٣ . ستستلم الحكومة العراقية بدون مقابل كل موجودات وأملاك شركة نفط الموصل

نص الاتفاقية المعقودة
بين حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة الجمهورية العربية السورية

ان كلا من حكومتي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية رغبة منهما في الاتفاق على تحديد أجور نقل النفط الخام العراقي عبر أنابيب الشركة السورية لنقل النفط ، وتنظيم وتحديد التزامات الجانبين اتفقتا على ما يلي :-

المادة (١)

تحدد أجور نقل النفط الخام العراقي عبر أنابيب الشركة السورية لنقل النفط من الحدود العراقية السورية الى ميناء بانياس وتحميله بمبلغ اجمالي مقداره (واحد واربعون سنتا) من عملة الولايات المتحدة الامريكية عن كل برميل من النفط الخام .

المادة (٢)

تحدد أجور نقل النفط الخام العراقي المار عبر الاراضي السورية الى الحدود اللبنانية بمبلغ أجمالي قدره (ثلاثون سنتا) من عملة الولايات المتحدة الامريكية عن كل برميل من النفط الخام .

المـــادة (٣)

يتضمن الاجر المحدد بمقتضى المادتين السابقتين جميع العوائد والارباح وتكاليف النقـل والتشغيل والصيانة والتجديد ونفقـات الحماية وجميع أنواع الخدمات والاجور والرسوم المتعلقـة بالنقـل والتحميل ومنها الرسوم الموحدة ٠

المـــادة (٤)

يتم حساب أجور النقل وفقا لما يلي : ـ

آ ـ على أساس الكمية المحملة في المصب بالنسبة للنفط المصـدر عن طريق بانياس ٠

ب ـ على أساس الكمية المسلمة في المصفاة بالنسبة للنفط المسلم في المصافي مع مراعـاة الحكم الوارد في المـادة (٧) من هـذه الاتفاقية ٠

جـ ـ على أساس الكمية المارة عبر الحدود السورية ـ اللبنانية ٠

المـــادة (٥)

آ ـ يؤدي الجانب العراقي أجـور نقل النفط الخام بتحويل برقي بدولارات الولايات المتحدة الامريكية وفي المصرف الذي يحدده الجانب السوري ، أو بأية طريقة أو عملة أخرى يتفق عليها الجانبان ٠

ب ـ تؤدي الاجور المستحقة على أساس ربع سنوي مـــن السنة التقويمية ويتم دفع ما يستحق في أي ربع سنوي خلال الاشهر الثلاثة التالية لذلك الربع بثلاثـــة اقساط يستحق القسط الاول منها في اليوم التاسع من الشهر الذي يلي تأريخ نهاية الربع والقسط الثاني في اليوم التاسع من الشهر الثانـــي الذى يلي تأريخ نهاية الربع والقسط الثالث في اليوم التاسع من الشهر الثالث الذي يلي تاريخ نهاية الربع ٠

جـ ـ تجري التسوية النهائية للاجور واجبة الدفع خلال أية سنة تقويمية ضمن شهر بعد نهاية تلك السنة واذا ظهر فـــرق

فيدفع خلال مدة اقصاها اليوم التاسع من شهر شباط من السنة الجديدة ٠

المـــادة (٦)

يعاد النظر في الاجور والمبالغ والاسعار المحددة بموجب هذه الاتفاقية كلما طرأ تبديل رسمي في سعر دولار الولايات المتحدة الامريكية المحدد بالذهب لدى صندوق النقد الدولي بتاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ، ويعاد تحديد تلك الاجور والمبالغ والاسعار مقومة بالذهب بحيث تصبح مساوية لما كانت عليه قبل التبديل ٠

المـــادة (٧)

١ ـ يتعهد الجانب العراقي : ـ

آ ـ بأن يقدم للجانب السوري ما يحتاجه لاغراض الاستهلاك المحلي من النفط الخام لتجهيز وتشغيل مصفاة حمص والمصافي الاخرى التي قد تنشأ في القطر السوري في المستقبل على ان يكون سعر البيع في سنوات الاتفاقية بسنتات الولايات المتحدة الامريكية للبرميل الواحد كما يلي :ـ

في عام ١٩٧٢ (٢٤٥) مائتين وخمسة واربعين
في عام ١٩٧٣ (٢٥٥) مائتين وخمسة وخمسين
في عام ١٩٧٤ (٢٦٥) مائتين وخمسة وستين
في عـــام ١٩٧٥ (٢٧٥ مائتين وخمســـة وسبعـــين

وعلى ان يطرح من كل سعر من هذه الاسعار اجور النقل المحددة (بواحد وأربعين) سنتا أمريكيا عن كل برميل ٠

ب ـ بأن يقدم للجانب السوري ما يحتاجه من النفط الخام لاغراض الوقود في عمليات الضخ والتحميل بنفس الاسعار المذكورة في الفقرة (١/آ) من هذه المادة ٠

ج ـ أن يقدم للجانب السوري مجانا ما يحتاجه من الغاز الطبيعي حسب الحاجة الفعلية للمنشآت الحالية لضخ النفط العراقي الخام ووفقا لزيادة حجم ذلك الضخ فيها ٠

٢ ـ تسدد اثمان النفط المجهزة بموجب الفقرتين (١/آ،١/ب) من هذه المـادة وفقا للطريقـة الواردة في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية أو بطريقة المقاصة ٠

المادة (٨)

آ ـ في حالة وقوع قوة قاهرة في العراق تؤدي الى توقف انتـاج النفط أو ضخه كليا يدفع الجانب العراقي الى الجانـب السوري مبلغا لايتجاوز ثلاثة عشر مليون دولار من عملـة الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك كمعدل سنوي وللفترة التي يستمر فيها مفعول القوة القاهـرة وعلى اساس ٣٦٥/١ من المبلغ المذكور يوميا ٠

ب ـ في حالة وقوع قوة قاهرة في سورية تؤدي الى توقف ضـخ النفط كليا يتعهد الجانب العراقي بتقديم سلفة الى الجانب السوري في حدود المعدل المنصوص عنه في الفقرة (آ)السابقة عن الفترة بين وقوع القوة القاهرة وانتهاء مفعولها عـلى ان تستقطع فيما بعد عند استئناف الضخ بمعدلاته السابقة ٠

المادة (٩)

في حـالة ظروف التشغيل والتحميل الاعتيادية يلتزم الجانب العـراقي ببـذل أقصى جهوده لجعـل نسـبة التحميل من مينـائي (بانياس) و (طرابلس) بحدود ستين بالمائة واربعين بالمـائـة على التوالي كمعدل سنوي ٠

المـادة (١٠)

آ ـ في حالة ظروف التشغيل والتحميل الاعتيادية ، يتعهد الجانب العراقي بتصدير كميات من النفط الخام لا تقل عن اثني عشر مليون طن طويل بواسطة المنشآت السورية وعن طريق بانياس وطرابلس ٠

ب ـ لا تطبق احكام الفقرة (آ) من هذه المادة في حالة حدوث القـوة القاهرة الموصوفة في الفقرتين (آ و ب) من المادة الثامنة أعلاه ٠

المادة (١١)

آ ـ يلتزم الجانب العراقي بتعويض الاضرار التي تلحقها الناقلات بالمصب السوري ومنشآته وذلك وفقا للقواعد المعمول بها في المرافيء المماثلة وقت وقوع الضرر

ب ـ يدفع الجانب العراقي نفقات الموظفين والعاملين الذين يكلفهم بمراقبة عمليات الضخ في المنشآت السورية ٠

المادة (١٢)

يلتزم الجانب السوري :ـ

آ ـ بتأمين وتسهيل حق مرور وتحميل وشحن النفط الخام العراقي عبر الاراضي السورية وضمان استمرار تدفقه ووصوله الى المصبات ٠

ب ـ بتأمين عمليات الضخ والتحميل على الناقلات ، وذلك حسب توجيه الجانب العراقي ٠

ج ـ بتأمين ضخ وايصال النفط الخام العراقي المار عبر الاراضي السورية الى الحدود اللبنانية ٠

المادة (١٣)

يلتزم الجانب السوري طوال مدة الاتفاقية ، بعدم قطع او عرقلة مرور النفط الخام العراقي عبر اراضيه ، وعدم فرض أية زيادة أو عبء مالي يتجاوز احكام هذه الاتفاقية ، سواء بالنسبة للجانب العراقي أو بالنسبة لمشترى النفط أو منسلمة أو بالنسبة للناقلة التي تتولى نقل النفط الخام ٠

المادة (١٤)

آ ـ يعتبر جزءا من هذه الاتفاقية المحضر الموقع عليه بتاريخ ٨ـ٦ـ١٩٧٢ بين الجانبين السوري والعراقي ٠

ب ـ يتم الاتفاق على المسائل الفنية التي لم يجر وضع أحكام خاصة بها في هذه الاتفاقية أو في المحضر المذكور في الفقرة (آ)

من هذه المادة باتفاق بين الجانبين ويعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ٠

المادة (١٥)

آ ـ يحدد مفهوم القوة القاهرة بالحوادث التي لم يكن الملتزم مسؤولا عن وقوعها ولم يكن في مقدوره منع حدوثها او تجنب آثارها ٠

ب ـ مع مراعاة ما ورد في المادة الثامنة لا تعفي القوة القاهرة الملتزم من تنفيذ التزاماته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، بل تتوقف موقتا ويقتصر هذا الاعفاء فقط على تلك الالتزامات المتأثرة بالقوة القاهرة وللفترة بين وقوعها وزوال مفعولها ٠

المادة (١٦)

ان كل تبليغ يتم بموجب هذه الاتفاقية يجب ان يكون خطيا ويعتبر مبلغا للطرف الآخر بشكل أصولي اذا تم ارساله بالتلكس أو برقيا أو بكتاب مضمون مع اشعار بالوصول الى العنوان الذي يتفق عليه الجانبان ٠

المادة (١٧)

تحدد مدة التزام الجانبين السوري والعراقي باستعمال منشآت القطر السوري في نقل النفط الخام العراقي الى البحر الابيض المتوسط بخمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ٠

المادة (١٨)

اذا وقع خلال مدة هذه الاتفاقية أو بعدها نزاع أو خلاف بين الجانبين بشأن تفسير أو تنفيذ الاتفاقية أو بشأن ناحية أخرى غير منصوص عليها ومتعلقة بها من أجل حقوق والتزامات أحد الجانبين وتعذر الاتفاق فيما بينهما على حسمه وديا يعرض الخلاف

على ممثلين اثنين ينتخب كل جانب واحد منهما وعلى حكم ثالث ينتخب من قبل الحكمين الاولين قبل المباشرة بالتحكيم ٠

يعين كل جانب الحكم الذى يختاره في غضون ثلاثين يوما من الطلب الخطي الوارد اليه من الجانب الاخر ، وأذا لم يستطع الحكمان الاتفاق على انتخاب الحكم الثالث سماه الجانبان باتفاقهما والا سماه الامين العام لجامعة الدول العربية ٠

أن قرار الحكمين أو قرار الحكم الثالث في حال أختلاف الحكمين يعتبر قطعيا ٠

المادة (١٩)

آ ـ مع مراعاة ما ورد في المادة (١٧) اعلاه يعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ١ـ٦ـ١٩٧٢ وحتى ٣١ـ١٢ـ١٩٧٥ ٠

ب ـ تجري المحاسبة بين الجانبين عن الفترة الواقعة بين ١ـ٦ـ١٩٧٢ وتاريخ وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ على أساس الاحكام المبينة في هذه الاتفاقية وتؤدي المبالغ المستحقة لأي من الجانبين خلال ستين يوما من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية ٠

المادة (٢٠)

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعها وتعفى من رسم الطابع ٠

حررت في دمشق في ١٨ـ١ـ١٩٧٣ بنسختين اصليتين ٠

عن حكومة الجمهورية العراقية
عضو مجلس قيادة الثورة

ووزير الخارجية
مرتضى سعيد عبد الباقي

عن حكومة الجمهورية العربية السورية

نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الزراعة والاصلاح الزراعي
محمد حيدر

نص الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية اللبنانية حول نقل النفط الخام

ان كلا من حكومتي الجمهورية العراقية والجمهورية اللبنانية رغبة منهما في الاتفاق على تحديد أجور نقل النفط الخام العراقي عبر أنابيب شركة نفط العراق المحدودة ـ المسماة فيما بعد الشركة ـ وتنظيم تحديد التزامات الجانبين اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى ـ تحديد أجور نقل النفط الخام العراقي عبر انابيب الشركة من الحدود السورية اللبنانية الى ميناء طرابلس وتحميله بمبلغ اجمالي مقداره ١١ ـ احد عشر سنتا ـ من عملة الولايات المتحدة الاميركية عن كل برميل من النفط الخام ٠

المادة الثانية ـ يتضمن الاجر المحدد بمقتضى المادة السابقة جميع العوائد والارباح وتكاليف النقل والتشغيل والصيانة والتجديد ونفقات الحماية وجميع انواع الخدمات والاجور والرسوم المتعلقة بالنقل والتحميل ومنها الرسوم الموحدة وكذلك أي مبالغ مقطوعة اخرى ٠٠

المادة الثالثة ـ أ ـ يؤدي الجانب العراقي أجور نقل النفط الخام بتحويل برقي بدولارات الولايات المتحدة الامريكية وفي المصرف

الذي يحدده الجانب اللبناني او بطريقة المقاصة أو بأي طريقة أو عملة أخرى يتفق عليها الجانبان ٠

ب ـ تؤدي الاجور المستحقة على أساس ربع سنوي من السنة التقويمية ويتم دفع ما يستحق في أي ربع سنوي خلال الاشهر الثلاثة التالية لذلك الربع بثلاثة أقساط يستحق القسط الاول منها في اليوم التاسع من الشهر الذي يلي تاريخ نهاية الربع والقسط الثاني في اليوم التاسع من الشهر الثاني الذي يلي تاريخ نهاية الربع والقسط الثالث في اليوم التاسع من الشهر الثالث الذي يلي تاريخ نهاية الربع ٠

ج ـ تجري التسوية النهائية للاجور واجبة الدفع خلال أي سنة تقويمية ضمن شهر بعد نهاية تلك السنة واذا ظهر فرق فيدفع خلال مدة اقصاها اليوم التاسع من شهر شباط من السنة الجديدة

المادة الرابعة ـ يعاد النظر في الاجور والمبالغ والاسعار المحددة بموجب هذه الاتفاقية كلما طرأ تبديل رسمي في سعر دولار الولايات المتحدة الامريكية المحدد بالذهب لدى صندوق النقد الدولي بتأريخ نفاذ هذه الاتفاقية ٠٠ ويعاد تحديد تلك الاجور والمبالغ والاسعار مقومة بالذهب بحيث تصبح مساوية لما كانت عليه قبل التبديل

المادة الخامسة ـ أ ـ يتعهد الجانب العراقي بأن يقدم للحكومة اللبنانية لاغراض الاستهلاك المحلي كمية من نفط خام كركوك لاتتجاوز ١ر٥ مليون ـ مليون ونصف طن متري ـ سنويا على أن يكون سعر البيع بسنتات الولايات المتحدة الامريكية للبرميل الواحد كما يلي :

في عام ١٩٧٣ (٢٥٥) مائتين وخمسة وخمسين ٠
في عام ١٩٧٤ (٢٦٥) مائتين وخمسة وستين ٠
في عام ١٩٧٥ (٢٧٥) مائتين وخمسة وسبعين ٠

وعلى ان تطرح من كل سعر من هذه الاسعار أجور النقل المحددة بـ ١١ (احد عشر سنتا) امريكيا عن كل برميل ٠

ب ـ تسدد اثمان النفوط المجهزة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة وفقا للطريقة الواردة في الفقرتين أ و ب من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ٠

المادة السادسة ـ أ ـ في حالة وقوع قوة قاهرة في العراق تؤدى الى توقف انتاج النفط او ضخه كليا يدفع الجانب العراقي الى الجانب اللبناني مبلغا لا يتجاوز ٣ر٥ (ثلاث ونصف) مليون دولار من عملة الولايات المتحدة الامريكية ٠ وذلك كمعدل سنوي وللفترة التي يستمر فيها مفعول القوة القاهرة على أساس ٣٦٥/١ من المبلغ المذكور يوميا ٠

ب ـ في حالة وقوع قوة قاهرة في سورية تؤدي الى توقف ضخ النفط كليا يتعهد الجانب العراقي بتقديم سلفة الى الجانب اللبناني في حدود المعدل المنصوص عنه في الفقرة (أ) من هذه المادة عن الفترة بين وقوع القوة القاهرة وانتهاء مفعولها على ان تستقطع فيما بعد عند استئناف الضخ بمعدلاته السابقة ٠

ج ـ في حالة وقوع قوة قاهرة في لبنان تؤدي الى توقف ضخ النفط كليا يتعهد الجانب العراقي بتقديم سلفة الى الجانب اللبناني في حدود المعدل المنصوص عنه في الفقرة (أ) من هذه المادة عن الفترة بين وقوع القوة القاهرة وانتهاء مفعولها على ان تستقطع فيما بعد عند استئناف الضخ بمعدلاته السابقة ٠

المادة السابعة ـ في حالة ظروف التشغيل والتحميل الاعتيادية يلتزم الجانب العراقي بجعل نسبة التحميل من ميناءي (بانياس) و (طرابلس) بحدود ستين بالمائة واربعين بالمائة على التوالي كمعدل سنوي على ان تراعى هذه النسبة في مختلف معدلات الضخ ٠

المادة الثامنة ـ أ ـ في حالة ظروف التشغيل والتحميل الاعتيادية يتعهد الجانب العراقي بتصدير كميات من النفط الخام لا تقل عن ٤ر٨ ـ اربعة ملايين وثمانمائة الف ـ طن طويل بواسطة منشآت الشركة عن طريق طرابلس سنويا ٠

ب ـ لا تطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة في حالة حدوث القوة القاهرة الموصوفة في الفقرات (أ ـ ب ـ ج) من المادة السادسة أعلاه ٠

المادة التاسعة ـ يلتزم الجانب العراقي بتعويض الاضرار التي تلحقها الناقلات بالمصب اللبناني ومنشآته وذلك وفقا للقواعد المعمول بها في المرافيء المماثلة وقت وقوع الضرر ٠

المادة العاشرة ـ يضمن الجانب اللبناني طوال مدة هذه الاتفاقية اتخاذ كافة الاجراءات المقتضاة لاستمرار مرور النفط الخام العراقي عبر أراضيه في أنابيب الشركة من منشآتها في طرابلس ٠

المادة الحادية عشرة ـ يلتزم الجانب اللبناني طوال مدة هذه الاتفاقية سواء بالنسبه للجانب العراقي أو بالنسبة لمشتري النفط أو متسلمه أو بالنسبة للناقلة التي تتولى نقل النفط الخام ٠ عبر اراضيه وعدم فرض أى زيادة أو عبء مالي يتجاوز احكام هذه الاتفاقية سواء بالنسبة للجانب العراقي أو بالنسبة لمشترى النفط

المادة الثانية عشرة ـ يعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه الاتفاقيه الملحق الفني المرفق بها

المادة الثالثة عشرة ـ أ ـ يحدد مفهوم القوة القاهرة بالحوادث التي لم يكن الملتزم مسؤولا عن وقوعها ولم يكن في مقدوره توقعها أو منع حدوثها أو تجنب آثارها ٠

ب ـ مع مراعاة ما ورد في المادة السادسة لاتعفى القوة القاهرة الملتزم من تنفيذ التزاماته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بل تتوقف موقتا ويقتصر هذا الاعفاء فقط على تلك الالتزامات المتأثرة بالقوة القاهرة وللفترة بين وقوعها وزوال مفعولها ٠

المادة الرابعة عشرة ـ ان كل تبليغ يتم بموجب هذه الاتفاقية يجب ان يكون خطيا ويعتبر مبلغا للجانب الآخر بشكل اصولي اذا تم ارساله بالتلكس او برقيا أو بكتاب مضمون مع اشعار بالوصول الى العنوان الذى يتفق عليه الجانبان ٠

المادة الخامسة عشرة ـ تحدد مدة التزام الجانبين اللبناني والعراقي باستعمال منشآت الشركة في نقل وتحميل النفط الخام العراقي الى البحر الابيض المتوسط بخمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ٠

المادة السادسة عشرة ـ اذا وقع خلال مدة هذه الاتفاقية أو بعدها نزاع أو خلاف بين الجانبين بشأن تفسير أو تنفيذ الاتفاقية أو بشأن ناحية أخرى غير منصوص عليها ومتعلقة بها من أجل حقوق والتزامات أحد الجانبين وتعذر الاتفاق فيما بينهما على حسمه وديا يعرض الخلاف على ممثلين اثنين ينتخب كل جانب واحدا منهما وعلى حكم ثالث ينتخب من قبل الحكمين الاولين قبل المباشرة بالتحكيم ٠

يعين كل جانب الحكم الذى يختاره في غضون ثلاثين يوما من الطلب الخطي الوارد أليه من الجانب الآخر وأذا رفض أحد الجانبين أختيار ممثله خلال تلك المدة سماه الامين العام لجامعة الدول العربية ٠

هذا وأذا لم يستطيع الحكمان الاتفاق على أنتخاب الحكم الثالث خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين آخر الحكمين سماه الامين العام لجامعة الدول العربية ٠

ان قرار الحكمين او قرار الحكم الثالث في حال أختلاف الحكمين يعتبر قطعيا ٠

المادة السابعة عشرة ـ يستمر العمل بالاجور المنصوص عليها في المادة الاولى والأسعار والكميات المنصوص عليهما في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية أعتبارا من تاريخ نفاذها ولغاية ٣١ـ١٢ـ١٩٧٥ على ان يتباحث الجانبان قبل ٣١ـ١٢ـ١٩٧٥ بمدة مناسبة للتوصل الى تحديد الاجور والاسعار والكميات التي يعمل بها خلال الفترة أو الفترات اللاحقة التي يتفق عليها ٠

المادة الثامنة عشرة ـ أ ـ يقوم كل جانب باتخاذ الاجراءات المقتضاة للمصادقة على هذه الاتفاقية ٠

ب ـ يتم تنفيذ هذه الاتفاقية من قبل الجانبين خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ توقيعها ٠

حررت في بيروت في ٥ـ٣ـ١٩٧٣ بنسختين اصليتين ٠

عن حكومة الجمهورية العراقية

رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية في مجلس قيادة الثورة
الدكتور فخري قدوري

عن حكومة الجمهورية اللبنانية
انور الصباح
وزير الاقتصاد الوطني

Aliwayzi Abdulrahman e-Books Library

المراجـع :

١ ـ لوتسكي (تاريخ الاقطار العربية) .
٢ ـ ابراهيم علاوي (البترول العراقي والتحرر الوطني) .
٣ ـ النفط العراقي من منح الامتياز « الاعلام » سنة ١٩٧٢.
٤ ـ الدكتور محمد سلمان حسن (نحو تأميم النفط العراقي)
٥ ـ الدكتور هارفي اوكونور (الازمة العالمية للبترول) .
٦ ـ فائق بطي (صحافة الاحزاب) .
٧ ـ منشورات وزارة النفط والمعادن .
٨ ـ مجلة وعي العمال في ندوتها الاقتصادية بعد التأميم (الدكتور عبدالله السياب) .
٩ ـ نص مفاوضات النفط المنشورة في ملحق مجلة الاقتصاد.

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

دار الحرية للطباعة
مطبعة الجمهورية ـ بغداد ١٩٧٣

الجمهورية العراقية
وزارة الاعلام
مديرية الاعلام العامة

١٣٩٣ - ١٩٧٣

دار الحرية للطباعة - بغداد